الكرامة
Alkarama

بيانات الكرامة

2024

بيانات الكرامة لعام 2024

© الكرامة 2025
alkarama.org

منظمة الكرامة

منظمة الكرامة منظمة سويسرية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان مقرها جنيف، تأسست سنة 2004 للدفاع عن كل الضحايا والمهددين بالقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي، وإيصال أصواتهم إلى آليات حقوق الإنسان الدولية. تسعى الكرامة من أجل عالم عربي ينعم فيه كل الأفراد بالعدل والحرية تحت حماية القانون.

مساندة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

تساند الكرامة دون تمييز جميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الإنسانية والسلامة الجسدية؛ كالقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي.

يلجأ فريق الكرامة في عمله لآليات حقوق الإنسان الدولية وخصوصا المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ولأجل ذلك يقوم القسم القانوني بتوثيق الحالات الفردية للانتهاكات بعد التواصل المباشر مع أسرة الضحية ومحاميه، ثم يحيل المعلومات التي توصل بها إلى الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات بالأمم المتحدة، ملتمسا منها التدخل لدى سلطات البلد المعني ودعوتها لوضع حد لهذه الانتهاكات.

كما تساهم الكرامة في إسماع أصوات الضحايا للتعريف بقضاياهم والقرارات التي تصدرها آليات الأمم المتحدة بشأنها، سواء على موقع الكرامة أو مواقع التواصل الاجتماعي. وتستعمل أيضا الوسائل الإعلامية وتنظم الحملات بالتعاون مع منظمات حقوقية أخرى والمجتمع المدني لضمان حماية ضحايا الانتهاكات.

تشجيع الإصلاحات العملية لحماية حقوق الإنسان في بلدان المنطقة العربية

نقوم بإعداد تقارير دقيقة عن حالة حقوق الإنسان في كل بلد على حدة مبنية على خبرتنا التي اكتسبناها بتوثيق الحالات الفردية من خلال التواصل مع الأسر والمحامين والمتطوعين ومنظمات المجتمع المدني المحلي، ونرفعها كتقارير بديلة عن كل بلد إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات كلجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري استعدادا للاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان الذي يتم كل أربع سنوات. كما نشارك مع المجتمع المدني في مراجعة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بالعالم العربي من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية.

وتصدر هذه الآليات، بناء على المعلومات التي زودناها بها، توصيات إلى سلطات الدولة المعنية، والتي يمكن أيضا للمجتمع المدني المحلي استعمالها للضغط على الحكومة لتفعيلها وتحسين وضع حقوق الإنسان.

رفع الوعي بحقوق الإنسان في العالم العربي

تعمل الكرامة أيضا على إثارة انتباه وسائل الإعلام إلى الحالات التي تعمل عليها والقضايا التي تقوم بتغطيتها، بهدف مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية غير الحكومية على إسماع أصواتهم وتسليط الضوء على الوضع في البلاد؛ سواء بنشر بيانات عن الحالات المذكورة أو تقارير عمومية عن الأبحاث والتحقيقات التي تقوم بها. وللوصول إلى جمهور واسع، تعتمد الكرامة على وسائط التواصل الاجتماعي وعلى الخصوص تويتر وفايسبوك وإنستغرام.

المحتويات

تقديم 7
المغرب: الناشط البيئي والحقوقي المعتقل محمد عطاوي يعلن إضرابه عن الطعام 9
السعودية: الكرامة تراسل الأمم المتحدة مجددًا بشأن قضية المغترب اليمني "المحمدي" ضحية تعذيب حتى الوفاة 13
فلسطين: محكمة العدل الدولية تطالب "إسرائيل" بمنع ارتكاب أعمال تتضمنها اتفاقية منع الإبادة الجماعية 17
الكرامة تطلق تقريرها السنوي 2023.. ازدواجية المعايير والإنكار والإفلات من العقاب سمات بارزة في عالم مضطرب 18
المغرب: الأمم المتحدة تخاطب السلطات بشأن وضع حد لمعاناة المحامي المعتقل محمد زيان 19
ليبيا: الكرامة تراسل الأمم المتحدة بشأن اختفاء الناشط الحقوقي ناصر الهواري 21
ليبيا: إطلاق سراح السيد علي سليمان بعد سبع سنوات ونيّف من الظلم 23
تونس: قضية القاضي بشير العكرمي أمام الفريق الأممي العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 25
ليبيا: إفلات الناشط الهواري من قبضة عناصر الردع في طرابلس 27
العراق: لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري تطلب توضيحًا بشأن وفاة علي علوان خلف الجنابي 29
فلسطين: حسب لجنة "الإسكوا"، فالحرب المستمرة على قطاع غزة تمثل أعنف حلقة في الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية 31
الجزائر: محكمة عسكرية تقضي بحبس الدركي السابق عادل عبدالمالك 8 سنوات نافذة 32
السعودية: المعتمر اليمني المعتقل محمود البروشي ضحية محاكمة غير عادلة 34
العراق/سوريا: مناشدة الحكومات العربية استعادة رعاياها الأطفال والنساء العالقين (بيان مشترك) 36
العراق: الأمم المتحدة تدعو الحكومة إلى التحقيق في اختفاء المواطن عامر الكرطاني 38
العراق: لجنة أممية تحث الحكومة مجددًا على تحديد مكان المواطن وليد الجنابي 40
فلسطين: خبيرات أمميات مستقلات تعربن عن قلقهن بشأن "انتهاكات صارخة" ومتواصلة لحقوق الإنسان تتعرض لها نساء وفتيات فلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية 42
العراق/سوريا: مأساة العالقين – الواقع والحل (ندوة) 43
السعودية: الكرامة تدعو المؤسسات الوطنية إلى التعاون في مجال تعزيز حقوق الإنسان 44
ليبيا: عبدالحكيم امبارك "المشري" يستعيد حريته بعد ثمان سنوات من الاحتجاز التعسفي 46
الجزائر: الكرامة تناشد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب بشأن الضابط السابق بن حليمة 49
السعودية: حين يغدو التعاطف مع حقوق الفلسطينيين خطًا أحمر 53
اليمن: سقوط ضحايا بتفجير منازل مدنيين في رداع يعيد للأذهان هجمات الطائرات الأمريكية المميتة 55
الجزائر: الخليل أحمد كان معتقلا في سجن البليدة تحت اسم آخر 58
فلسطين: الخبراء والمختصون في حقوق الإنسان أخذوا مواقف جريئة قد تنفع لمتابعة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه أمام المحاكم الدولية 61
الجزائر: إطلاق سراح السيد عبدالرحمن زيتوت بعد عامين من الاعتقال التعسفي 62
الأردن: طالب إعلام سوري لاجئ يواجه خطر الإبعاد القسري على خلفية التضامن مع غزة "بيان مشترك" 65
المغرب: الكرامة تقدم للأمين العام تقريرها عن الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان 68
فلسطين: قلق أنطونيو غوتيريش بشأن اكتشاف مقابر جماعية في غزة 71
اليمن: الكرامة ضمن 40 منظمة حقوقية تطالب بوقف الانتهاكات ضد الصحفيين 72

الإمارات: إعادة محاكمة معتقلين سياسيين أنهوا محكومياتهم في انتهاك لمبدأ حظر المحاكمة المزدوجة 79
اليمن: المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعتمد العديد من توصيات الكرامة 84
ليبيا: الاحتجاز التعسفي لعبد الرحمن الفرجاني أمام فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي..... 85
السعودية: خبراء أمميون يدينون السلطات بشأن الاحتجاز التعسفي للأكاديمي المفكر سفر الحوالي ويدعون إلى إطلاق سراحه وإنهاء الأعمال الانتقامية ضد عائلته..... 87
المغرب: إحالة قضية المحامي محمد زيان إلى الفريق الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي..... 91
فلسطين: تتواصل المجازر المروعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في غزة 95
المغرب: تدهور حالة المحامي المعتقل والوزير السابق لحقوق الإنسان محمد زيان..... 96
السعودية: إطلاق سراح الباحث السياسي أحمد بن عبدالرحمن الصويان..... 97
تونس: وزير العدل الأسبق البحيري ضحية الملاحقات القضائية والقمع 98
فلسطين: على جميع الدول أن تحذو حذو 146 دولة عضو في الأمم المتحدة وتعترف بدولة فلسطين..... 101
مصر: تقرير الكرامة أمام اللجنة الفرعية للاعتماد يؤكد أن خفض تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان ضروري لتعزيز العدالة والمصداقية..... 102
السعودية: الاحتجاز التعسفي لبسام الجلادي ومحمد الوادعي أمام الفريق العامل بالأمم المتحدة..... 106
فلسطين: مذبحة في مخيم النصيرات..... 109
فلسطين: انتهاك المبادئ الأساسية لقوانين الحرب في غزة 110
اليمن: دعوات حقوقية لإطلاق موظفين أمميين يحتجزهم الحوثيون 111
اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب..... 113
السعودية: تدهور الحالة الصحية للداعية المعتقل ناصر بن سليمان العمر 114
الكويت: لا يمكن التذرع بالأزمة السياسية للتملص من المعاهدات التي صادقت عليها الدولة..... 115
اليمن: خيبة أمل إزاء فشل مفاوضات مسقط بشأن المخفيين قسرًا..... 118
السعودية: جلسة الحوار التفاعلي أمام مجلس حقوق الإنسان تبرز إخفاقات البلد في احترام التوصيات 120
الإمارات: الكرامة تخاطب خبراء الأمم المتحدة بشأن الأحكام الجائرة ضد 53 معتقلا سياسيا أنهوا محكومياتهم 123
اليمن: غارات جوية إسرائيلية على ميناء الحديدة 129
فلسطين: الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية غير قانوني بموجب القانون الدولي 130
فلسطين: ماري لولور تدعو إسرائيل إلى التوقف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة..... 131
ليبيا: الاعتقال التعسفي للنائب حسن سالم الفرجاني وشقيقه محمد أمام الأمم المتحدة..... 132
الجزائر/إسبانيا: الكرامة تقدم شكوى إلى الأمم المتحدة بشأن الترحيل القسري للمعارض الجزائري محمد عبد الله واحتجازه تعسفيا ... 134
فلسطين: إيرين خان تدين بشدة "الاستهداف المتعمد" لصحفيْ قناة الجزيرة إسماعيل الغول ورامي الريفي في غزة 138
الإمارات: الكرامة تدين التضييق على المتضامنين مع الفلسطينيين 140
اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد 143
لبنان: الكرامة تدين التهديدات والمضايقات ضد المحامي الحقوقي محمد صبلوح 144
في يومهم الدولي.. ضحايا الاختفاء القسري في العالم العربي منسيون..... 145
الجزائر: إدانة القمع الممنهج استباقًا للانتخابات الرئاسية وإحالته إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة..... 153
لا ازدهار للعمل الخيري إلا في أجواء الحرية 157
السودان: لجنة أممية تقول إن أطراف النزاع ارتكبت انتهاكات ترق لجرائم حرب..... 159
السعودية: الذكرى السابعة لاعتقال الأكاديمي سلمان العودة 161

في ذكرى 9/11.. حروب الولايات المتحدة لم تتوقف!..... 163
تونس: راشد الغنوشي لا يزال خلف القضبان على خلفية اتهامات ملفقة..... 166
هل الحقوق المدنية والسياسية حكر على الرجل الأبيض؟..... 167
اليمن: احتجاز أكثر من 50 موظفا يعملون في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والبعثات الدبلوماسية..... 169
فلسطين: هل من معنى لليوم الدولي للسلام بعد سنة كاملة من الحرب الشاملة على غزة؟..... 170
لبنان: استهداف المدنيين في الغارات الإسرائيلية جريمة حرب..... 172
مصر: طلب عاجل للإفراج عن المحافظ السابق الدكتور حسام أبو العز..... 174
الجزائر: خبراء أمميون يحثون محكمة الاستئناف الجزائرية على إلغاء حكم السجن الصادر بحق شاعرة الحراك جميلة بن طويس..... 177
في اليوم الدولي للاعنف.. الشعوب العربية تعاني من العنف بكل أشكاله..... 178
الكرامة تشارك في الملتقى العالمي لأبناء تركستان الشرقية بإسطنبول..... 180
الكويت: جولة جديدة من الاستدعاءات والتوقيف لترهيب وإسكات المجتمع..... 182
السعودية: الفشل مجددا في الحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان..... 184
ليبيا: الكرامة تراسل الأمم المتحدة بشأن تطورات قضية النائب حسن الفرجاني..... 185
اليوم الدولي للقضاء على الفقر.. تذكير بالعدالة الاجتماعية..... 188
العراق: الكرامة توجه نداءً عاجلًا إلى خبير أممي بشأن قضية المواطن السعودي عايش الحربي..... 190
فلسطين: أنطونيو غوتيريش يدين استمرار الخسائر في الأرواح في غزة..... 194
الكويت: الكرامة تقدم تقريرها في إطار الاستعراض الدوري الشامل الرابع..... 195
في اليوم السنوي للأمم المتحدة، أي فشل وصلت إليه؟!..... 197
ليبيا: فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي يدعو إلى الإفراج عن عبد الرحمن الفرجاني..... 199
العراق: الجهات الرسمية المسؤولة عن الإعدامات الجماعية معرّضة للملاحقة أمام القضاء الدولي..... 201
اليمن: في اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم ضد الصحفيين.. كأن الجحيم المستمر ضد الصحفيين منذ 10 سنوات قد بدأ للتو..... 203
السعودية: الأكاديمي محمد فهد القحطاني يتصل بزوجته لأول مرة منذ عامين وعشرة أيام رغم انتهاء محكوميته..... 208
فلسطين: قتل الصحفيين سياسة إسرائيلية ممنهجة..... 209
العراق: الدعوة مجددًا إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتحديد أماكن ضحايا اختفاء قسري..... 211
المغرب/مصر: اعتقال المعارض المصري عبدالباسط الإمام الذي يحمل الجنسية التركية، في الدار البيضاء..... 213
فلسطين: تقرير أممي يؤكد بأن 70 بالمائة من ضحايا الحرب الإسرائيلية في غزة أطفال ونساء..... 214
الجزائر: الكرامة ترفع قضية الصحفي عمري تيجاني إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة..... 216
فلسطين: حرب إسرائيل في غزة تتوافق مع خصائص الإبادة الجماعية..... 219
اليمن: الكرامة و 21 منظمة حقوقية تطالب بحماية الأطفال من العنف والتجنيد..... 221
المرأة في العالم العربي مثلها مثل الرجل ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان..... 226
السعودية: حكم جائر ضد المعتمر اليمني محمود البروشي بموجب محاكمة غير عادلة..... 228
رسالة "عيد الشكر" 2024 لعضو اللجنة الاستشارية للكرامة البروفيسور ريتشارد فولك..... 231
فلسطين: بين تضامن الشعوب وتخاذل الحكومات..... 233
السعودية: الكرامة تقدم نداء عاجلا إلى الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بشأن تجاهل معايير حقوق الإنسان في استضافة كأس العالم 2034..... 234
سوريا: الكرامة تأمل أن يكون طي صفحة النظام المستبد مؤذنًا بعهد الحرية وحقوق الإنسان..... 239

اليوم العالمي لحقوق الإنسان: إبادة جماعية مستمرة في فلسطين وسقوط للنظام المستبد بسوريا.....241
سوريا: تحرير الناشطة السورية طل الملوحي.....243
السعودية: أسرة الدويش ضحية للانتقام والقمع الرهيب 244
فلسطين: خبراء أمميون يطالبون بمنع نقل الأسلحة إلى إسرائيل.....245
إرهاب الطائرات من دون طيار الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية وباتت تتجرعه الآن 247
التضامن الإنساني مبدأ عالمي يتعرض لمحاولات التجريم.....248
ليبيا: الكرامة تخاطب الفريق العامل التابع للأمم المتحدة بشأن الاحتجاز التعسفي للأخوين الخازمي 249
السعودية: الأكاديميان ناصر العمر وسلمان العودة يستحقان التكريم وليس الاعتقال والقمع.....251
لبنان: الحكومة ملزمة باحترام اتفاقية مناهضة التعذيب عقب اعتقالها عبد الرحمن القرضاوي وهي مطالبة بالإفراج الفوري عنه.....252

تقديم

يهدف هذا المنشور إلى توثيق البيانات التي أصدرتها الكرامة في عام 2024 ونشرتها على منصاتها على الانترنت باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وعلى مختلف صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي (إكس – فايسبوك – إنستغرام)، ليسهل الرجوع إليها من طرف المهتمين بنشاط الكرامة وغيرهم من المعنيين بحقوق الإنسان من مدافعين وصحافيين وباحثين.

تفيد الإحصائيات لعام 2024 أن الكرامة أصدرت من بداية يناير إلى نهاية ديسمبر 109 بيانا، أي بمعدّل بيانيْن أسبوعيا، منها ما يتعلّق بنشاط المنظمة القانوني وتقاريرها ومذكراتها المرفوعة لمختلف هيئات الأمم المتحدة الحقوقية، ومنها ما يدخل في إطار إبداء الموقف والمناصرة بخصوص العديد من القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان في العالم العربي.

من مجموع البيانات، 93 بيانا (85%) تخص بلدانا بعينها و 16 بيانا (15%) تتناول مواضيع مختلفة عابرة للأقطار: التعذيب، الاختفاء القسري، العنف المجتمعي، الحرية، العدوان، الحقوق المدنية، الإبادة الجماعية، إرهاب الدولة، التضامن.

يبيّن الرسم البياني الأول أن الكرامة أصدرت في 2024: 33 بيانا عن منطقة المشرق (35%)، و 31 بيانا عن منطقة الخليج (33%)، و 26 بيانا عن منطقة المغرب الكبير (28%)، و 3 بيانات عن منطقة النيل (3%).

1. توزيع بيانات الكرامة لـ 2024 على مختلف المناطق الجغرافية

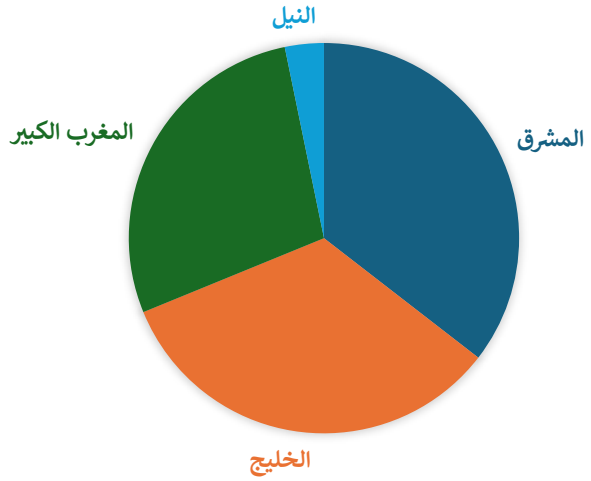

كما يبيّن الرسم البياني الثاني أن ما يقارب نصف بيانات الكرامة الخاصة بالدول في 2024 تناولت أوضاع حقوق الإنسان في كل من فلسطين (20%)، والسعودية (17%) وليبيا (11%)، وأن أكثر من ثلث البيانات تناولت الأوضاع في اليمن (10%) والجزائر (9%) والعراق (6%) والمغرب (6%) وسوريا (4%).

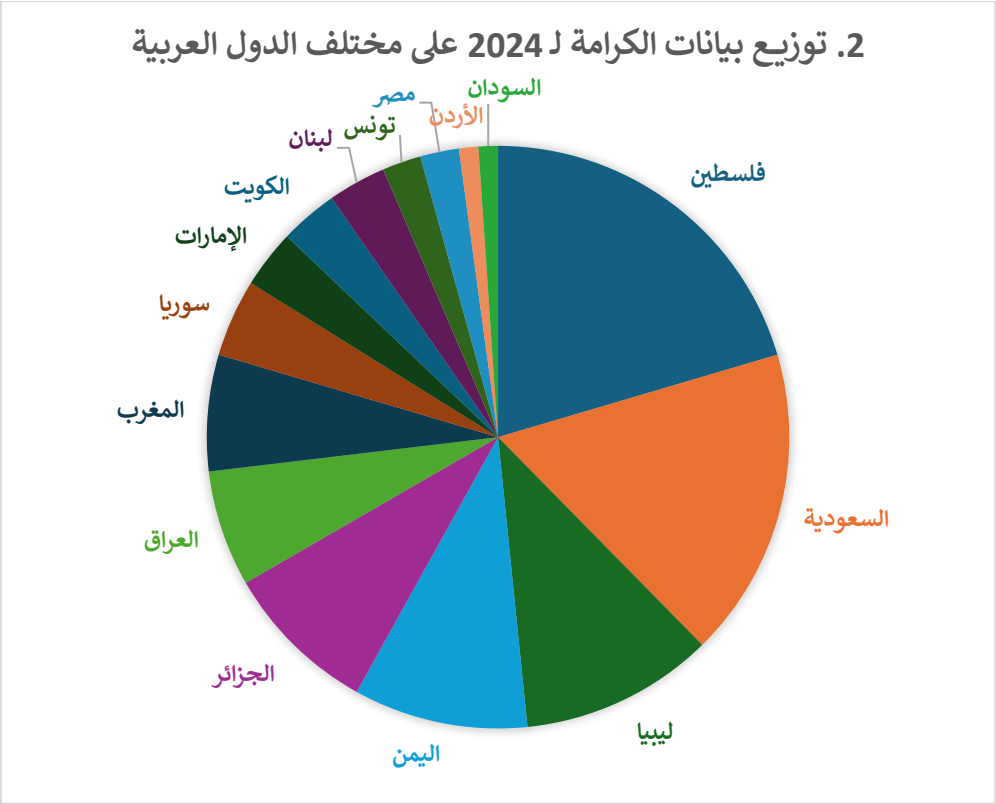

تجدر الإشارة إلى أن توزيع البيانات على المناطق الجغرافية والدول لا يعبّر بالضرورة عن تفاوت في درجة خطورة أوضاع حقوق الإنسان بين هذه المناطق والدول، إنما مرده قدرة الكرامة المحدودة على الحصول على البيانات الدقيقة والتفويضات اللازمة للعمل القانوني في بعض الدول التي عدد البيانات الصادرة بشأنها منخفض نسبيًا، كالعراق وسوريا ومصر والسودان.

جنيف، 30 يناير 2025
الكرامة، قسم الإعلام

المغرب: الناشط البيئي والحقوقي المعتقل محمد عطاوي يعلن إضرابه عن الطعام

9 يناير/كانون الثاني 2024

أعلن المعتقل السياسي والناشط البيئي المغربي محمد عطاوي الإضراب عن الطعام، احتجاجًا على عدم البت في قضيته المنظورة أمام القضاء باتهامات ملفقة .

ويُحتجز عطاوي وهو عضو الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالسجن المحلي لميدلت شرق المغرب منذ الثامن من ديسمبر/كانون الأول 2023 بتهمة إهانة الموظفين العموميين، وهي التهمة التي يعتبرها ملفقة، ويطالب بالنظر في قضيته والبت فيها، وإطلاق سراحه فورًا.

الكرامة ترفع القضية للأمم المتحدة

وكانت الكرامة خاطبت في 22 أغسطس/ آب 2023، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والبيئة بشأن قضية السيد محمد عطاوي، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان وناشط بيئي، وضحية أعمال انتقامية وأعمال ترهيب من قبل السلطات المحلية في إقليم ميدلت (الأطلس المتوسط) بسبب مناهضته لتهريب خشب الأرز في المجتمعات الريفية في المنطقة .

استنكار تهريب أخشاب الأرز

ينحدر السيد عطاوي من بلدية تونفيت، ويعمل تقنيًا لدى السلطات المحلية، ورئيسًا لجمعية "مستقبل من أجل الأرز والأروي" منذ إنشائها عام 2006، ويكافح من أجل الحفاظ على غابة أرز الأطلس (جنوب شرقي المغرب)، وهو تراث غابوي وطني يمتد على آلاف الهكتارات ومهدد بالانقراض بسبب قطع الأشجار غير القانوني .

هذا الاستغلال الجامح الذي شاهده السيد عطاوي لسنوات عديدة يتم استنكاره بانتظام من قبل السكان المحليين. إن سكان بلدية سيدي يحيى أو يوسف، وهي قرية تقع في محافظة ميدلت، حيث تم تدمير جزء كبير من غابة الأرز، نددوا باستمرار بهذه المجزرة البيئية التي يعيشونها يوميا .

في ليلة 11 إلى 12فبراير/ شباط 2010، عبرت عدة شاحنات، تحمل كل منها عشرات من خشب الأرز، مجتمعها على مرأى ومسمع من الجميع. في مواجهة الاحتجاجات التي عبر عنها السكان، قرر درك تونسيت أخيرًا اعتقال واحدة فقط من هذه الشاحنات ووضع تقريرًا لإحالة السائق إلى الوكيل العام للملك .

وفي مقال بتاريخ 16 فبراير/ شباط 2010 في صحيفة "المنطاف" المحلية، نقل السيد عطاوي هذه الحقائق من خلال إدانة أولئك الذين وصفهم ب "مافيا الأرز" وصمت السلطات المحلية. وبالتوازي مع ذلك، نشرت جمعيته "Avenir pour le cèdre et le mouflon" تقريرًا عن العواقب البيئية لهذا الاتجار وأعربت عن استعدادها لأن تصبح طرفًا مدنيًا في محاكمة سائق الشاحنة الذي ألقي القبض عليه قبل بضعة أيام .

اعتقال السيد عطاوي

في 8 مارس /آذار 2010، أي بعد عشرين يومًا من نشر مقالته وقبل ثلاثة أيام من المحاكمة التي كان من المقرر أن يمثّل خلالها السيد عطاوي جمعيته، ألقي القبض عليه دون أمر قضائي على الطريق العام من قبل العديد من رجال الدرك .

واتهم السيد عطاوي، الذي تعرض لمعاملة وحشية ومكبل اليدين إلى خلف ظهره، بحيازة مخدرات واقتيد مباشرة إلى كتيبة تونفيت قبل نقله بصورة غير قانونية في سيارة مدنية إلى مركز شرطة ميدلت، على بعد 90 كيلومترا. واحتجز وحُرم من الاتصال بأسرته، ولم يتمكن محاميه من زيارته إلا في 12 مارس/آذار 2010 .وعلاوة على ذلك، لم يعترف أي من مراكز الشرطة في تونفيت وميدلت باحتجازه عندما حاولت زوجته رؤيته.

وفي نهاية احتجازه لدى الشرطة، أُجبر على وضع بصمته على تقرير مؤرخ بأثر رجعي للدرك يفيد بأن الاعتقال قد تم في ميدلت في اليوم السابق عند حوالي الساعة 7 مساء .

في اليوم التالي، أثناء مثوله أمام الوكيل العام للملك، فوجئ بتوجيه اتهامات أخرى له، من بينها "إهانة الملك" و "التزوير" و "الابتزاز" و "الاحتيال" على الرغم من أنه اعتُقل في البداية بذريعة حيازة المخدرات .

وأمام وكيل النيابة، حاول السيد العطاوي عبثًا شرح الأسباب الحقيقية لاعتقاله بالإشارة إلى أنه أجبر على التوقيع على التقرير بوضع بصمته. ومثل السيد عطاوي أمام المحكمة الابتدائية في ميدلت في 19 مارس/ آذار 2010، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين وبدفع 20000 درهم كتعويض بزعم ابتزاز 1000 درهم (90 يورو) من زميله في العمل الذي أُجبر على الشهادة ضده .

وبعد استئناف هذا القرار في 13 يونيو/ حزيران 2010، وبعد عدة تأجيلات لجلسات الاستماع، خُفّفت عقوبته إلى سنة واحدة في السجن و10000 درهم كتعويض .

وخلال فترة سجنه، تعرض السيد العطاوي للتعذيب مرارًا وتكرارًا. وعلى وجه الخصوص، تعرض للضرب على أيدي عدد من ضباط السجن بخرطوم مطاطي على أجزاء مختلفة من جسده، وظل في أوضاع قاسية لعدة ساعات معصوب العينين، ومعلقًا من قدميه في السقف.

تعليق الوظيفة وإعادة الإدانة

وبعد قضاء كامل مدة عقوبته، لم يعد السيد العطاوي إلى مهامه ولم يوقف رسميًا عن العمل كفني إلا في 1 أيلول/ سبتمبر 2012، بأمر من رئيس منطقة تونفيت .وبدون وظيفة أو موارد لإعالة أسرته، واصل السيد العطاوي حملته وشجب تهريب خشب الأرز وصمت السلطات المحلية.

ولهذا السبب، استدعاه الوكيل العام للملك في 21 كانون الثاني/ يناير 2013، وكان ينوي هذه المرة مقاضاته بتهمة "انتحال منصب" على الرغم من أنه لم يكن يمارس أي وظيفة في ذلك الوقت. ومثل أمام قاضي التحقيق، ووضع مرة أخرى رهن الاعتقال بموجب مذكرة توقيف، وفي 14 فبراير/شباط 2013، حكم عليه بالسجن لمدة عشرة أشهر أخرى بتهمة "ممارسة وظيفة عامة دون ترخيص" على أساس المادة 262 من القانون الجنائي، بعد أن اعتبرت المحكمة تحركاته في الغابة غير قانونية .

وخلال إعادة المحاكمة هذه، حاول السيد العطاوي أن يجادل بأنه تعرض لأعمال انتقامية وأنه أوقف عن أداء واجباته بسبب إدانته للهجمات على غابة الأرز المحلية. وسلّم مقاطع فيديو وصورًا للمحكمة لرفع مستوى الوعي حول مدى الضرر الذي لحق بغابة الأرز. لكن رغم حجج الدفاع، رفض القاضي الاستماع إلى الشهود وفحص مقاطع الفيديو والتسجيلات التي تظهر أضرارًا جسيمة لحقت ببستان الأرز المحلي .

وخلال فترة سجنه الثانية، ظل السيد عطاوي محتجزًا باستمرار في ظروف صعبة للغاية ومنع من أي اتصال بالعالم الخارجي، باستثناء أسرته .

وبعد أن خرجت قضيته إلى العلن، ونددت عدة منظمات غير حكومية بممارسات السلطات ضده، مُنع بعد ذلك من الاتصال بهذه المنظمات غير الحكومية .

المقرر الخاص ينظر في القضية

بدوره، شدد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة، في تقريره الأول إلى مجلس حقوق الإنسان، على أن حقوق الإنسان والبيئة مترابطتان. ووفقًا لهذا الترابط، فإن وجود بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة أمر ضروري للتمتع الكامل بمجموعة من حقوق الإنسان، والعكس صحيح أيضًا، فإن التمتع بحقوق الإنسان أمرٌ لا غنى عنه لحماية البيئة .

وبينت الكرامة في شكواها أن الانتهاكات التي تعرض لها السيد عطاوي تتعارض مع التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بسبل التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة .

وبتعريض السيد عطاوي لإجراءات جنائية وإدارية خلافًا لواجب المغرب الامتثال الكامل لالتزاماته في مجال حقوق الإنسان، مثل حرية التعبير، التي تمارس في مجال البيئة، تكون الدولة قد أخفقت في أداء واجبها في الحماية .

وأشارت الكرامة إلى أن الطبيعة غير المتناسبة للحكم الصادر بحق السيد عطاوي بزعم انتزاع مبلغ ضئيل من زميل له يعكس في الواقع رغبة السلطات المغربية في معاقبته على التحدث علنًا عن الاتجار بخشب الأرز .

وفي هذه القضية، ألقي القبض على السيد عطاوي انتقامًا منه على ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحقه في تكوين الجمعيات الذي تكفله المادتان 19 و20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتان 19 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

السعودية: الكرامة تراسل الأمم المتحدة مجددًا بشأن قضية المغترب اليمني "المحمدي" ضحية تعذيب حتى الوفاة

24 يناير/كانون الثاني 2024

راسلت الكرامة بتأريخ 23 يناير/كانون الثاني 2024 المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء في الأمم المتحدة بشأن تطورات قضية رجل الأعمال اليمني المتوفى عبد الصمد إسماعيل محمد سالم (المحمدي)، الذي قضت المحكمة الجزائية السعودية الرابعة بمنطقة جيزان، بإسقاط الدعوى ضده، وبالتالي براءته من الاتهامات المنسوبة إليه من قبل رجال الشرطة الذين اعتقلوه وصادروا أمواله وعذّبوه حتى فارق الحياة في 12 سبتمبر/ أيلول 2021.

وطلبت الكرامة مجددًا من الأمم المتحدة مخاطبة السلطات السعودية للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها، في إجراء تحقيق مستقل بشأن ملابسات وفاة الضحية وتقديم المسؤولين عنها للعدالة .

والمحمدي رجل أعمال يمني مقيم في السعودية منذ 25 عامًا، أحالت الكرامة قضيته للمرة الأولى في 3 أبريل/ نيسان 2023، إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء و المقرر الخاص المعني بالتعذيب .

خلفية القضية

في 9 سبتمبر/أيلول 2021، حوالي الساعة 3:30 بعد الظهر، داهمت فرقة أمنية مكونة من 25 مسلحا تابعين لإدارة مكافحة المخدرات في جازان (جنوب غربي السعودية)، بقيادة الملازم حسين جعفري، مطعم عبد الصمد إسماعيل محمد سالم "المحمدي" في حي صبيا.

ووفقًا لعدة شهود، تعرض السيد المحمدي، الذي كان داخل مطعمه، للضرب المبرح بالركلات واللكمات وأعقاب البنادق. ثم اقتيد قسرًا إلى منزله حيث تعرض أيضا للضرب أمام زوجته وأطفاله الثلاثة.

وذكرت زوجة السيد المحمدي أن الملازم حسين جعفري، الذي اتهم زوجها باحتجاز أموال من تهريب المخدرات، استجوبه حول مكان إخفاء أموالهم، وهدد باعتقال وسجن زوجته وابنتيه وابنه المعاق إذا التزموا الصمت.

صادر الضباط مبلغًا كبيرًا من المال والمجوهرات من زوجته وابنته. وأغلق مطعم المحمدي لفترة طويلة من الزمن وصودرت جميع ممتلكاته.

وفقًا لعائلة الضحية، لم يبرز الضباط مذكرة قبل اقتياده قسرًا إلى جهة مجهولة .كما ألقي القبض على ثمانية من موظفي المطعم قبل إطلاق سراحهم بعد بضعة أيام.

وبعد يومين من اعتقاله، سمح للسيد المحمدي بإجراء مكالمة هاتفية قصيرة مع زوجته. قالت إن زوجها بالكاد يستطيع الكلام أثناء المكالمة.

في اليوم التالي، 12 سبتمبر/ أيلول 2021، تلقت زوجة المحمدي مكالمة هاتفية من الشرطة التي أبلغتها بوفاة زوجها وطلبت منها استلام الجثة في مستشفى أبو عريش. ومع ذلك، رفضت الأسرة استلام الجثة وطلبت تقرير الطب الشرعي لتحديد سبب وفاته، وهو الأمر الذي استجابت له السلطات ونقل على إثره جثمان الضحية إلى مسقط رأسه في اليمن حيث جرى تشييعه وموارة جثمانه.

الوفاة نتيجة التعذيب

وفي رسالتها إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، سلطت الكرامة الضوء على مسؤولية موظفي الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في جازان في وفاة الضحية.

ووفقًا لتقرير الطب الشرعي الذي أعد بناء على طلب الأسرة، والذي حصلت الكرامة على نسخة منه، فقد أدخل مستشفى أبو عريش في 9 سبتمبر/ أيلول 2021، أي بعد يوم من اعتقاله.

ولدى وصوله، كان السيد (المحمدي) يعاني من "كدمات متناثرة" و "تراكم الدم على الطرف الأيسر العلوي والجانب الأيسر من الصدر والبطن" و "عدة كسور في الأضلاع". وفقا للتقرير الطبي، في مساء يوم 12 سبتمبر/ أيلول 2021، توفي (المحمدي) الذي كان يعاني من صعوبات في التنفس، "نتيجة انسداد رئوي."

وعلى الرغم من الأدلة على وجود علاقة سببية بين وفاة السيد سالم والتعذيب الذي تعرض له أثناء احتجازه، فإن الشكاوى التي قدمتها أسرة السيد سالم إلى مكتب المدعي العام في صبيا والشكوى التي قدمها محاميه إلى ديوان المظالم في المملكة لا تزال معلقة.

حكم البراءة

مؤخرًا، علمت الكرامة أن المحكمة الجزائية السعودية الرابعة بمنطقة جيزان التي عقدت جلساتها للنظر في القضية في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قضت ببراءة الضحية من التهم المنسوبة إليه، وطالبت بإعادة كافة المضبوطات التي تمت مصادرتها من قبل الأجهزة الأمنية أثناء مداهمة منزل ومطعم المحمدي بتهمة كيدية.

وكانت السلطات الأمنية السعودية حاولت التلاعب بالقضية، منذ الوهلة الأولى، والتعامل مع جريمة قتله تحت التعذيب كوفاة طبيعية، من خلال إبلاغ زوجته بأنه مات بجلطة. مع ذلك، أكد تقرير الطبيب الشرعي، لدى تشريح الجثة، تعرضه للتعذيب الوحشي، إذ كشف عن كسور في 9 أضلاع أدت لانسداد شريان الرئة الرئيسي، وبالتالي الوفاة.

شهدت هذه القضية حراكًا حقوقيًا، حيث أعلن عشرات الكتاب والحقوقيين والمثقفين والشخصيات الاجتماعية وممثلي المنظمات المحلية والوطنية، عن تشكيل لجنة مناصرة لأسرة عبد الصمد المحمدي في تحقيق العدالة وإعادة المنهوبات والمطالبة بإنهاء إفلات الجناة من العقاب، لكن دون جدوى؛ إذ لا يزال الجناة طلقاء، وترفض قيادات وزارة الداخلية السعودية إحالة ملف القضية إلى النيابة لمباشرة التحقيق الجنائي مع الجناة.

وفي أعقاب صدور الحكم ببراءة المحمدي، لا تزال أسرته وأولياء الدم يطالبون السلطات اليمنية بالتحرك لدى السلطات السعودية لمتابعة ملف القضية الجنائية حتى تحقيق العدالة وإحالة الجناة إلى القضاء لينالوا جزاءهم.

إفلات مرتكبي جرائم التعذيب من العقاب

تعيد الكرامة التذكير بأن لجنة مناهضة التعذيب أعربت خلال الاستعراض الدوري الأخير للمملكة العربية السعودية عن قلقها العميق "إزاء التقارير العديدة التي جرى لفت انتباهها إليها والتي تفيد بأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة يمارسان بشكل روتيني في سجون الدولة الطرف ومراكز الاحتجاز."

وفي ذلك الوقت، دعت اللجنة الدولة الطرف إلى ضمان إجراء تحقيقات فورية وفعالة ونزيهة مع مرتكبي أعمال التعذيب ومقاضاتهم.

ومع ذلك، وبعد مرور سبع سنوات، لم تلق هذه التوصيات آذانًا صاغية، ولا تزال السلطات تمتنع عن مقاضاة المسؤولين عن أعمال التعذيب.

وانطلاقًا من قلقها إزاء الجمود المستمر في المملكة العربية السعودية، توجهت الكرامة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب لعرض هذا الوضع.

إن المملكة العربية السعودية ملزمة، وفقًا لالتزاماتها الدولية المترتبة على تصديقها على اتفاقية مناهضة التعذيب، بإجراء تحقيق سريع ومستقل ومحايد في وفاة السيد عبدالصمد سالم (المحمدي) في هذه الحالة، ومحاكمة مُعذبيه وإدانتهم، وفقًا لخطورة أفعالهم.

فلسطين: محكمة العدل الدولية تطالب "إسرائيل" بمنع ارتكاب أعمال تتضمنها اتفاقية منع الإبادة الجماعية

28 يناير/كانون الثاني 2024

طالبت محكمة العدل الدولية "إسرائيل" بمنع ارتكاب أعمال تتضمنها اتفاقية منع الإبادة الجماعية أو التحريض عليها، والمعاقبة عليها، وتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الضرورية لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في غزة.

جاء ذلك في الجلسة التي أعلنت فيها المحكمة قرارها بشأن التدابير المؤقتة التي طلبتها جنوب أفريقيا في قضيتها ضد إسرائيل المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة.

واقتبست القاضية دوناهيو رئيسة محكمة العدل الدولية، معلومات وتصريحات صادرة من الأمم المتحدة ومسؤوليها بمن فيهم الأمين العام ومنسق الإغاثة الطارئة والمفوض العام للأونروا، توضح حجم الكارثة الإنسانية المروعة والجرائم التي لحقت بالفلسطينيين جراء الحرب الإسرائيلية.

بدوره، نوّه الأمين العام أنطونيو غوتيريش بأن قرارات محكمة العدل الدولية مُلزمة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، كما دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إسرائيل إلى تطبيق أوامر محكمة العدل الدولية بشكل كامل، فيما يتعلق باتفاقية منع الإبادة الجماعية.

الكرامة تطلق تقريرها السنوي 2023.. ازدواجية المعايير والإنكار والإفلات من العقاب سمات بارزة في عالم مضطرب

29 يناير/كانون الثاني 2024

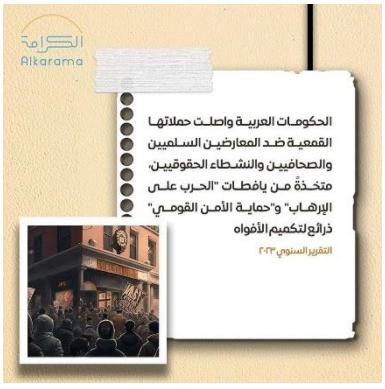

المغرب: الأمم المتحدة تخاطب السلطات بشأن وضع حد لمعاناة المحامي المعتقل محمد زيان

29 يناير/كانون الثاني 2024

خاطبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة السلطات المغربية باتخاذ تدابير مؤقتة بشأن المحامي المعتقل محمد زيان الذي يقضي حكمًا بالحبس ثلاث سنوات منذ أواخر 2022، بموجب محاكمة غير عادلة على خلفية انتقاده العلني للسلطات.

وأوضحت اللجنة الأممية المعنية بمراقبة مستوى تنفيذ الدولة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه بموجب المادة 94 من النظام الداخلي للجنة، فقد طُلب من الدولة الطرف تخفيف الحكم الصادر ضد السيد زيان لأسباب إنسانية وطبية واتخاذ تدابير وقائية للضحية وأفراد أسرته الذين قد يتعرضون للترهيب أو الانتقام بسبب تقديمهم البلاغ أو لتعاونهم مع اللجنة أثناء نظر اللجنة في الشكوى، على أن هذا الطلب لا يعني أنه اتُخذ قرار بشأن الأسس الموضوعية للمسألة قيد النظر.

وأمهلت اللجنة السلطات المغربية ستة أشهر للرد على طلباتها.

وكانت الكرامة قدمت بلاغًا إلى اللجنة بتأريخ 24 فبراير/ شباط 2024 بشأن قضية المحامي السيد محمد زيان البالغ من العمر (81 عاما)، والذي شغل منصب وزير حقوق الإنسان في البلاد. وقد أعلن السيد زيان إضرابا عن الطعام للمطالبة بالإفراج عنه، وفق ما أعلن محاميه ونجله.

خلفية القضية

تعود وقائع القضية إلى أواخر العام 2020 عندما اتهم زيان مسؤولًا أمنيًا بـ"فبركة" فيديو نشره موقع إخباري محلي، قدم على أنه لزيان مع إحدى موكلاته في غرفة فندق.

يتعلق الأمر بموكلته السيدة وهيبة خرشيش، ضابطة شرطة سابقة، وابنتها القاصر، وهي القضية التي قدمت الكرامة بشأنها بلاغًا في 16مايو/ أيّار 2023، إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية، لإبلاغهم بالانتهاكات المتعددة التي تعرضت لها.

وردًا على تحركات المحامي زيان ضد انتهاك حقه في الخصوصية ومحاولات تشويه سمعته، أعلنت وزارة الداخلية مطلع العام 2021 مقاضاة زيان "لمهاجمته مؤسسات الدولة عبر الترويج لاتهامات وادعاءات باطلة"، فيما وجهت إليه النيابة العامة 11 تهمة بينها "إهانة رجال القضاء وهيئات منظمة"، و"بث وقائع وادعاءات كاذبة"، و"الخيانة الزوجية"، و"التحرش الجنسي"، وجميعها اتهامات ينكرها السيد زيان، ويعتبر بأن محاكمته سياسية.

دور الكرامة

في شكواها أمام لجنة حقوق الإنسان، اعتبرت الكرامة بأن احتجاز السيد زيان، الذي يعاني من تدهور حالته الصحية، ينتهك حقه في الحياة ويشكل انتهاكا من جانب الدولة الطرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بخاصة المواد 9و14 من المواد 17 و19 و22 و25 و26 من العهد.

وطالبت الكرامة باتخاذ تدابير احترازية لإنقاذ الضحية الذي يعاني أمراضًا مزمنة، بما في ذلك قصور القلب والكلى، حيث أُصيب مساء 9 فبراير/ شباط 2024 بنوبة قلبية وتم نقله إلى مستوصف السجن على الرغم من أن حالته تتطلب رعاية أكثر ملاءمة.

وعلى أقل تقدير، وريثما يتم البت بشأن البلاغ وأسسه الموضوعية، طلبت الكرامة من أعضاء اللجنة الأممية أن يطلبوا إلى الدولة الطرف تحويل الحكم الصادر بحق السيد زيان إلى عقوبة بديلة، على النحو المنصوص عليه في القانون المحلي، بحيث يسمح له بالبقاء في المنزل والحصول على الرعاية الصحية المناسبة.

وطالبت الكرامة بإجراء تحقيق شامل ونزيه ومستقل في ظروف التدخل غير القانوني في خصوصية السيد زيان، واتخاذ تدابير لحماية صاحب البلاغ وأفراد أسرته الذين قد يتعرضون للتخويف أو الانتقام بسبب تقديم البلاغ أو التعاون مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وإطلاع اللجنة على التدابير التي اتخذتها السلطات بشأن طلباتها، وكذا التدابير المناسبة لضمان عدم تكرار الانتهاكات.

ليبيا: الكرامة تراسل الأمم المتحدة بشأن اختفاء الناشط الحقوقي ناصر الهواري

30 يناير/كانون الثاني 2024

تعبر الكرامة عن قلقها إزاء اختفاء الناشط الحقوقي الليبي ناصر فتح الله منصور علي الهواري في العاصمة طرابلس، منذ مساء الإثنين 29 يناير/كانون الثاني 2024.

وفي هذا السياق، وجّهت الكرامة نداءً عاجلًا إلى الفريق العامل المعني بحالات الإخفاء القسري، والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تطلب تدخلهما بهذا الشأن.

وكانت الكرامة تلقت بلاغًا من أسرة الناشط الحقوقي ناصر فتح الله منصور علي الهواري تفيد بأنها فقدت الاتصال به منذ مساء أمس الإثنين الموافق 29 يناير/كانون الثاني 2024، على تمام الساعة الخامسة عصرا تقريبا، بعد اختطافه من الشارع من طرف قوات أمنية، حيث يخشى على حياته.

والسيد ناصر الهواري يبلغ من العمر 51 عاما، ويرأس منظمة ضحايا لحقوق الإنسان، ومؤسس المرصد الليبي لحقوق الإنسان، وقد اضطر للهروب من بنغازي إلى العاصمة الليبية طرابلس، خشية تعرضه للانتقام بسبب نشاطه الحقوقي، لكنه الآن ضحية انتهاك حقه في الأمن الشخصي في المكان الذي يفترض أن يأمن فيه على حياته.

سبق أن تعرض السيد الهواري إلى محاولة اختطاف فاشلة في شهر ديسمبر/ كانون الأول عام 2023 بتحريض من القوات الموجودة في المنطقة الشرقية بالخصوص القوات التي يقودها صدام نجل اللواء خليفة حفتر، وذلك بسبب نشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان وانتقاده للتجاوزات الخطيرة التي ارتكبها الأخير.

ومن المرجح أن يكون قد اختطف هذه المرة على يد قوات أمنية في طرابلس تتعامل مع جهات في الشرق الليبي.

وتفيد أسرة الهواري أنه على الرغم من الاتصالات التي أجرتها مع الجهات الأمنية في طرابلس، لكنها نفت علمها بالأمر أو أي علاقة لها بواقعة اختفائه، كما أبلغت الأسرة قسم سيادة القانون في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والعديد من المنظمات الحقوقية، ولم تتبنّ أي جهة بشكل رسمي توقيف أو القبض على السيد الهواري.

وتؤكد أسرة الضحية أنه لم يتم التواصل معه إلى غاية تحرير البلاغ المقدم إلى الكرامة، ولم يتم تمكين محاميه من معرفة أي معلومات عنه، ولم تتمكن عائلته من معرفة مصيره أو منظمة ضحايا لحقوق الإنسان التي يرأسها.

تحمّل الكرامة السلطات في طرابلس المسؤولية عن سلامة الناشط الحقوقي السيد ناصر الهواري وتطالب بالكشف عن مصيره فورًا وضمان سلامته ووضعه تحت حماية القانون، وإطلاق سراحه.

ليبيا: إطلاق سراح السيد علي سليمان بعد سبع سنوات ونيّف من الظلم

30 يناير/كانون الثاني 2024

علمت الكرامة بأن السلطات الليبية أطلقت سراح المواطن الليبي علي سليمان مسعود عبد السيد الخميس الفائت 25 يناير/ كانون الثاني 2024، بعد أكثر من سبع سنوات من الاعتقال التعسفي.

وكان فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أقرّ بالطبيعة التعسفية لحرمان المواطن الليبي علي سليمان مسعود عبد السيد من حريته، وشدد على مسؤولية الحكومة الليبية عن الانتهاكات المرتكبة بحقه.

وأصدر الفريق العامل، خلال دورته ال 97، رأيه رقم 2023/48 بشأن احتجاز عبد السيد، الذي قدمت الكرامة قضيته في بلاغ مؤرخ في 27 مارس/ آذار 2023.

اختفى بعد اعتقاله

اعتقل عبد السيد في 17 أغسطس/آب 2016 على طريق عام في عين زارة (جنوب طرابلس) من قبل رجال يرتدون الزي العسكري يدّعون أنهم من الفرقة الأمنية الثامنة التابعة لميليشيا الردع بقيادة "هيثم تاجوري"، الذي يعلن رسميا أنه تابع لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني.

في اليوم التالي، حاول ابنه معرفة مكان احتجازه، بما في ذلك الذهاب إلى مقر الميليشيا، لكنه لم يستطع تأكيد وجوده هناك. ثم اتصل بالعديد من السلطات، بما في ذلك وزارة الداخلية ومكتب النائب العام، لمعرفة مصير والده، لكنه لم يتلق أي رد.

في 16 مارس/ آذار 2017، قدمت الكرامة، نيابة عن الأسرة، نداءً عاجلاً إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري لتحديد مكانه المباشر؛ بيد أن السلطات الليبية لم ترد قط على بلاغات الفريق العامل.

وبعد عام واحد فقط من الاعتقال، تمكنت عائلة عبد السيد من معرفة أنه على قيد الحياة وأنه "محتجز في مركز سري تسيطر عليه ميليشيا"، من خلال الرسائل التي تمكن من إرسالها عبر زملائه المعتقلين المفرج عنهم. في مايو/ أيار 2020، بعد نقله إلى سجن الرويمي، تمكن الضحية من تلقي زيارة من عائلته، كشف خلالها أنه تعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز.

في 14 أبريل/ نيسان 2021، بعد خمس سنوات من اعتقاله، مثل عبد السيد لأول مرة أمام النائب العام، الذي أبلغه بعد ذلك بأنه متهم ب "إخفاء الحقائق والوثائق" دون مزيد من التوضيح. وفي 17 ديسمبر/ كانون الأول 2022، مثل عبد السيد أمام الغرفة الجنائية الثالثة بمحكمة طرابلس، والتي برأته من جميع التهم بحكم مؤرخ في 20فبراير/ شباط 2023 .

وعلى الرغم من قرار المحكمة هذا، الذي أصبح نهائياً، لم يطلق سراحه حينها وأُعيد إلى مركز احتجاز معيتيقة، الذي تسيطر عليه ميليشيات الردع، قبل أن يطلق سراحه أخيرًا .

الفريق العامل يؤكد الطابع التعسفي للاحتجاز

وقد أقر خبراء الأمم المتحدة المستقلون بأن عبد السيد قد اختفى قسرا منذ وقت اعتقاله حتى الاعتراف رسمياً باحتجازه، وهو شكل جليّ من أشكال الاحتجاز التعسفي. كما أشير إلى أن استمرار احتجازه على الرغم من وجود قرار قضائي بالبراءة يجعل حرمانه من الحرية تعسفيًا.

وبالإضافة إلى ذلك، وجد الفريق العامل انتهاكات عدة لحقّ الضحية في محاكمة عادلة، بما في ذلك الحق في المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة. كما شدد الخبراء على أن حرمان عبد السيد من حقه في تلقي الزيارات والاتصال بمحامٍ يشكل انتهاكًا لحقوقه الإنسانية.

وفي قراره حثّ الفريق العامل الحكومة على "اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح حالة السيد عبد السيد دون تأخير وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

تونس: قضية القاضي بشير العكرمي أمام الفريق الأممي العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

2 فبراير/شباط 2024

بتأريخ 31 يناير/كانون الثاني 2024، قدمت جمعية ضحايا التعذيب في تونس (AVTT) والكرامة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD)، حالة السيد بشير العكرمي، القاضي، المعتقل تعسفياً منذ عام تقريبًا حتى اليوم .

الاعتقال واستمرار الاحتجاز

اعتقل السيد بشير العكرمي في 12 فبراير/شباط 2023 الساعة 5 مساء من قبل حوالي عشرين ضابط شرطة ينتمون إلى فرقة مكافحة الإرهاب يرتدون ملابس مدنية دهموا منزله دون أمر قضائي ودون إخطاره بأسباب اعتقاله. ووجهت إليه عدة تهم تندرج أساسًا في إطار قانون مكافحة الإرهاب المثير للجدل، ووضع رهن الاحتجاز في انتهاك تام للقانون وحقوقه الأساسية .

وكانت الكرامة قد أحالت قضيته في البداية إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة والمحامين في بلاغ مؤرخ في 7فبراير/ شباط 2023 .بعد ذلك، نظرًا لظروف احتجازه، وجهت الكرامة مرة أخرى إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب في رسالة مؤرخة في 12أبريل/ نيسان 2023 .

في الآونة الأخيرة، تم تمديد اعتقال السيد بشير العكرمي مرةً أخرى لمدة أربعة أشهر دون سبب قانوني وفي غياب أي ضرورة، بموجب قرار من قاضي التعليمات في المركز القضائي لمكافحة الإرهاب بتاريخ 5 يناير/ كانون الثاني 2024 .

قررت الكرامة، بالاشتراك مع AVTT، تقديم وضع القاضي العكرمي المسجون ظلمًا لرفضه الاستسلام للتهديدات والضغوط السياسية، كما أفاد خبراء من فريق الأمم المتحدة العامل في بلاغ مؤرخ في 31 يناير 2024، يطالبون فيه بالإفراج الفوري عنه بعد الاعتراف بالطبيعة التعسفية لاحتجازه .

الكرامة تخاطب الفريق العامل

وشددت الكرامة و AVTT في رسالتهما على أن حرمان السيد بشير العكرمي من حريته، على أساس قانون مكافحة الإرهاب الذي لا يفي بمتطلبات مبدأ الشرعية، يجعل احتجازه تعسفيًا. والواقع أن العديد من خبراء الأمم المتحدة أثاروا أوجه عدم توافق القانون المذكور مع مقتضيات القانون الدولي ودعوا تونس إلى إصلاح تشريعاتها .

ومع ذلك، تصرّ السلطات على استخدام هذا القانون لمحاولة تبرير الاعتقالات التعسفية والحرمان من الحرية للشخصيات السياسية أو المحامين أو القضاة على الرغم من الطبيعة السلمية لأنشطتهم وحتى في غياب أي دليل مادي .

ووضع السيد بشير العكرمي رهن الاحتجاز في انتهاك تام لحقوقه في محاكمة عادلة وعلى أساس وقائع كان قد خضع بشأنها بالفعل لمحاكمات أو تحقيقات إدارية انتهت جميعها في نهاية المطاف بقرارات نهائية بتصنيف القضية أو رفضها .

وجددت الكرامة والرابطة مخاوفهما إزاء عدم استقلال القضاء، الذي تعرض للخطر بشكل خطير بسبب القرارات الانفرادية للرئيس الحالي قيس بن سعيد الذي يتولى السيطرة الكاملة على نظام العدالة. واليوم، يجد السيد بشير العكرمي نفسه في مواجهة نظام قضائي يخضع للسيطرة الكاملة للسلطة التنفيذية، وبالتالي ليس لديه أي سبيل انتصاف قانوني فعّال يمكن أن يسمح له بتمكينه من حقوقه .

ولهذه الأسباب، دعت الكرامة والجمعية إلى الاعتراف بالطبيعة التعسفية لحرمان السيد بشير العكرمي من حريته، وإصدار أمر للسلطات التونسية بالتوقف عن ممارسة الاضطهاد والانتقام ضد قاضٍ نزيه وإطلاق سراحه فورًا.

ليبيا: إفلات الناشط الهواري من قبضة عناصر الردع في طرابلس

3 فبراير/شباط 2024

أبلغ الكرامة الناشط الليبي نصر فتح الله منصور المعروف باسم ناصر الهواري عن تمكنه من الإفلات من قبضة عناصر قوات الردع في طرابلس بعد ساعات من القبض عليه على يد عناصر المباحث الجنائية ومحاولة تسليمه للسلطات التابعة للواء حفتر في بنغازي شرق البلاد بتهمة اقتراف جرائم إلكترونية.

تفاصيل الاعتقال

وأوضح الناشط الحقوقي الهواري للكرامة بعد وصوله إلى مكان آمن أنه اختطف يوم الاثنين 29 يناير الفائت 2023 عند الساعة الثالثة والنصف عصرًا على يد عناصر مسلحة من المباحث الجنائية بزي مدني لم يظهروا أي أمر بالقبض واقتادوه في البداية إلى المقر الرئيسي لجهاز المباحث الجنائية في طرابلس قبل تسليمه إلى مكتب النائب العام في المدينة .

يضيف الهواري أنه رغم مطالباته المتكررة للمسؤولين بمكتب النائب العام السماح له بإبلاغ أسرته لكنهم ظلوا يماطلونه ولم يتمكن من الاتصال بأسرته كما حرموه من علاج السكري حيث يعاني من مرض السكري.

في اليوم التالي عند حوالي الساعة الثانية ظهرًا ومن دون أي استجواب معه في مكتب النائب العام استدعاه أحد المحققين وهناك تبيّن له أنه سيتم تسليمه لقوات الردع التي ستقوم بتسليمه إلى سلطات بنغازي بموجب قانون الجرائم الإلكترونية على خلفية اتهامات بالنشر في قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، حسب إفادته.

بالفعل سُلّم الهواري لعناصر قوات الردع والجريمة المنظمة الذين اقتادوه إلى خارج مكتب النائب العام في طرابلس تمهيدًا لنقله إلى مقر هذه القوات في قاعدة معيتيقة ومن ثم تسليمه لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على غرار ما حدث لأشخاص آخرين في وقت سابق، حسب رواية الضحية.

يقول الهواري إنه نجح في تغافل عناصر قوات الردع والإفلات منهم ومغادرة ليبيا إلى مكان آمن. لكن السلطات اعتقلت شقيق الهواري واثنين من رفاقه رهائن لحين تسليم نفسه، قبل أن تطلق سراحهم تباعًا في وقت لاحق.

نداء الكرامة

وكانت الكرامة فور تلقيها بلاغًا من أسرة السيد الهواري وجّهت نداءً عاجلًا إلى الفريق العامل المعني بحالات الإخفاء القسري، والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تطلب تدخلهما بهذا الشأن.

والسيد ناصر الهواري يبلغ من العمر 51 عاما، ويرأس منظمة ضحايا لحقوق الإنسان، ومؤسس المرصد الليبي لحقوق الإنسان، وقد اضطر للهروب من بنغازي إلى العاصمة الليبية طرابلس، خشية تعرضه للانتقام بسبب نشاطه الحقوقي.

سبق أن تعرض السيد الهواري إلى محاولة اختطاف فاشلة في شهر ديسمبر/ كانون الأول عام 2023 بتحريض من القوات الموجودة في المنطقة الشرقية بالخصوص القوات التي يقودها صدام نجل اللواء خليفة حفتر، وذلك بسبب نشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان وانتقاده للتجاوزات الخطيرة التي ارتكبها الأخير.

ورغم تقدمه ببلاغ إلى النائب العام حول تعرضه لمحاولات اغتيال ومضايقات، لكن لم يوجّه الأخير بفتح تحقيق أو مباشرة أي أجراء لحماية الضحية.

ويُخشى أن بعض الأجهزة الأمنية في طرابلس تتعامل مع جهات في الشرق الليبي وتسلّمها مطلوبين لها رغم علمها بأن حياتهم ستكون في خطر.

العراق: لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري تطلب توضيحًا بشأن وفاة علي علوان خلف الجنابي

6 فبراير/شباط 2024

دعت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري الحكومة العراقية إلى تقديم توضيحات بشأن قضية علي علوان خلف الجنابي، وهو مواطن عراقي أعدمته سلطات الدولة في أبريل/نيسان 2021 .

وكان الجنابي مفقودًا منذ اختطافه في 2 يوليو/ تموز 2014 من منزله الواقع في حي العسكري في المزرعة في محافظة اللطيفية (جنوب بغداد) من قبل عدد من أفراد الجيش .

وعلى الرغم من الطلبات المقدمة إلى مختلف سلطات الدولة، لم يتم إبلاغ عائلة الجنابي بمصيره أو حتى إعدامه .

بتكليف من أقارب الضحية، قدمت الكرامة وجمعية الوسام الإنسانية اختفاء الجنابي إلى لجنة الأمم المتحدة في 31 مارس/ آذار 2017 .

اللجنة تطلب معلومات محددة

وبناءً على طلب الكرامة، دعت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري العراق إلى توضيح أسباب عدم تمكن الدولة الطرف من إبلاغ عائلة الجنابي بوفاته بعد إعدامه .

وكجزء من مراسلاتها الخطية مع الحكومة العراقية، سلطت الكرامة الضوء على عدم تعاون الدولة الطرف في سياق الإجراء. ولفتت الانتباه إلى عدم إجراء تحقيق في الاختفاء القسري للجنابي ورفض السلطات تقديم معلومات عن مكانه وحالته الصحية على الرغم من الطلبات المتكررة في هذا الصدد منذ اختفائه في عام 2014 .

كما أكدت الكرامة مجددًا مسؤولية الدولة العراقية في ما يتعلق بتورط الجيش في اختفاء الجنابي .

وأخيرًا، طلبت اللجنة إلى العراق أن يقدم وصفًا للتدابير التي اتخذتها السلطات الحكومية المختصة لضمان عودة رفات الضحية بكرامة إلى أسرته، في امتثال تام لالتزامات العراق بموجب المعاهدات .

أمام الحكومة العراقية حتى 19 شباط/فبراير 2024 للرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة .

فلسطين: حسب لجنة "الإسكوا"، فالحرب المستمرة على قطاع غزة تمثل أعنف حلقة في الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية

9 فبراير/شباط 2024

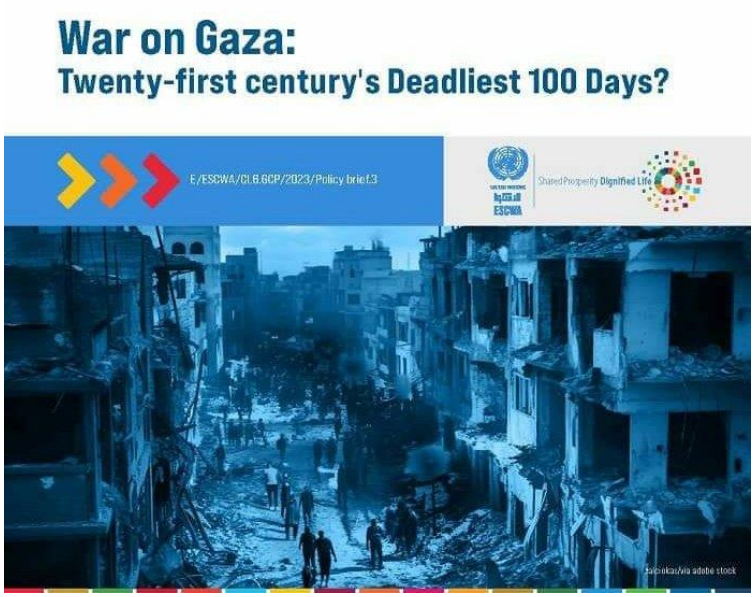

قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إن الحرب المستمرة على قطاع غزة تتكشف بشكل يجعلها أعنف حلقة في الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المستمر منذ 56 عاما.

ووفقًا لأحدث تقرير أصدرته الإسكوا، بعنوان "الحرب على غزة: أكثر 100 يوم دموية في القرن الحادي والعشرين"، قُتل أكثر من واحد في المائة من الغزاويين خلال مئة يوم فقط، وهو معدل يتجاوز أي نزاع مسلح آخر في القرن الحادي والعشرين، كما أن معظم الضحايا كانوا من بين النساء والأطفال.

الجزائر: محكمة عسكرية تقضي بحبس الدركي السابق عادل عبدالمالك 8 سنوات نافذة

12 فبراير/شباط 2024

علمت الكرامة بأن القضاء العسكري الجزائري أصدر حكمًا بالسجن النافذ ثمان سنوات ضد الدركي السابق عادل عبدالمالك بتهم ملفقة، حسب أسرة الضحية.

وكانت الكرامة وجّهت بتأريخ 29 أغسطس/ آب 2023، نداءً عاجلا إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري بالأمم المتحدة بشأن الدركي عادل عبد المالك، الذي أخفي قسريًا منذ مساء السبت 19 أغسطس /آب 2023، قبل أن يظهر في وقت لاحق معتقلًا لدى السلطات وتقديمه لمحاكمة عسكرية.

اعتقال الضحية

أُعتقل السيد عادل عبد المالك البالغ من العمر 36 سنة من منزله في الحي الجديد بدائرة الشريعة ولاية تبسة الجزائرية يوم 13 أغسطس/ آب 2023، عندما دهمت المنزل قوة من الدرك الوطني الجزائري واقتادته إلى مركزهم، قبل أن تختطفه من هناك قوات تابعة للمخابرات وتقتاده إلى مكان مجهول .

وفقًا لأسرته، كانت آخر مرة شوهد فيه السيد عادل عبد المالك يوم السبت 19 أغسطس/ آب 2023 في مقر الدرك الوطني بتبسة، حيث تم تسليمه ملابس وبعض المأكولات.

تَقدّم والد الضحية ببلاغ لوكيل الجمهورية للإفادة عن مكان احتجاز ابنه، غير أنه وَجّهه للبحث عنه في أماكن أخرى، مؤكدًا أنه ليس لدى القضاء أي معلومات عنه.

تقدم الأب أيضًا إلى مركز الدرك الوطني الذي كان محتجزًا فيه بتبسة وأخبروه أن جهة أمنية استلمته وليست لديهم معلومات أخرى.

دهم منازل العائلة

في تأريخ 13 أغسطس/ آب 2023 عند الساعة الخامسة صباحًا قَدِمت قوة أمنية تابعة لولاية تبسة إلى مدينة الشريعة التي تبعد عنها نحو 50 كيلو مترًا، حيث دهمت منزل الوالد الطاعن في السن وهناك جرى توقيف أخ الضحية المتقاعد، عز الدين عبد المالك، الذي يسكن مع والديه، فيما ذهبت قوة أمنية أخرى لاعتقال شقيق آخر اسمه أحمد.

كانت القوة الأمنية التي دهمت منزل الأب تبحث في الأساس عن السيد عادل عبد المالك، وحين لم تعثر عليه هناك ذهبت إلى منزله الذي لا يبعد كثيرًا عن منزل والده، فداهمت منزله واعتقلته وصادرت جميع هواتف الضحايا وأجهزة الحاسوب، واقتيد الأشقاء الثلاثة إلى مقر الدرك الوطني في الشريعة، حيث جرى الاستماع إلى الشقيق أحمد ثم إطلاق سراحه، أما الشقيقان الآخران فقد نقلا مباشرةً إلى ولاية تبسة، حيث جرى استجوابهما، قبل أن يطلق سراح عز الدين بعد نحو 24 ساعة من التوقيف، فيما بقي عادل عبد المالك رهن الاحتجاز، حيث جرى تفتيش هاتفه المحمول والعثور فيه على منشورات بصفحته الشخصية على الفيس بوك، وهو الأمر الذي اتخذوا منه ذريعة لاختلاق قضية ضده، ومن ثم إحالته إلى وكيل الجمهورية لدى محكمة الشريعة بتأريخ 17 أغسطس/ آب 2023، الذي أحال القضية بدوره على قاضي التحقيق.

وبعد استجوابه أمام قاضي التحقيق، قرر الأخير الإفراج عنه ووضعه تحت الرقابة القضائية لحين موعد المحاكمة، غير أن الدرك الوطني لم ينفذ قرار القاضي، وأخذوه إلى تبسة بحجة الإمضاء على بعض الأوراق ويعود لأسرته، لكن الأسرة تفاجأت عندما ذهبت إلى مقر الدرك الوطني بوجود قضية أخرى ضده لدى محكمة قسنطينة العسكرية وأنه سيمثل أمامها يوم 20 أغسطس/ آب 2023.

خلفية القضية

اعتقال السيد عادل عبد المالك وإخفاؤه قسريا جزء من مسلسل التنكيل الذي تمارسه السلطات الجزائرية ضد العائلة انتقامًا من نشاط شقيقه أنور مالك الإعلامي المقيم في فرنسا، وهو الأمر الذي يعد خرقًا لمبدأ شخصية الجريمة.

في وقت سابق، كان الشقيقان عادل عبد المالك وشقيقه عبد الغني عبد المالك يعملان في الدرك الوطني، وقد جرى توقيفهما في بداية الأمر في مارس/ آذار 2022 وظلا رهن الاحتجاز حتى مايو/ أيار 2022، حين قُدّما إلى مجلس تأديبي تابع للجهة التي يعملان لديها، واتُخذ بحقهما قرار بالفصل من وظيفتهما ومعاقبتهما بحرمانهما من جميع حقوقهما، بما في ذلك حق التقاعد، وجرى إبلاغُهما رسميًا بهذا القرار الجائر يوم 5 يوليو/ تموز 2022، رغم التماساتهما لدى السلطات والمسؤولين، بمن فيهم الرئيس عبد المجيد تبون، غير أن ذلك كله قوبل بالتجاهل التام من طرف السلطات.

السعودية: المعتمر اليمني المعتقل محمود البروشي ضحية محاكمة غير عادلة

12 فبراير/شباط 2024

تلقت الكرامة معلومات تفيد بأن الشاب اليمني المعتقل في السعودية محمود حميد قائد البروشي لا يزال محتجزًا في سجن ذهبان في جدة، لكن لا يسمح له بالاتصال الهاتفي.

والبروشي أحد أربعة يمنيين اعتقلوا في أبريل/نيسان 2022، خلال رحلتهم إلى الأراضي المقدسة لأداء العمرة بموجب تأشيرات دخول من السعودية، وقد أحالت الكرامة قضيتهم إلى الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة في مايو/ أيار 2023، وأطلق سراح ثلاثة منهم وعادوا إلى صنعاء في يونيو/ حزيران 2023، بينما ظل البروشي رهن الاحتجاز التعسفي .

وتفيد المعلومات التي حصلت عليها الكرامة أن السيد البروشي قُدم لمحاكمة في منتصف سبتمبر/أيلول 2023 أمام الجزائية المتخصصة في الرياض بتهمة الانتماء لجماعة الحوثي التي تطلق على نفسها اسم "أنصار الله"، وتقديم الدعم لها وارتكاب جرائم إلكترونية، دون الإفصاح عن التفاصيل ودون أن يسمح له بالحصول على نسخة من عريضة الاتهام، وقبيل كل جلسة يتم إحضاره إلى المحكمة في الرياض لحضور الجلسة ثم يُعاد إلى سجن ذهبان.

عُقدت آخر جلسة للسيد البروشي في تأريخ 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ثم حجزت بعدها القضية للاطلاع، لكن مواعيد الجلسات التالية تم تأجيلها ثلاث مرات، آخرها تأجيل موعد الجلسة إلى تأريخ 4 مارس/ آذار المقبل.

تفاصيل القضية

مُنح كل من السيد عبد الله مقبل زايد العصيمي، والسيد حمير عبد الله مقبل العصيمي، والسيد محمود حميد قائد البروشي، والسيد سرحان مقبل زايد مقبل هميلة تأشيرات رسمية لزيارة المملكة

العربية السعودية. وفي 23 أبريل/نيسان 2022، بينما كانوا في طريقهم إلى مكة المكرمة، أوقفت خمس سيارات شرطة سيارتهم فجأة في منطقة عقبة الهدا بمحافظة الطائف. ولم يُقدم أي تفسير لأسباب القبض عليهم ولم يصدر أي أمر بالقبض. واقتيدوا إلى مركز شرطة الفيصلية حيث قيل لهم إنه يشتبه في انتمائهم إلى "جماعة الحوثيين."

بعد 38 يومًا من الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي تعرضوا خلالها للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، نُقلوا في 30 مايو/أيار 2022 إلى سجن "المسرة" المركزي في الطائف، قبل نقلهم إلى سجن ذهبان في جدة في 22 يونيو/حزيران 2022. ولم يسمح لهم بالاتصال بعائلاتهم إلا بعد وصولهم إلى سجن "المسرة" المركزي في الطائف، ولم يتلق الرجال الأربعة أول زيارة عائلية لهم إلا في سجن ذهبان في جدة.

الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة التي راسلتها الكرامة

بتكليف من العائلات، كانت تواصلت الكرامة مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي و المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات والمقررين الخاصين المعنيين بالتعذيب و حرية المعتقد لحث المملكة العربية السعودية على الإفراج الفوري وغير المشروط عن الضحايا الأربعة.

وقد أُفرج عن ثلاثة بينما لا يزال الرابع (محمود حميد قائد البروشي) معتقلا حتى اللحظة، وممنوعا من الاتصال بأسرته، فيما تمكن أحد أقاربه من زيارته الوحيدة أواخر ديسمبر/كانون الأول 2023.

اعتقال متزايد للحجاج والمعتمرين

تعرب الكرامة عن قلقها بشكل خاص إزاء الاعتقالات المتكررة للحجاج في السنوات الأخيرة. في الآونة الأخيرة فقط، ألقت الشرطة السعودية القبض على اثنين من الحجاج الصينيين من أصل أويغوري يعيشان في مدينة إسطنبول التركية، هما :حمدُ الله بن عبدالولي و نور محمد روزي.

ومنذ نقلهما إلى الرياض في مارس/آذار 2023 لم تتلق عائلاتهما أي أخبار منذ ذلك الحين، وهو ما دفع الكرامة لتوجيه نداءٍ عاجلٍ إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري في 10 مايو/أيار 2023، لتسليط الضوء على مصيرهما.

تشدد الكرامة مجددًا على ضرورة احترام الحرية الدينية وأمن الحج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة في السعودية، ولن تتوانى عن إثارة هذه القضية أمام مختلف الهيئات والإجراءات الأممية المعنية بحقوق الإنسان.

العراق/سوريا: مناشدة الحكومات العربية استعادة رعاياها الأطفال والنساء العالقين (بيان مشترك)

16 فبراير/شباط 2024

تناشد المنظمات الموقعة على البيان الحكومات العربية الإسراع في استعادة رعاياها العالقين في شمال سوريا والعراق منذ سنوات، أسوةً بغيرهم من الجنسيات الأخرى، بخاصة الذين يحملون جنسيات أوروبية وأُعيدوا إلى بلدانهم خلال السنوات الماضية.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 11,136 امرأة وطفلًا أجنبيًا من حوالي 60 دولة أخرى لا يزالون في مخيمات شمال شرق سوريا. وهم إما داخل مخيمات مغلقة أو سجون مزرية للرجال، أو في مركز مغلق لإعادة التأهيل.

وإذْ نذكّر بمعاناة مئات الأسر التي تقطعت بها السبل جراء تصاعد العنف وتقلص المساعدات الأساسية، بما فيها الرعاية الطبية، فإننا نُعرب عن أسفنا لتقاعس العديد من الدول العربية عن استعادة مواطنيها أو اتخاذ تدابير لمعالجة هذه القضية الإنسانية المؤرقة.

وتعبّر المنظمات الموقعة عن تأييدها للمبادرة التي أطلقتها الأمم المتحدة عبر موقعها، منذ أكثر من عامين والهادفة لمساعدة الدول في استرجاع مواطنيها "العالقين "في مخيمات اللاجئين بالعراق وسوريا. وهي المبادرة التي أطلق عليها "الإطار العالمي لدعم الأمم المتحدة للعائدين من بلدان أخرى في سوريا والعراق"، قصد مساعدة الرعايا الأجانب الذين ما زالوا يعيشون في "ظروف مزرية ومكتظة داخل المخيمات في شمال شرق سوريا"، باعتبار أن عودة الرعايا الأجانب لدولهم تعد "مسألة ذات أولوية وطنية ودولية، من منظور إنساني وأمني."

وتفيد تقارير أممية أن ما يقرب من 77 في المئة من الأطفال في المخيمات هم دون سن 12، و33 في المئة منهم دون سن الخامسة. كما تشير إلى أن "الظروف المعيشية سيئة، حيث يعاني السكان من نقص المأوى الملائم والغذاء والصرف الصحي وفرص التعليم والرعاية الصحية والعمليات القضائية وانعدام الأمن والعنف السائد."

وعليه؛ تعبّر المنظمات الحقوقية الموقعة على هذا البيان عن أسفها لاستمرار معاناة آلاف الأطفال من جنسيات عدة في شمال شرقي سوريا معظمهم في مخيمات النزوح، وهو ما يلقي بالمسؤولية على عاتق حكومات الدول لإعادة هؤلاء الأطفال وذويهم إلى أوطانهم لتلقي الرعاية المناسبة والعيش في أمان بعيدًا عن العنف وسوء المعاملة.

ونجدد الدعوة للإفراج عن كافة الأطفال والنساء العالقين وإيصالهم إلى بر الأمان حتى يتمكنوا من التغلب على الصدمة و تلقّي الدعم اللازم.

المنظمات الموقعة على البيان:
- الكرامة لحقوق الإنسان، جنيف
- المنصة العالمية للحقوق والحريات
- التنسيقية الوطنية لعائلات العالقين المغاربة

العراق: الأمم المتحدة تدعو الحكومة إلى التحقيق في اختفاء المواطن عامر الكرطاني

20 فبراير/شباط 2024

دعت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري العراق مؤخرًا إلى الكشف عن مصير عامر الكرطاني، وهو مواطن عراقي مفقود منذ عشر سنوات .

وتدعو لجنة الأمم المتحدة، المسؤولة عن مراقبة مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي صادق عليها العراق في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، الدولة الطرف بانتظام إلى التعاون بفعالية في إطار الإجراء المنصوص عليه في الاتفاقية .

اختفاء عامر الكرطاني

ألقي القبض على عامر الكرطاني في21 مايو/أيار 2014 حوالي الساعة 1:30 بعد الظهر من منزله على أيدي مجموعة من جهاز مخابرات الشرطة يرتدون الزي الرسمي عرفوا أنفسهم بأنهم أعضاء في أجهزة المخابرات التابعة للفرقة الثانية من اللواء السابع. تم اقتياد الضحية من المنزل وإجباره على ركوب إحدى سيارات شيفروليه سيلفرادوس بعد مصادرة وثائق هويته وهاتفه .

وعلى الرغم من عمليات البحث المضنية التي قامت بها عائلته، لم تعترف السلطات أبدا باحتجازه .

بتكليف من عائلة الضحية، قدمت جمعية الوسام والكرامة حالة الكرطاني إلى لجنة الأمم المتحدة في رسالة عاجلة بتاريخ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري تشدد على خطورة الوضع

وأعربت اللجنة، التي شددت على "الخطورة الملحّة للوضع"، عن أسفها لتقاعس العراق على الرغم من السنوات الست التي انقضت منذ تسجيل اختفاء الكرطاني. وأشار خبراء الأمم المتحدة إلى أن الدولة الطرف "لا تقدم أي معلومات من شأنها أن تسمح بمعرفة مكان وجود السيد عامر الكرطاني، ولا تصف أي تدابير اتخذت لوضع وتنفيذ خطة شاملة للبحث والتحقيق في اختفائه، وتحديد الجناة ."

وعلى غرار الكرامة، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء مذكرة التوقيف التي أصدرتها السلطات العراقية بعد أكثر من خمس سنوات من اختفاء الضحية، مشيرة إلى أنها صدرت بعد اعتقاله. وفي هذا الصدد، ذكّرت اللجنة الدولة الطرف بأنه لكي يكون أمر التوقيف ساريًا في ما يتعلق بالاحتجاز، يجب أن يصدر قبل تاريخ الاحتجاز المشار إليه .

وشدد الخبراء أيضًا على أنه في كل الأحوال "لا تنص الاتفاقية على أي استثناء من الالتزام بالبحث عن الأشخاص المفقودين والتحقيق بشأنهم، بغض النظر عن خصائصهم أو أي اشتباه في تورطهم في أنشطة إرهابية". وأخيرًا، لاحظت اللجنة أن الدولة الطرف "لم تقدم أي معلومات عن التدابير المتخذة لإخطار أسرة السيد عامر الكرطاني وأقاربه وممثليه رسميًا بالبحث عن اختفائه القسري المزعوم والتحقيق بشأنه وتمكينهم من الاطلاع على النتائج ."

لكل هذه الأسباب، دعت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري العراق إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحديد مكان الكرطاني والتحقيق في اختفائه دون تأخير، مطالبةً بإبلاغ أقاربه أيضًا بوضعه .

أمام الحكومة حتى 1 مارس/ آذار 2024 للإجابة على أسئلة الخبراء.

العراق: لجنة أممية تحث الحكومة مجددًا على تحديد مكان المواطن وليد الجنابي

26 فبراير/شباط 2024

دعت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري العراق إلى تحديد مكان وليد الجنابي المفقود منذ اعتقاله في 6 يونيو/حزيران 2015 من منزل عائلته على يد أفراد من الجيش العراقي .

وهذه هي الدعوة الثالثة التي تتلقاها الحكومة العراقية منذ بداية العام الجاري من قبل لجنة الأمم المتحدة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي صادق عليها العراق في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 .

اختفاء وليد الجنابي

في 6يونيو/حزيران 2015، حوالي الساعة 1 صباحا، اقتحم أفراد من الجيش العراقي منزل العائلة واعتقلوا وليد الجنابي وشقيقيه خالد وحامد. وأجبروا جميعهم على ركوب مركبة عسكرية قبل اقتيادهم إلى مكان مجهول.

ولم تلقَ جميع الخطوات التي اتخذتها عائلته مع مختلف السلطات العراقية أي استجابة.

بتكليف من عائلات الضحايا، قدمت جمعية الوسام والكرامة حالة الجنابي إلى لجنة الأمم المتحدة في رسالة عاجلة بتاريخ 7 نوفمبر 2017.

اللجنة تأسف لعدم وجود معلومات

وأعربت اللجنة، في رسالتها إلى العراق، عن أسفها لعدم تقديم الدولة الطرف معلومات، مشيرةً إلى أنها "لا تحدد ما إذا كان السيد وليد الجنابي محتجزا بالفعل كما لم تقدم أي معلومات لتوضيح مصيره ومكان وجوده، ولا عن التدابير المتخذة للبحث عنه وتحديد مكانه."

وخلال إجراءات تبادل المذكرات الخطية مع الدولة الطرف، لفتت الكرامة انتباه خبراء الأمم المتحدة المستقلين إلى عدم اتساق ردود الدولة الطرف التي تفيد بأن الجنابي قد اعتقل بسبب أعمال إرهابية.

ومع ذلك، أشارت الكرامة إلى أن مذكرة التوقيف التي قدمها العراق إلى اللجنة صدرت بعد أكثر من سبع سنوات من اعتقال الجنابي وأن العراق لا يقدم أي تفاصيل عن الإجراءات التي نُفذت ولا أي وثيقة رسمية تصنف الضحية على أنه مطلوب من قبل السلطات العراقية.

تلاحظ اللجنة عددًا من أوجه القصور

وتماشيًا مع ملاحظات الكرامة، ذكرت اللجنة العراق مرةً أخرى بأنه "لكي تكون مذكرة التوقيف صالحة في ما يتعلق بالاحتجاز، يجب أن تسبق تاريخ الاحتجاز المرجعي."

كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم تعاون العراق مع الإجراء، مشيرة إلى أنه "بعد مرور أكثر من ست سنوات على تسجيل الإجراء العاجل، لم تقدم الدولة الطرف بعد معلومات عن التدابير المتخذة لوضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للبحث عن اختفائه والتحقيق فيه وتحديد هوية مرتكبي اختفائه."

ولهذه الأسباب، دعت اللجنة العراق مجددًا إلى تحديد مكان وليد الجنابي على وجه السرعة وإبلاغ أسرته بالتدابير المتخذة لهذا الغرض .

فلسطين: خبيرات أمميات مستقلات تعربن عن قلقهن بشأن "انتهاكات صارخة" ومتواصلة لحقوق الإنسان تتعرض لها نساء وفتيات فلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية

28 فبراير/شباط 2024

أعربت خبيرات أمميات مستقلات عن القلق بشأن "انتهاكات صارخة" ومتواصلة لحقوق الإنسان تتعرض لها نساء وفتيات فلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت الخبيرات، في بيان صحفي، إن نساء وفتيات فلسطينيات تعرضن للإعدام التعسفي، غالبا مع أفراد أسرهن بمن فيهم الأطفال .

وأبدت الخبيرات صدمتهن بشأن تقارير عن الاستهداف المتعمد والقتل خارج نطاق القضاء لنساء وأطفال فلسطينيين في أماكن يلتمسون فيها الأمان أو أثناء فرارهم،

وأشارت الخبيرات إلى استهداف الضحايا رغم أن بعضهم- وفق التقارير- كان يحمل قطعا من القماش الأبيض عندما قتلهم الجيش الإسرائيلي أو القوات التابعة له.

العراق/سوريا: مأساة العالقين – الواقع والحل (ندوة)

1 مارس/آذار 2024

قضيةٌ منسيّة في زحمة المآسي الراهنة، معاناة طويلة مؤلمة، وحلها ممكن، ولكن يحتاج صوتاً وعملاً .

محاور الندوة:

- عرض للقضية والواقع من شهادات أهالي الضحايا وتحديات الحل.
- مقاربة قانونية
- مقاربة شرعية
- نقاش مفتوح

السعودية: الكرامة تدعو المؤسسات الوطنية إلى التعاون في مجال تعزيز حقوق الإنسان

11 مارس/آذار 2024

تواصلت الكرامة مع هيئة حقوق الإنسان و الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعوديتين، وهما مؤسستان حكوميتان لهما هدفٌ مشترك يتمثل في تعزيز حقوق الإنسان في البلاد، ودعتهما إلى التعاون مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالأمم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ الآراء الصادرة عن هذا الإجراء الخاص.

وفي هذا السياق، حثت الكرامة رئيسي المؤسستين على الانخراط مع سلطات البلاد في تنفيذ الآراء العديدة الصادرة عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الذي أكد أن العديد من الضحايا محرومون من حريتهم بعد محاكمات جائرة بشكل خاص.

في إطار عملها في منطقة الخليج، قدمت الكرامة، بتكليف من عائلات الضحايا، أكثر من مائة حالة إلى خبراء الفريق الأممي العامل، بما في ذلك حالات الأفراد المحتجزين تعسفيا، مثل علماء الدين البارزين، ونشطاء حقوق الإنسان، أو المواطنين العاديين الذين اعتُقلوا لانتقادهم سلطات البلاد أو الدعوة السلمية إلى وضع حد للقمع والإصلاحات السياسية.

على الرغم من إعلان وليّ عهد المملكة، الذي يمسك بزمام السلطة الحقيقية في البلاد، عن إصلاحات عميقة لتحديث البلاد، إلا أن حالة حقوق الإنسان استمرت في التدهور في السنوات الأخيرة على الرغم من إنشاء مؤسسات عامة تهدف إلى تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للرعايا.

في جميع الحالات التي قدمتها الكرامة على مدى العقدين الماضيين، وجد الفريق العامل أن الضحايا احتجزوا في انتهاك للقواعد المعمول بها في القانون الدولي بشأن المحاكمات العادلة ودعا إلى إطلاق سراحهم.

ومن بين الحالات الأكثر رمزية الدكتور سعود الهاشمي، والأكاديمي محمد القحطاني، والدكتور سفر الحوالي، والدكتور عوض بن محمد القرني، والدكتور سلمان العودة .

وخلال الاستعراض الدوري الأخير للمملكة العربية السعودية من قبل مجلس حقوق الإنسان، أكد ممثلو المملكة التزام القادة السياسيين في البلاد بتعزيز حقوق المواطنين والتعاون مع إجراءات الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، قررت الكرامة مخاطبة السلطات لتشجيعها على تحقيق هذا الهدف.

ليبيا: عبدالحكيم امبارك "المشري" يستعيد حريته بعد ثمان سنوات من الاحتجاز التعسفي

11 مارس/آذار 2024

علمت الكرامة أن قوات الردع في ليبيا أطلقت الأحد 10 مارس/ آذار 2024، سراح السيد عبد الحكيم امبارك محمد علي المعروف باسم "عبدالحكيم المشري"، بعد نحو ثمان سنوات من الاحتجاز التعسفي دون إجراءات قانونية، وهو ما أكده فريق العمل العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة بموجب شكوى قدمتها الكرامة.

وكانت الكرامة خاطبت بتأريخ 11 أغسطس/ آب 2021، فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بشأن السيد عبدالحكيم امبارك "المشري" الذي اعتقلته "قوات الردع الخاصة" في ليبيا عام 2016

.

قوات الردع في ليبيا

قوات الردع الخاصة، هي ميليشيا يقودها عبد الرؤوف كارة، وتعد إحدى قوات الأمن الرئيسية في العاصمة الليبية طرابلس. شكليًا، تتبع قوات الردع وزارة الداخلية، لكنها في الواقع تتصرف بشكل مستقل، كما تسيطر هذه الميليشيا، على العديد من الأماكن الاستراتيجية في العاصمة، بما في ذلك مطار معيتيقة بشكل أساسي، وهي خارجة عن سيطرة أي سلطة قضائية. وتحتجز هذه القوات بشكل تعسفي مئات الأشخاص في سجن تسيطر عليه في مطار معيتيقة (غرب طرابلس).

وقد تناولت الأمم المتحدة مسألة الاعتقال التعسفي في ليبيا، بينما أبلغت منظمات حقوقية مختلفة عن انتهاكات مقلقة ارتكبتها الميليشيات الليبية بما في ذلك (الردع) وسط إفلات من العقاب. كما تلقت الكرامة طوال السنوات الماضية إفادات عديدة حول اعتقالات واختطافات تعسفية لأفراد، لا يزال بعضهم في حالة اختفاء قسري.

ويعدّ عبد الحكيم إمبارك محمد علي "المشري" أحد المواطنين الليبيين الذين وقعوا ضحية انتهاكات هذه الميليشيا.

وقد دعت الكرامة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى التدخل لصالح "المشري" وغيره من الضحايا، وذلك بسبب قلقها من استمرار هذه الحالة في البلاد. وشددت الكرامة في الوقت ذاته على أهمية وضع كل هذه المليشيات دون استثناء تحت السيطرة الفعلية للحكومة والقضاء.

تفاصيل القضية

في 16أكتوبر/ تشرين الأول 2016 في تمام الساعة 10 مساءً، كان السيد عبدالحكيم امبارك علي "المشري" في الشارع في عين زارة مع صديقه عندما اختطفه أفراد من قوات الردع الخاصة، كانوا ملثمين ويرتدون ملابس مدنية وعسكرية، اعتقلوه دون إبراز مذكرة ودون إبداء أسباب الاعتقال. أحاطوا بالسيد المشري وضربوه لإجباره على ركوب إحدى سياراتهم.

بعد الاختطاف، ذهب أقارب السيد "المشري" للاستفسار عن مصيره وتلقوا تأكيدًا من مصادر غير رسمية بأنه محتجز في مركز الاحتجاز بمطار معيتيقة الدولي الخاضع لسيطرة قوات الردع.

في خطاب رسمي مؤرخ في 25 أكتوبر 2016، طلب المدعي العام إحضار السيد عبدالحكيم أمامه للتحقيق أو الإفراج عنه، ولكن الضحية ظلّ دون حماية قانونية ولم يمثل أمام أيّ سلطة قضائية، كما لم يُسمح بزيارته، وإنما سمح له أحيانًا بالحديث إلى زوجته عبر اتصال مرئي.

ظل السيد عبدالحكيم "المشري" وعائلته يجهلون التهم التي أدت إلى اعتقاله، غير أنه أبلغ أقاربه أنه جرى استجوابه بشأن رحلته إلى غزة عام 2013، خلال الحصار الإسرائيلي أثناء عمله في مهمة إنسانية.

وعلى الرغم من أن الأسرة حاولت الحصول على توضيح بشأن قضيته، إلا أنها لم تتمكن من اتخاذ المزيد من الإجراءات خوفًا من الانتقام، حتى أطلق سراحه أخيرًا.

قرار الفريق الأممي

إزاء ذلك، اعتبر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في رأيه رقم 2021/62 الصادر في 17 نوفمبر 2021، أن حرمان المواطن الليبي عبد الحكيم امبارك محمد علي "المشري" والسيد سليمان محمد سالم سليمان من الحرية تعسفيًا.

وجاء قرار الفريق بموجب شكوى رفعتها الكرامة في 11 أغسطس 2021، مشيرة إلى ما تعرض له الضحيتان من عديد الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وقد أقرّ خبراء الأمم المتحدة أن حرمان السيد عبدالحكيم امبارك "المشري" من الحرية ليس له أي أساس قانوني وأن السلطات الليبية لم تحترم واجبها القانوني المتمثل في إبلاغ الضحية بأسباب اعتقاله والتهم الموجهة إليه. وأشار الخبراء أيضًا إلى أن "المراقبة القضائية للحرمان من الحرية هي ضمان أساسي للحرية الفردية وهي ضرورية لضمان أن يكون للاحتجاز أساس قانوني."

وأشار الفريق العامل في رأيه أيضًا إلى عدة انتهاكات خطيرة لحقوق المحاكمة العادلة. حيث اعتبر أن الاحتجاز المطول لأكثر من خمس سنوات مع "غياب محاكمة في الأفق"، يشكل "انتهاكًا واضحا للحق في المحاكمة دون تأخير لا داعي له"، وهو "انتهاك لفرضية البراءة" الذي تضمنه عدة صكوك دولية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحذير السلطات الليبية من انتهاك الضمانات القانونية الأساسية أثناء الاحتجاز ودُعيت إلى احترام حق المحتجزين في الاتصال المنتظم بذويهم وحقهم في الاتصال بمحام دون إبطاء فور احتجازهم.

كما أعرب الخبراء، في هذا السياق، عن قلقهم إزاء الاعتقالات التعسفية الجماعية في ليبيا، وأشاروا إلى أنه "في ظروف معينة، قد يشكل السجن الواسع النطاق أو المنهجي أو غيره من الحرمان الشديد من الحرية جرائم ضد الإنسانية."

وقد أقر الخبراء ما أوضحته الكرامة في شكواها بخصوص تحميل الحكومة الليبية المسؤولية الكاملة عن أعمال قوات "الردع" بموجب القانون الدولي، وأكدوا مجدداً على مسؤولية الحكومة في "التصدي العاجل لانتشار الجماعات المسلحة، لاسيما من خلال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبناء قوات الأمن الوطني تحت قيادة وسيطرة الدولة."

الجزائر: الكرامة تناشد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب بشأن الضابط السابق بن حليمة

13 مارس/آذار 2024

في 12 مارس/آذار 2024، وجّهت الكرامة نداءً عاجلا إلى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب لإبلاغها بالانتهاكات التي تعرض لها الضابط العسكري السابق بن حليمة محمد عزوز من قبل أفراد الأجهزة الأمنية في سجن البليدة العسكري (50 كم جنوب الجزائر العاصمة)، حيث يُحتجز حاليًا في عزلة.

محمد عزوز، ضابط عسكري جزائري سلمته السلطات الإسبانية بشكل غير قانوني وعلى عجل إلى الجزائر في مارس/آذار 2022، أعلن في 7 مارس/آذار، أثناء مثوله أمام المحكمة الجنائية في الجزائر العاصمة، عن تعرضه للتعذيب والاعتداء الجنسي في سجن البليدة العسكري من قبل أفراد الأجهزة الأمنية، غير أن القاضي الذي ترأس الجلسة أجاب ببساطة: "هذا لا علاقة له بالإجراءات الحالية أمام المحكمة".

محمد عزوز، مبلّغ أجبر على الفرار من الجزائر

أصبح محمد عزوز هدفًا للسلطات الجزائرية منذ أن كشف عن فضائح داخل الجيش الجزائري تورط فيها كبار الضباط من خلال مقاطع فيديو منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي. وبصفته "مبلغًا عن المخالفات"، نشر مقاطع الفيديو هذه على موقع يوتيوب يفضح الفساد والتورط في مختلف أنشطة الاتجار بالبشر من قبل مسؤولين مدنيين وعسكريين هم الآن على رأس الدولة الجزائرية. كما شارك في احتجاجات "الحراك"، وهي مظاهرات سلمية نظمت بشكل عفوي ضد الحكومة الحالية، داعية إلى إرساء الديمقراطية وسيادة القانون.

ومع ذلك، أدت هذه الموجة من المظاهرات السلمية، التي رافقها انتشار ما تم الكشف عنه على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل العديد من المبلغين عن المخالفات، إلى قمع عنيف من قبل

السلطات الجزائرية، التي كثفت الاعتقالات التعسفية والملاحقات القضائية التي تستهدف النشطاء على وجه الخصوص.

في ظل هذه الظروف، اضطُر محمد عزوز إلى الفرار من الجزائر إلى إسبانيا في 1 سبتمبر/أيلول 2019، بعد تلقيه تهديدات هاتفية وعلمه أنه مدرج في قائمة الأشخاص الذين سيتم اعتقالهم لمشاركته في احتجاجات الحراك والكشف عن حالات فساد تورط فيها مسؤولون رفيعو المستوى في الجيش الجزائري.

طلب اللجوء والأنشطة المستمرة من إسبانيا

عند وصوله إلى إسبانيا، بتأشيرة تصدرها السفارة الإسبانية في الجزائر بانتظام، تقدم بطلب للجوء في 19 سبتمبر/أيلول 2019، وهو طلب سجلته خدمات اللجوء .وصدر له تصريح إقامة مؤقت صالح لمدة ستة أشهر، وكان يجدد بانتظام ريثما يتخذ قرار نهائي.

ومن إسبانيا، واصل نشاطه من خلال نشر مقاطع فيديو على موقع يوتيوب للتنديد بالفساد والقمع في الجزائر، ومن خلال الانضمام إلى مجموعة منظمة العفو الدولية المحلية في بلباو.

وقد أدين غيابيًا لهذه الأسباب، وحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة كاذبة هي "العضوية وتمويل جماعة إرهابية تستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية".

وفي الوقت الحالي، تواصل السلطات الجزائرية استخدام ذريعة مكافحة الإرهاب لمقاضاة الأفراد الذين يمارسون حقوقهم المشروعة في حرية الرأي والتعبير، فضلا عن التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

رحلة إلى فرنسا والاعتقال في إسبانيا

في 12 أغسطس/ آب 2021، علم محمد عزوز أن مواطنه محمد عبد الله، وهو ضحية أخرى، قد اعتقلته السلطات الإسبانية وأعيد قسرًا إلى الجزائر بعد ساعات فقط من إخطاره بأمر ترحيل وزاري، دون حتى النظر في الطعون المقدمة من محاميه. ثم غادر إسبانيا إلى فرنسا، حيث قدم نفسه طواعية إلى محافظة إيفلين التابعة للشرطة، التي أصدرت له شهادة طلب لجوء. بعد بضعة أيام، وبعد الاعتقال الإداري، أصدر محافظ شرطة باريس أمرًا بوضع محمد عزوز قيد الإقامة الجبرية مع إلزامه بالحضور إلى مركز الشرطة المركزي في الدائرة 15 في أيام معينة من الأسبوع.

بعد أن "تم تحذيره" من احتمال اعتقاله، غادر محمد عزوز فرنسا على عجل إلى إسبانيا، على أمل الانتقال إلى وجهة أخرى. ومع ذلك، جرى اعتقاله في سرقسطة في 14 مارس/آذار 2022، في ظروف غامضة، تشير إلى أنه كان تحت المراقبة المستمرة عند وصوله إلى الأراضي الإسبانية. تم

وضعه في حجز الشرطة لدى مركز شرطة سرقسطة قبل اعتقاله في مركز الاحتجاز الإداري في فالنسيا في 16 مارس 2022، بعد إخطاره بأنه سيتم ترحيله إلى الجزائر بناء على طلب وزارة الداخلية الإسبانية.

محمد عزوز، ضحية التعذيب أثناء الاحتجاز

في مساء يوم 24 مارس/ آذار 2022، تم تسليم محمد عزوز على الفور إلى الجزائر بواسطة طائرة مستأجرة خصيصا، على الرغم من طلب إجراء التعليق المؤقت الذي قدمه محاموه الإسبان.

ولدى وصوله إلى الجزائر، نقل إلى مقر المديرية العامة للأمن الداخلي، حيث أبلغ عن تجريده من ملابسه وتعذيبه وتعرضه للاعتداء الجنسي وإجباره على الإدلاء باعترافات. في أوائل أبريل/نيسان، نقل إلى سجن الحراش، حيث احتجز بمعزل عن العالم الخارجي حتى 28 أبريل/نيسان 2022. في مايو/ أيار 2022، نقل إلى سجن البليدة العسكري، حيث وضع في الحبس الانفرادي. وأجريت جميع الزيارات التي قامت بها والدته إلى السجن تحت مراقبة مشددة بحضور اثنين على الأقل من أفراد الجيش.

في 19 يونيو/حزيران 2022، خلال محاكمة أولية أمام محكمة القليعة (30 كم شرق الجزائر العاصمة)، أعلن محمد عزوز علنا أنه تعرض للتعذيب ولم يتلق أي زيارات طبية على الرغم من طلبه إلى قاضي التحقيق. رفض القاضي الاستماع إليه، مشيرًا إلى أنه غير مكلف بالنظر في هذه المسألة. في 28 أغسطس/آب 2022، مثل مرةً أخرى أمام محكمة بئر مراد رايس (الجزائر العاصمة)، حيث أعلن مرةً أخرى أنه تعرض للتعذيب والاعتداء الجنسي. وعلى الرغم من أن الادعاء ملزم قانونًا بذلك، فإنه لم يبدأ تحقيقًا في هذه الادعاءات الخطيرة.

في الآونة الأخيرة، خلال جلسة الاستماع في 7 مارس/آذار 2024، أمام المحكمة الجنائية في الجزائر العاصمة، صرح محمد عزوز مرةً أخرى علنًا أنه تعرض مؤخرًا للتعذيب والاعتداء الجنسي من قبل أفراد الجيش في سجن البليدة. غير أن القاضي الذي ترأس الجلسة لم يأخذ أقواله في الاعتبار.

الكرامة تخاطب المقرر الخاص للأمم المتحدة

سلطت الكرامة، في ندائها العاجل الموجه إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة، الضوء على الرفض الصارخ للسلطات القضائية الجزائرية النظر في ادعاءات بن حليمة محمد عزوز بالتعرض للتعذيب، مشيرة إلى أن ذلك يشكل انتهاكا للمادتين 12 و13 من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي صادقت عليها الجزائر في 12 سبتمبر/ أيلول 1989، والتي تلزم الدول بالتحقيق في جميع ادعاءات التعذيب.

دعت الكرامة المقرر الخاص والعديد من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة الأخرى إلى حثّ السلطات الجزائرية على الامتناع عن أي عمل من أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ضد بن حليمة محمد عزوز، مع ضمان معاملته باحترام تام وبما يحفظ كرامته، وفقًا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

السعودية: حين يغدو التعاطف مع حقوق الفلسطينيين خطًا أحمر

15 مارس/آذار 2024

تعبر الكرامة عن إدانتها لاستمرار السلطات السعودية في اعتقال وتغييب كل الأصوات الرافضة لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطالب بإطلاق سراحهم فورًا.

وتلاحظ الكرامة أن الحكومة السعودية مارست على مدى عقود سياسة القمع والتضييق ضد كل الأصوات السلمية المعارضة، لكن لا يزال من غير المفهوم زيادة وتيرة القمع ضد أي صوت مناهض للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين أو داعم لحقّ الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير ومقاومة الاحتلال .

ورغم مظاهر الانفتاح على مستوى الحريات الشخصية التي يتبناها وليّ عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان منذ تولّيه مقاليد السلطة الفعلية في البلاد، لم يطرأ أي تحسن في حالة حقوق الإنسان عامةً، بل تصاعدت حدة الانتهاكات وتوسعت قائمة المحظورات لتشمل كل أشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني، حتى في ظل هذه الحرب العنيفة التي يشنها الاحتلال منذ نحو ستة أشهر على قطاع غزة، مخلّفًا ما يزيد عن مائة ألف من الضحايا قتلى ومصابين، غالبيتهم من الأطفال والنساء، ودمارًا هائلًا .

وثقت الكرامة قيام السلطات السعودية على مدى سنوات باعتقال العديد من الأصوات المدافعة عن حقوق الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، سواء من المواطنين السعوديين أو من جنسيات عربية أخرى.

حالات كأمثلة

الصحفي الأردني من أصل فلسطيني السيد عبدالرحمن فرحانة على سبيل المثال أحد الضحايا الذين لا يزالون عرضة للقمع والاضطهاد على خلفية تعاطفه مع المقاومة الفلسطينية.

اعتقل السيد فرحانة في 22 فبراير/ شباط 2019، وظل مختفيًا لغاية 15 يونيو/ حزيران 2019. وفي عام 2020، بحجة جائحة كوفيد-19، وضع في الحبس الانفرادي لمدة ستة أشهر. وفي 8 مارس/آذار 2020 ، مثل فرحانة أمام النيابة العامة السعودية بتهمة "الانتماء إلى كيان إرهابي". عُقدت جلسته الأولى في 10 مارس/ آذار 2020 أمام المحكمة الجزائية المتخصصة السعودية، التي حكمت عليه في 8 أغسطس/ آب 2021 بالسجن 19 عامًا .وهو محتجز حاليًا في سجن الدمام، حسب مصادر حقوقية.

بتأريخ 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، تبنى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم 2022/84، خلص فيه إلى أن احتجاز عبد الرحمن فرحانة تعسفي مطالبًا بالإفراج الفوري عنه، لكنه لا يزال رهن الاحتجاز حتى اللحظة.

وفي حادثة مماثلة، أقدم جهاز مباحث أمن الدولة في أبريل /نيسان 2019 على اعتقال مسؤول ملف العلاقات في حركة المقاومة الفلسطينية حماس لدى السعودية محمد صالح الخضري وابنه حيث قضت المحكمة الجزائية السعودية في أغسطس/آب عام 2021، بحبسه 15 عامًا بتهمة دعم حماس، ضمن أحكام طالت 69 أردنيًا وفلسطينيًا وصلت عقوبة بعضهم إلى الحبس 22 عامًا.

أطلق سراح الخضري في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، لكن عشرات المعتقلين ما زالوا خلف القضبان، بمن فيهم علماء سعوديون كانت لهم مواقف صريحة في دعم القضية الفلسطينية ومطالبة الحكومات العربية بالتدخل لإنهاء الاحتلال، ومن بينهم :سلمان العودة، عوض القرني، عبدالعزيز الطريفي، ناصر العمر، علي العمري، محمد موسى الشريف، علي بادحدح، عادل باناعمة، بدر المشاري، سفر الحوالي، إبراهيم الحارثي، إبراهيم الدويش وغيرهم.

يقول المحامي رشيد مصلي مدير الكرامة: "إن إجراءات التضييق التي تمارسها الحكومات العربية عموما ضد النشطاء الداعمين لحقوق الشعب الفلسطيني آتت ثمارها على ما يبدو في خلق حالة من الخوف، إذ بدا من اللافت أنه رغم المجازر المروعة خلال الحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة لم تشهد معظم العواصم العربية بوجهٍ عام حراكًا تضامنيًا على غرار ما كان يحدث في السابق."

ودعا المحامي مصلي إلى إطلاق حرية معتقلي الرأي وعلى وجه الخصوص الذين مارسوا حقهم في التعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير والدفاع المشروع عن النفس، بمن فيهم المعتقلون في السجون السعودية.

اليمن: سقوط ضحايا بتفجير منازل مدنيين في رداع يعيد للأذهان هجمات الطائرات الأمريكية المميتة

24 مارس/آذار 2024

تدين الكرامة قيام مسلحين من جماعة الحوثي التي تطلق على نفسها اسم "أنصار الله" صباح الثلاثاء 19 مارس/آذار 2024 بتفجير عدد من منازل مدنيين من سكان مدينة رداع شمال محافظة البيضاء، ما أسفر عن مقتل وإصابة 25 مدنياً على الأقل بينهم نساء وأطفال، وتطالب بالتوقف عن استخدام هذه الطريقة كجزء من أدوات الحرب.

قبل سنوات كانت منطقة رداع، التي تبعد 150 كيلو مترًا جنوب شرقي صنعاء، مسرحًا لهجمات شنتها الطائرات الأمريكية من دون طيار حيث تسنى للكرامة توثيق العديد من تلك الهجمات وأجرت مقابلات مباشرة مع بعض الضحايا الناجين وذويهم، وأعادت حادثة تفجير المنازل إلى الأذهان سياسات" القتل المستهدف "التي أودت بحياة مئات الأبرياء دون عدالة أو مساءلة أو إنصاف الضحايا حتى هذه اللحظة.

ووفقًا لمصادر تحدثت إلى الكرامة، فقد أرسلت جماعة الحوثي حملة عسكرية مكونة من عربات مدرعة وعشرات المسلحين على خلفية مقتل أحد عناصرها المتهمين بارتكاب جريمة قتل ضحيتها أحد أبناء القبائل هناك، حيث قامت الحملة بتفجير منزلين بعبوات ناسفة شديدة الانفجار في حي الحفرة بمدينة رداع، ما أدى إلى انهيار 6 منازل مجاورة تهدمت بعضها على رؤوس ساكنيها .

ورغم اعتراف الحوثيين بالوقوف وراء الحادثة والتعهد بالتحقيق فيها تحت ضغط الرأي العام الواسع المندد بالواقعة، إلا أن الجماعة التي باتت سلطة أمر واقع في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية تتبع سياسة ممنهجة في تفجير منازل خصومها السياسيين أو المعارضين لها، حيث وثقت مراكز حقوقية تعرض 713 منزلاً للتفجير الكلي، تصدرت محافظة البيضاء الترتيب بعدد 118 منزلاً، وهو ما يدحض مزاعم الحوثيين بأن الواقعة كانت تصرفًا فرديًا.

تفاصيل أكثر

تقول المعلومات الواردة من رداع إن تفجير منازل المواطنين أدى إلى تهدم منزلين لأسرة إبراهيم الزيلعي ومنزل محمد اليريمي، ومنزل علوي المجاهر، ومنزل آل ناقوس، ومنزل أحمد الخُلَبي، ومنزل صالح هادي، ومنزل آل الفقيه، وهو ما أسفر عن مقتل 12 مدنيًا على الأقل، تسعة منهم هم من عائلة محمد سعد اليريمي الذي قضى مع زوجته وجميع أطفاله جراء انهيار منزلهم أثناء تفجير الحوثيين لمنزلين مجاورين، بينما قتل 4 آخرون بقذيفة RPG أطلقها الحوثيون باتجاه مجموعة حاولوا التدخل لإسعاف الضحايا.

و القتلى الذين توفرت أسماؤهم هم:
1. محمد سعد اليريمي ، الأب (65 سنة)
2. سيدة اليريمي، الأم (50 سنة)
3. سعد محمد سعد اليريمي (32 سنة)
4. علي محمد سعد اليريمي (22 سنة)
5. جبلي محمد سعد اليريمي (18 سنة)
6. رمزي محمد سعد اليريمي (20 سنة)
7. مبروكة محمد سعد اليريمي (19 سنة)
8. كريمة أحمد العقاري (25)، زوجة إبراهيم محمد سعد اليريمي الذي أصيب في الحادثة.
9. أكرم إبراهيم محمد سعد اليريمي (15 سنة)

بالإضافة إلى ذلك، قتل أربعة أشخاص من فئة المهمشين، وأُصيب آخرون بينهم أطفال جراء قذيفة أطلقتها مسيرة حوثية ضد مسعفين، لكنها سقطت على منازل المهمشين في حي السوق القديم المجاور، لم يتسنّ الحصول على بياناتهم بسبب إجراءات التعتيم التي فرضتها سلطات الحوثيين.

ورغم منع مسلحي الحوثي إنقاذ الضحايا أصرّ السكان بإمكانياتهم البسيطة على العمل لانتشال 7 ضحايا من تحت ركام المنازل المدمرة وهم: أحمد الخُلَبي (60 سنة) وزوجته عائشة الخُلَبي (55 سنة)، إضافة لنجلهما علي أحمد الخُلَبي الذي يقال إن الحوثيين اختطفوه وهو في حالة إصابة جراء انهيار المنزل.

كما انتشل المواطنون كلاً من :خيرية فارع (30 سنة) عاما، وأطفالها الثلاثة الذين أصيبوا بجراحٍ متفاوتة، وهم: إبراهيم سعد محمد سعد اليريمي (سنتان)، ولطفية سعد محمد سعد اليريمي (5 سنوات) ومحمد سعد محمد سعد اليريمي (9 سنوات).

ورغم محاولة عناصر الجماعة الحوثية منع المواطنين من توثيق آثار التفجير فقد أظهرت المقاطع المصورة حالة من الغضب في أوساط الأهالي الذين خرجوا لاحقًا في تجمعات سلمية منددين بالحادثة، واجهتها سلطات الحوثيين بالقمع وإطلاق الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين. وتحدثت مصادر حقوقية بأن السلطات الحوثية في البيضاء وصنعاء تمارس ضغوطاً شديدة بلغت حد التهديد بالقتل ضد ناشطين وحقوقيين بثوا صورًا ومقاطع لهذه الواقعة التي أثارت أصداء واسعة في الشارع اليمني.

وسارعت جماعة الحوثي لمحاولة احتواء الغضب الشعبي من خلال زيارة الضحايا الناجين إلى المستشفى والتعهد بإعادة بناء منازلهم.

رداع مسرح لاسترخاص الحق في الحياة

عانت منطقة رداع اليمنية من مسلسل الهجمات المميتة وانتهاكات حقوق الإنسان منذ اجتاحتها قوات صالح والحوثيين عام 2015.

وقبل ذلك عانت هذه المنطقة جراء تعرضها لهجمات مميتة للطائرات الأمريكية من دون طيار، وثقت الكرامة بعضها.

57

على سبيل المثال، في 2 سبتمبر/ أيلول 2012 أودى هجوم أمريكي بصاروخين استهدفا سيارة تقل مدنيين بحياة 12 شخصاً، بينهم طفلان وامرأة بينما توفي آخر بعد أشهر من المعاناة متأثرا بجروحه.

أجرت الكرامة تحقيقًا حول الهجوم وقابلت بعض أسر الضحايا وبعض الناجين وقدمت بهذا الشأن شكوى لمقرري الأمم المتحدة الخاصين المعنيين بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وبالقتل خارج نطاق القضاء.

وفي تأريخ 2 ديسمبر/ كانون الأول 2013، استهدفت طائرة أمريكية دون طيار موكب زفاف مكونًا من 14 مركبة، أطلقت عليها 4 صواريخ، فأسفرت عن 12 قتيلا و 13 جريحا.

تمكن ممثلو الكرامة من الذهاب إلى هناك، حيث زاروا موقع الهجوم في عقبة زعج بمديرية ولد ربيع إحدى مديريات رداع، والتقوا ناجين من القصف وأقارب بعض الضحايا وقدمت الكرامة العديد من الشكاوى والتقارير الحقوقية أمام هيئات أممية عدة.

الجزائر: الخليل أحمد كان معتقلا في سجن البليدة تحت اسم آخر

30 مارس/آذار 2024

أخطرت الكرامة والجمعية الدولية لحماية حقوق الإنسان "LIPDH" اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بأن السيد أحمد محمود أبريه المختفي قسريًا المعروف باسم الخليل أحمد كان معتقلًا في سجن البليدة في الجزائر العاصمة، ولكن باسم آخر وضعته السلطات، لإخفاء آثار احتجازه بهذا السجن، حسب إفادة أسرته.

وكانت الكرامة خاطبت في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 في الأمم المتحدة بشأن السيد الخليل أحمد، وهو أحد مؤسسي وقادة جبهة البوليساريو، اختطفه أفراد من دائرة الاستعلام والأمن DRS من قلب الجزائر العاصمة في 6 يونيو/حزيران عام 2009، على خلفية اختلافه مع قادة جبهة البوليساريو بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمخيمات تندوف للاجئين الصحراويين.

تغيير هوية الضحية

وفي 27 يوليو/تموز 2020، أصدرت لجنة حقوق الإنسان، بموجب شكوى الكرامة، قرارًا يدين السلطات في الجزائر بخصوص الخليل أحمد، مؤكدةً بأن الضحية "لا يزال محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي من قبل السلطات الجزائرية، وهو ضحية، مع عائلته، للاختفاء القسري."

تقول أسرة الضحية إنها لم تتوقف طيلة هذه السنوات عن البحث، من خلال التواصل المباشر مع السلطات وعبر وسطاء كُثُر، عن مصير ومكان احتجاز السيد الخليل أحمد لكن دون جدوى، قبل أن تتوصل أخيرًا بمعلومات تفيد بأن الخليل أحمد مسجل في إدارة السجون باسم غير اسمه الحقيقي، حيث تم تسجيله باسم "ولد محمود"، بدلا من "محمود"، في محاولة للتملص من مسؤولية السلطات عن إخفائه القسري .

القرار الأممي

في قرارها الذي أصدرته بناء على شكوى الكرامة، أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أن السيد محمود أبريه "لا يزال محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي من قبل السلطات الجزائرية، وهو ضحية، مع عائلته، للاختفاء القسري منذ 6 يناير/كانون الثاني 2009 إلى أبريل/نيسان 2011، ثم من أبريل 2011حتى الآن". مضيفةً بأنه تم الاعتراف بهذا الوضع كشكل من أشكال التعذيب، ليس فقط ضد الضحية، ولكن أيضًا ضد عائلته بسبب المعاناة الشديدة التي يسببها اختفاء أحد أفراد أسرتها.

وأقرّ خبراء اللجنة في قرار نشر في 27 يوليو/تموز 2020، الاستحالة القانونية للجوء إلى هيئة قضائية، بعد تفويض الدولة الطرف الفعلي للسلطات التابعة لجبهة البوليساريو بهذا الخصوص، فضلاً عن الافتقار إلى سبل انتصاف فعالة للأشخاص المحتجزين في مخيمات تندوف التي تحرم أحمد بريه وصاحب البلاغ من أي سبيل انتصاف فعال.

وطالبت اللجنة الأممية في قرارها الدولة الجزائرية بإجراء تحقيق سريع وفعال وشامل ومستقل ونزيه وشفاف في اختفاء أحمد خليل محمود أبريه وتزويد صاحب البلاغ بمعلومات مفصلة عن نتائج هذا التحقيق.

وأضافت لجنة الأمم المتحدة أن على الدولة الطرف الإفراج الفوري عن أحمد خليل محمود أبريه إذا كان لا يزال محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي؛ وفي حالة وفاة الضحية، يعاد رفاته إلى أسرته مع احترام الكرامة الإنسانية، وفقاً للمعايير والتقاليد الثقافية للضحايا. وأخيراً، طُلب من السلطات مقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة ومنح الضحية وعائلته جبر الضرر الكامل، بما في ذلك التعويض المناسب.

وفي ما يتعلق باللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات تندوف، أشارت اللجنة إلى أن انتقال السلطات من قبل الدولة الجزائرية إلى جبهة البوليساريو لا يعفي السلطات الجزائرية من الاضطلاع بمسؤولياتها في حماية حقوق الإنسان لسكان مخيمات تندوف. وهذا يعني أنه يجب على الدولة الجزائرية ضمان حرية وأمن أي شخص هناك، وضمان الوصول إلى المحاكم الجزائرية.

نشاط الكرامة

اعتقل السيد الخليل أحمد في 6 يونيو/ حزيران 2009، عندما توجّه إلى الجزائر العاصمة استجابة لسكرتارية البوليساريو لإلقاء محاضرة في جامعة الجزائر .وفي أثناء خروجه من مقر ممثلية البوليساريو قرب متحف باردو متوجهًا إلى الجامعة حاصره مجموعة من الرجال بملابس مدنية وأجبروه على ركوب سيارة مدنية وأخذوه إلى وجهة مجهولة.

انقطعت أخباره فاتصل أقاربه في الأيام التالية بقادة البوليساريو للسؤال عن مصيره، لكن مساعيهم باءت بالفشل. وبعد مرور شهرين أخبرهم أحد أعضاء جبهة البوليساريو بتواجده في السجن العسكري بالبليدة وأنه قام بزيارته هناك. لم تبلغهم سلطات الجزائر ولا البوليساريو بأسباب القبض عليه واعتقاله رغم مساعيهم ورسائلهم العديدة.

وفي أبريل/ نيسان 2011 بعد العديد من المحاولات لدى قادة البوليساريو تمكن أحد أبنائه من زيارته بالسجن العسكري بالبليدة برفقة أحد قادة البوليساريو. دام اللقاء حوالي 20 دقيقة، ولاحظ ابنه أنه كان منهكاً واكتفى الخليل أحمد بالسؤال عن أحوال أفراد الأسرة، لكنه لم يقدم أية معلومات عن أسباب القبض عليه واعتقاله أو إمكانية تقديمه للمحاكمة، نظراً لأن اللقاء جرى تحت مراقبة عسكرية صارمة.

عاد ابنه عدة مرات ليزوده بالملابس وبعض متعلقاته الخاصة، لكن القائمين على السجن العسكري لم يسمحوا له أبدًا برؤيته مرةً أخرى، واكتفوا بأخذ الأغراض التي جلبها ووعدوه بتسليمها له.

ألحّ أقارب السيد أبريه في المطالبة بالإفراج عنه، فتلقوا تهديدات من طرف عناصر البوليساريو، بل إن بعضهم مُنع من مغادرة مخيمات تندوف.

وبعد أن يئسوا من موقف البوليساريو واستنفدوا كل السبل المحلية قام ابنه رشيد في أكتوبر/ تشرين الأول 2014 بتوجيه شكوى إلى الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري بالأمم المتحدة، لكن السلطات الجزائرية ما زالت إلى اليوم تمتنع عن تقديم أية معلومات بشأن مصيره، بل على العكس تسبب لجوء أقاربه إلى الآليات الأممية في تعرضهم لمزيد من التهديد من طرف قادة البوليساريو الذين يماطلون منذ سنوات، ويعدونهم بحل القضية مع سلطات الجزائر شريطة توقيف كل مساعيهم لدى المنظمات الدولية، لكن جل أبنائه اضطروا إلى الهروب من مخيمات تندوف وطلبوا اللجوء بالخارج خوفًا من الانتقام.

من جهتها، قامت الكرامة بإحالة القضية على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بتوكيل من أسرة الضحية، والتمست منها دعوة الدولة الطرف إلى احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والإفراج عن الخليل أحمد وفي كل الأحوال وضعه تحت حماية القانون .

في ضوء هذه التطورات، خاطبت الكرامة والجمعية الدولية لحماية حقوق الإنسان"LIPDH" ، الأمم المتحدة مجددًا من أجل وضع حد لمعاناة السيد الخليل أحمد وأسرته، وتشدّدان على ضرورة امتثال الدولة الجزائرية، بصفتها طرفاً في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، لطلبات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تجاه أحمد خليل أبريه وأسرته، وضمان حقوق جميع اللاجئين الصحراويين الموجودين في مخيمات تندوف.

فلسطين: الخبراء والمختصون في حقوق الإنسان أخذوا مواقف جريئة قد تنفع لمتابعة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه أمام المحاكم الدولية

4 أبريل/نيسان 2024

قال مدير الكرامة المحامي رشيد مصلي إن الخبراء والمختصين في حقوق الإنسان أخذوا مواقف جريئة قد تنفع لمتابعة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه أمام المحاكم الدولية مستقبلا، لا سيما جرائم الإبادة الجماعية وقتل الصحافيين واستهداف المستشفيات، وكذا دعوات وقف تصدير الأسلحة لإسرائيل.

جاء ذلك خلال مشاركته في ندوة نظمها المركز الدولي للقيم الإنسانية والتعاون الحضاري، حول أخلاق السلم والحرب.. نظرة تحليلية في ضوء الحرب على غزة، شارك فيها مجموعة من الخبراء والباحثين، وركزت على جرائم الاحتلال الإسرائيلي بقطاع غزة في ميزان القانون الدولي الإنساني.

وبيّن المحامي مصلي أن الأقنعة قد سقطت وظهرت معظم الحكومات الغربية التي كانت تقدم دروسا في حقوق الإنسان في وضع مخزٍ بعد دعمها للجرائم التي تقوم بها إسرائيل في غزة وهي جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية تنتهك كل القوانين والمبادئ التي حكمت العالم.

وأضاف: نحن نعيش الآن في مرحلة جديدة وهي مرحلة تردد، ومقبلون على مرحلة جديدة على المستوى الدولي في ما يتعلق بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان والتي لم يبق لها أية فاعلية، لأن إسرائيل مدعومة بالدول الغربية تبقى دون ردع.

وتابع مصلي أن هذا الأمر لا يحتاج أن تكون خبيرا دوليا لتتأكد أن إسرائيل ترتكب جرائم الإبادة الجماعية.

الجزائر: إطلاق سراح السيد عبدالرحمن زيتوت بعد عامين من الاعتقال التعسفي

4 أبريل/نيسان 2024

أطلقت السلطات الجزائرية، اليوم الخميس 4 أبريل/نيسان 2024، سراح السيد عبدالرحمن زيتوت بعد إنهائه محكوميته بموجب محاكمة غير عادلة.

والسيد عبدالرحمن زيتوت شقيق الناشط السياسي المعارض والدبلوماسي السابق المقيم في المنفى محمد العربي زيتوت، واعتقل السيد زيتوت كإجراء انتقامي من شقيقه، وحكم عليه بالسجن عامين، بموجب اعترافات انتزعت تحت التعذيب من الضابط العسكري السابق المعتقل بن حليمة محمد عزوز.

وقد كشف السيد محمد عزوز أمام القاضي أثناء جلسات المحاكمة بتعرضه للتعذيب للضغط عليه من أجل الإدلاء باعترافات لإدانة السيد زيتوت، واستُخدمت تلك الاعترافات لإدانة الأخير والحكم عليه بالحبس سنيتن.

قرار أممي

وكان فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي دعا السلطات الجزائرية إلى إطلاق سراح السيد عبد الرحمن زيتوت فورًا، وأقرّ الفريق الأممي في رأيه رقم 2023/53، الصادر عقب الشكوى التي قدمتها الكرامة في 30 سبتمبر/ أيلول 2022، بالطبيعة التعسفية لحرمان السيد عبد الرحمن زيتوت من الحرية.

وقد اعتقل زيتوت انتقامًا لعلاقته العائلية بأخيه المنفي بالمملكة المتحدة كونه شقيق السيد محمد العربي زيتوت، الذي جرى نفيه إلى لندن عام 1995 حيث حصل على وضع لاجئ سياسي

بعد فضحه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها الجيش والشرطة الجزائرية خلال الحرب الأهلية.

ومنذ ذلك الحين وهو معارض سياسي يدعو إلى إرساء دولة القانون والديمقراطية في الجزائر وإنهاء قبضة الجيش الخانقة على الدولة الجزائرية. وقد تم مؤخراً وضع السيد محمد زيتوت على قائمة الأشخاص المصنفين رسمياً على أنهم "إرهابيون" بسبب انخراطه في حركة رشاد، وهي حركة سياسية سلمية شارك في تأسيسها. وتدعو هذه الحركة، دون أي تسمية أيديولوجية، إلى إرساء دولة القانون والديمقراطية في الجزائر، وفقًا لنظامها الأساسي وميثاقها.

ألقي القبض على السيد عبد الرحمن زيتوت في 30 مارس/ آذار 2022 بحجة القيام بأنشطة تخريبية أو الانتماء إلى جماعة إرهابية أو منشورات كاذبة، وجرى نقله إلى وجهة مجهولة حيث احتجز بمعزل عن العالم الخارجي ودون اتصال بالعالم الخارجي. ولم تعلم عائلته أنه موجود في سجن الحراش (إحدى ضواحي الجزائر العاصمة) إلا في 4 أبريل/نيسان 2022 .وأثناء الزيارة الأولى لعائلته إلى السجن، أفاد أنه أمضى الأيام الخمسة التي أعقبت اعتقاله في مركز الشرطة المركزي في الجزائر العاصمة، حيث جرى استجوابه مطولاً حول صِلاته بأخيه وما إذا كان يشاركه قناعاته السياسية بما في ذلك آراؤه بشأن "الحراك السلمي في البلاد". ولم يستجوبه الضباط في أي وقت من الأوقات عن الوقائع التي زُعم أنه أُلقي القبض عليه بسببها.

الفريق العامل يخلص إلى أن احتجازه كان تعسفياً

وفي رأيه رقم 2023/53، أشار الفريق العامل التابع للأمم المتحدة إلى جملة من الانتهاكات، بما في ذلك عدم الإبلاغ عن أسباب الاعتقال، والتأخير في تقديمه أمام سلطة قضائية، وطول مدة الحبس الاحتياطي لدى الشرطة، واستمرار الحبس الاحتياطي على حساب التدابير البديلة، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والاختفاء القسري للسيد زيتوت، كلها عناصر تجعل احتجازه تعسفيا.

وأشار خبراء الأمم المتحدة المستقلون إلى أن الحكومة ذكرت في ردها على الشكوى بأن "السيد زيتوت اعتقل بتهمة نشر منشورات تعتبر مسيئة لرموز الدولة، ودعم حركة رشاد السياسية والدعوة إلى التمرد على قوات الأمن"، وتعترف الدولة في الواقع بأنه تمت ملاحقته قضائياً بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير.

كما أعرب الفريق العامل حينها عن قلقه بشأن "غموض قانون مكافحة الإرهاب الجزائري، الذي تم على أساسه احتجاز السيد زيتوت"، مذكراً بأن "القوانين المصاغة بشكل غامض وفضفاض قد يكون لها أثر سلبي على ممارسة الحقوق المحمية". "من حيث أنها "قد تؤدي إلى انتهاكات، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحرية".

ولاحظ الخبراء عدة انتهاكات لحق السيد زيتوت في محاكمة عادلة وإدانته في غياب أدلة مادية.

وأخيرًا، كما أبرزت الكرامة في شكواها، أشار خبراء الأمم المتحدة إلى أن عبد الرحمن زيتوت كان عرضة "للذنب بالارتباط" لأنه "محتجز على أساس تمييزي، لا سيما بسبب روابطه العائلية وحدها وانتقاما من النشاط والآراء السياسية لفرد من عائلته في المنفى".

الأردن: طالب إعلام سوري لاجئ يواجه خطر الإبعاد القسري على خلفية التضامن مع غزة "بيان مشترك"

16 أبريل/نيسان 2024

قامت قوات الأمن الأردنية مساء الثلاثاء الموافق 9 أبريل/ نيسان 2024 باعتقال الشاب السوري عطية محمد سالم هو وزميله عبدالرحمن الشيخ وهما في طريقهما لتصوير الوقفة التضامنية مع الشعب الفلسطيني ضد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في منطقة الرابية – عمّان ليلة عيد الفطر، كونهما طلابًا على مقاعد الدراسة في كلية الإعلام بجامعة اليرموك الأردنية، وتم اقتياد عطية إلى مركز أمن الشميساني .

عطية شاب سوري الجنسية مقيم في الأردن منذ 12 عامًا بعد لجوئه من سوريا، ويعمل إلى جانب دراسته في مجال صناعة الأفلام والإعلام المرئي بشكل مستقل.

لغاية اللحظة وبعد ستة أيام من اعتقاله، لم يعرض عطية على المدعي العام أو الحاكم الإداري - محافظ عمّان -ولم توجه إليه أيّ تهم، ورغم ذلك فقد صدر بحقه قرار إبعاد من قبل وزارة الداخلية الأردنية.

أثناء التحقيق معه أجبر عطية على فتح هاتفه وتفتيشه وتعرض للعديد من الانتهاكات التي أخبر عن تفاصيلها لمحاميه وكان التهديد بإبعاده والترحيل إلى سوريا حاضرًا بشكل مستمر خلال جلسات التحقيق.

إنّ قرار إبعاد الأجانب عن الأراضي الأردنية مقيّد، ولا يعقل أن يتم الإبعاد لمجرد الشبهة، إذ لم يصدر بحق عطية أي حكم قضائي يثبت أنّه خالف القوانين الأردنية، كما لا يجوز إبعاده إن كان هنالك خطر على حياته في المكان الذي سيُبعد إليه.

تم إشعار المركز الوطني لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بما يتعرض له عطية، ومن خلال لجنة الحريات في نقابة المحامين سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بصدد هذه الانتهاكات، كما تم تقديم الطعن لدى المحكمة الإدارية لمنع الإبعاد ولم تصدر نتيجته بعد.

عدا عن خطورة الإبعاد على حياة عطية الشخصية، فإنّ تداعياته ستكون كبيرة على عائلته أيضًا، فوالدة عطية مصابة بمرض السرطان وعطية هو أكبر أبنائها الذكور المقيمين في الأردن وهو معيلها والمرافق لها عند المراجعات وجرعات العلاج الكيماوي فإذا تم تنفيذ قرار الإبعاد سوف تتعاظم مصيبتها بالسرطان مع فقدان مُعيلها!

الإعادة القسرية

الإعادة القسرية للاجئين السوريين من الأردن إلى سوريا بشكل قسري، تعتبر مخالفة للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول 1967 المكمل لها حتى لو لم تكن موقعة عليهما.

إن الإعادة القسرية للاجئين السوريين إلى بلدهم يعد انتهاكا للمادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي يعد الأردن طرفًا فيها، والتي تحظر بشكل مطلق طرد أي شخص إلى حيث يواجه خطر التعذيب، هذه الممارسة خطيرة لأنها قد تضع اللاجئين في خطر وتعرضهم للعنف والاضطهاد في بلدهم الأصلي. تمثل هذه الإجراءات مخالفة للالتزامات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين.

نحن منظمات المجتمع المدني الحقوقية الموقعة، ندعو الأردن إلى التراجع عن قرار الإبعاد، احترامًا لمعايير حقوق الإنسان و التزاما بالاتفاقيات الدولية التي انضم إليها وأصبحت جزءًا من تشريعاته الوطنية.

المنظمات الموقعة على البيان:
الجمعية الدولية للحقوقيين السوريين
فريدوم جاسمن
إعلان الشعب الأردني من أجل غزة
مؤسسة المجلس العربي
إفدي الدولية لحقوق الإنسان
مجموعة عائلات الأشخاص المفقودين
التحالف الليبي الأمريكي
محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان
التضامن لحقوق الإنسان

منصة الدراسات الأمنية وأبحاث السلام
الشبكة التونسية المتحدة
منظمة التنمية المحليةLDO
العدالة من أجل السلام
منظمة المحامين الدوليين
منظمة الكرامة – جنيف
منظمة بلاقيود
المركز الأمريكي للعدالة
منظمة تالسا - ليبيا
المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الانسان
منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان
جمعية دار اليقين
منظمة سام للحقوق والحريات
جمعية ضحايا التعذيب بجنيف
منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الانسان
حبق للتدريب على حقوق الإنسان والتنمية
نوفوتوزون
زيتونة بروجيكت للصحافة الاستقصائية

المغرب: الكرامة تقدم للأمين العام تقريرها عن الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان

24 أبريل/نيسان 2024

في 15أبريل/ نيسان 2024، قدمت الكرامة تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن وضع السيد محمد زيان (81 عاما)، وهو محام حكم عليه في نهاية عام 2022 بالسجن ثلاث سنوات بعد محاكمة جائرة لانتقاده علنًا السلطات الأمنية.

وبموجب القرار 2/12، يقدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان تقريرًا سنوياً يجمع المعلومات الواردة عن الأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ويسلط التقرير الضوء على الوضع في البلدان التي يؤدي فيها التعاون مع الأمم المتحدة إلى أعمال انتقامية وترهيب .

قدمت الكرامة، في مساهمتها ضمن التقرير السنوي عن الأعمال الانتقامية، معلومات تتعلق بحالة السيد زيان، ضحية الأعمال الانتقامية لتعاونه مع مختلف آليات الأمم المتحدة .

منع زيان من ركوب طائرته إلى جنيف

وكان السيد زيان، وهو محام وسياسي، عضوًا في البرلمان من عام 1983 إلى عام 1997 ووزيرًا منتدبا لدى رئيس الوزراء مسؤولًا عن حقوق الإنسان من كانون الثاني/يناير 1995 إلى شباط/فبراير 1996. وهو أيضا مؤسس الحزب الليبرالي المغربي، والرئيس السابق لنقابة المحامين في الرباط وعضو نقابة المحامين في مدريد في إسبانيا.

لطالما التزم السيد زيان بالدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية في بلده. وقد تصرف نيابة عن العديد من السجناء السياسيين، الذين عرضت قضاياهم على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

وفي هذا السياق، تعاون بانتظام مع الكرامة وغيرها من المنظمات غير الحكومية من خلال تقديم معلومات عن بعض موكليه الذين وقعوا ضحايا للاعتقال التعسفي لأسباب سياسية.

وفي سياق هذا التعاون وبناءً على دعوة من الكرامة، كان من المقرر أن يسافر السيد زيان إلى جنيف في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 لحضور الدورة 41 للاستعراض الدوري الشامل للمغرب المقرر عقدها في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2022 بالإضافة إلى أحداث موازية. ومع ذلك، فقد منع من ركوب رحلته قبل اعتقاله في 21 نوفمبر 2023.

الأعمال الانتقامية لتعاونه

وقبل موعد مغادرته، أشار السيد زيان بوضوح للكرامة، في محادثات هاتفية، إلى عزمه الاجتماع مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة خلال الدورة، من أجل مناقشة الإجراءات الممكنة نيابة عن موكليه.

في الواقع، أشارت الكرامة في تقريرها إلى أن احتجاز السيد زيان التعسفي وانتهاك حقوقه وحريته ينبعان إلى حد كبير من تعاونه المباشر أو غير المباشر مع الأمم المتحدة.

وعلى وجه الخصوص، طلب محمد زيان من الكرامة تقديم قضية السيدة وهيبة خرشيش إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

ووكّلت السيدة خرشيش، وهي ضابطة شرطة سابقة ورئيسة قسم مكافحة العنف ضد المرأة، السيد زيان للدفاع عنها بعد تعرضها للضغط والترهيب في مكان العمل لسحب شكواها من التحرش الجنسي ضد رئيسها.

ومنذ ذلك الحين، تعرض كلاهما لأعمال الترهيب والانتقام، بما في ذلك التشهير، من قبل أجهزة الأمن المغربية لرفضهما سحب الشكوى. وبينما قررت السيدة خرشيش مغادرة المغرب للاستقرار في الولايات المتحدة، اتصلت أخيرًا بالكرامة، بناء على نصيحة محاميها محمد زيان، لتقدم الكرامة نيابة عنها شكوى إلى المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية، و شكوى إلى المقرر الخاص المعني بالعنف ضد النساء والفتيات .

علاوةً على ذلك، شارك محمد زيان بشكل مباشر في الشكوى المقدمة إلى فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي نيابة عن الصحفي توفيق بوعشرين، من خلال دعوة زميله، السيد رودني ديكسون، إلى الرباط وتزويده بعنوان في مكتبه.

وأشارت الكرامة إلى أن السلطات المغربية لا يمكنها تجاهل هذه الأنشطة الحقوقية التي قام بها المحامي زيان، وهو ما يفسر الأعمال الانتقامية ضده اليوم.

فلسطين: قلق أنطونيو غوتيريش بشأن اكتشاف مقابر جماعية في غزة

1 مايو/أيار 2024

عبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن القلق البالغ بشأن اكتشاف مقابر جماعية ضحاياها فلسطينيون قضوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في غزة، بخاصة في مجمعي الشفاء وناصر الطبيين. مؤكدًا ضرورة السماح للمحققين الدوليين المستقلين بالوصول إلى هذه المواقع.

اليمن: الكرامة ضمن 40 منظمة حقوقية تطالب بوقف الانتهاكات ضد الصحفيين

2 مايو/أيار 2024

طالبت الكرامة إلى جانب 39 منظمة إقليمية ومحلية معنية بحريات الرأي والتعبير وحقوق الإنسان، جميع أطراف الصراع في اليمن باحترام حرية الصحافة والإفراج الفوري وغير المشروط عن الصحفيين المعتقلين على خلفية نشاطهم الإعلامي سواء في سجون جماعة الحوثي أو سجون الحكومة اليمنية أو سجون القاعدة.

وأكد البيان الذي يأتي تزامنًا مع اليوم العالمي لحرية الصحافة بأن الانتهاكات التي تمارس ضد الصحفيين والإعلاميين جعلتهم يدفعون ثمنًا باهظًا كي يمارسوا مهنتهم، وينقلوا الأحداث في ظل إفلات المجرمين من العقاب، وتوسعت دائرة استهداف الصحفيين لتصل إلى أهاليهم كوسيلة للضغط عليهم، ومحاولة لإسكات أصواتهم، والتضييق على مساحة حرية الرأي والتعبير.

ودعا البيان المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية لزيارة السجون في اليمن ومقابلة الصحفيين للاطلاع عن قرب على وضعهم فيها، كما أكد على أهمية تفعيل كل أدوات الحماية، وتعزيز الأطر القانونية لمواجهة هذا الوضع وحماية الصحفيين وحرية التعبير وإنصاف الضحايا من مرتكبي الانتهاكات لتوفير مناخ آمن لحريات الرأي والتعبير بما يتناسب مع القوانين والمعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان.

نص البيان

بيان مشترك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

شكلت العشرة الأعوام الماضية وضعًا إعلاميًا خطرًا وكارثيًا؛ تزايدت فيه الممارسات القمعية الممنهجة ضد الصحفيين، كان أبرزها القتل، والاعتقال، والاختفاء القسري، والتعذيب، ضمن جملة انتهاكات مارستها أطراف الصراع التي اعتبرت الإعلام أكبر أعدائها.

شكل وحجم هذه الانتهاكات جعل الصحفيين والإعلاميين يدفعون ثمنًا باهظًا كي يمارسوا مهنتهم، وينقلوا الأحداث في ظل إفلات المجرمين من العقاب، وتوسعت دائرة استهداف الصحفيين لتصل إلى أهاليهم كوسيلة للضغط عليهم، ومحاولة لإسكات أصواتهم، والتضييق على مساحة حرية الرأي والتعبير.

وبما أن يوم 3 أيار/ مايو هو اليوم العالمي لحرية الصحافة فهو تذكير بضرورة احترام حرية الصحافة، وتقييم حالة حرية الصحافة والحديث عما يتعرض له الصحفيون من ممارسات تعسفية على خلفية عملهم.

إنها مناسبة مهمة للفت الانتباه إلى حجم المعاناة التي يعيشها الصحفيون اليمنيون في كافة المناطق الخاضعة لأطراف الصراع الذين يشتركون في نوعية الانتهاكات وإن اختلف حجمها وتأثيرها إلا إنها تذهب بالعمل الصحفي إلى حالة من التردي، حسب ما ذكره التقرير السنوي لمرصد الحريات الإعلامية للعام 2023 وهو ما ينعكس على حقوق الإنسان والحريات العامة في البلد .

إن المنظمات الموقعة على هذا البيان تجدد دعوتها للمجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية الدولية بضرورة تكثيف جهودها في اليمن لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد الصحفيين وعدم إفلاتهم من العقاب، وترسيخ أسس المساءلة القانونية لضمان تمكين الصحفيين من ممارسة عملهم بكل حرية.

- خلال العشر السنوات الماضية تزايدت الانتهاكات والممارسات التعسفية ضد الصحفيين بشكل كبير وأغلب هذه الانتهاكات لا يلقى مرتكبوها العقاب حتى وصل إجمالي هذه الانتهاكات وتحديدًا منذ بداية العام 2015 وحتى أبريل 2024 إلى 2,536 انتهاكًا من بينها 54 حالة قتل لصحفيين وصحفيات.

- ترجع أسباب إفلات المجرمين من العقاب إلى الدور المحدود للمجتمع الدولي الذي يغلب تعامله السياسي في الملف اليمني على بقية الجوانب الأخرى؛ لإرضاء أطراف الصراع، وهو ما زاد من عدد الانتهاكات دون الخوف من العقاب، إلى جانب غياب الإرادة السياسية المحلية وضعف

السلطة القضائية في اليمن، وغياب الإجراءات الفاعلة تجاه مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم على أفعالهم.

- ما يزال 6 صحفيون يقبعون في سجون جماعة الحوثي والحكومة اليمنية وتنظيم القاعدة، مر على البعض منهم أكثر من ثمانية أعوام، على خلفية نشاطهم الإعلامي.

- اختلالات قانونية وقضائية ومحاكمات غير عادلة، صاحبت سير محاكمة الكثير من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في أغلب المناطق اليمنية، حيث تستمر أطراف الصراع في رفع دعاوى قضائية ضد الصحفيين ومحاكمتهم في محاكم غير متخصصة بالنظر في مثل هذه القضايا، والتي يفترض إحالتهم لمحاكم الصحافة والنشر، التي أقرها القانون اليمني رقم (25) لسنة 1990 بشأن الصحافة والمطبوعات والتي يهدف من خلالها إلى محاولة إسكات الصحفيين وترهيبهم عن القيام بنقد الأوضاع ومعارضة السلطات القائمة، وهو ما يحدث مع الصحفي أحمد ماهر المعتقل في عدن منذ أكثر من عام، ولم يحظَ بمحاكمة عادلة حسب تقرير تحالف ميثاق العدالة لليمن والذي يضم عشر منظمات محلية مهتمة بحريات حقوق الإنسان، وما تعرض له الصحفي نبيل السداوي المعتقل في صنعاء من محاكمات غير عادلة، ورغم انتهاء محكوميته ما تزال جماعة الحوثي ترفض الإفراج عنه.

- لم تكن الصحفيات اليمنيات – رغم محدودية عددهن – بمنأى عن الاستهداف الممنهج بمختلف الأساليب والطرق التي تنوعت ما بين القتل بوحشية، والاعتقال، والاعتداء اللفظي والجسدي، ناهيك عن الابتزاز والتنمر والخوض في أعراضهن وتشويه سمعتهن عبر المنصات الإلكترونية والإعلامية المختلفة، وهو ما أدى إلى دخول العديد من الصحفيات في وضع نفسي وإنساني صعب، وأعاق بصورة ملموسة الصحفيات عن ممارسة عملهن بكل حرية، مما جعل الكثير منهن يتوقفن عن عملهن أو يلتزمن الصمت، الأمر الذي جعل الأطراف تتمادى في التجاوزات والإساءات بحق الصحفيات دون الخوف من العواقب.

- ما تزال اليمن من أخطر بلدان منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط على حريات الرأي والتعبير وسلامة الصحافيين بعد سوريا، إذ يوجد فيها أكبر عدد من الصحافيين المفقودين أو الرهائن بالأساس، وانحدر ترتيب اليمن في مؤشر الحريات الصحفية إلى مراتب متأخرة في العالم وفقًا لتقرير منظمة صحفيون بلا حدود للعام 2023 حيث احتلت اليمن المرتبة 168 من بين 180 دولة، كما أعاقت تلك الانتهاكات والممارسات نشر المعلومات الدقيقة، وحدّت من فرص حصول المجتمع اليمني على المعلومات الحقيقية عن الواقع حيث تفشت ظاهرة التضليل والمعلومات التي تنتجها وتسوقها أطراف الصراع في اليمن، وأصبح البلد مقسمًا إلى مناطق نفوذ مع مرور الوقت، لا تستطيع فيها كصحفي انتقاد سلطاتها، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في حرية الصحافة، وصعّب عملهم في نقل الحقيقة والمعلومة؛ خوفًا من بطش هذه الأطراف.

- إلى جانب الانتهاكات السابقة من قتل، واعتقال، وتعذيب فإنه ما يزال عدد من الصحفيين مخفيين قسريًا، كان آخرها ما تعرض له الصحفي ناصح شاكر من اختفاء قسري بعد وصوله مدينة عدن، جنوبي البلاد، في الـ 19 من تشرين الثاني نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، دون تهمة تذكر، وعلى الرغم من إنكار السلطات الأمنية بمدينة عدن معرفتها أي معلومات عن شاكر، إلا أنه ليست المرة الأولى التي تقدم فيه الجهات الأمنية بمدينة عدن على اعتقال صحفي وإخفائه قسرًا قبل أن يتضح عكس ذلك، كما حدث مع الصحفي أحمد ماهر.

- الصحفي وحيد الصوفي هو الآخر ما يزال مخفيًا قسرًا في سجون جماعة الحوثي حيث اعتقل من أحد شوارع صنعاء في الـ 6 من نيسان/ أبريل 2015 ولا يعرف عنه شيء حتى اليوم، وكذلك الصحفي محمد المقري مراسل قناة اليمن اليوم في مدينة المكلا المخفي قسرًا منذ الـ 12من تشرين الأول/ أكتوبر 2015 عندما اختطفه مسلحون تابعون لتنظيم القاعدة أثناء سيطرته على مدينة المكلا في حضرموت قبل أن تستعيدها قوات تابعة للحكومة اليمنية عام 2016، ولا يعرف عنه شيء حتى اليوم.

- وبالإشارة إلى الانتهاكات السابقة، فإننا نؤكد على أن هناك تحديات كبيرة تواجه الصحفيين في اليمن أثناء تأديتهم لأعمالهم الصحفية مما جعلهم يعانون من ضغوطات نفسية وجسدية كثيرة نتيجة الانتهاكات المتكررة والصدمات النفسية أثناء ممارستهم لعملهم الصحفي وتغطيتهم للأخبار والأحداث الجارية في اليمن.

- كما تعلن المنظمات الموقعة على هذا البيان تنديدها ورفضها للمضايقات والممارسات القمعية التي يتعرض لها الصحفيون في اليمن، وتطالب بمنح الصحفيين والصحفيات المزيد من الحرية والحماية والحصانة التي تمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه.

- كما نؤكد بأن الانتهاكات التعسفية بمختلف أنواعها التي تمارس بحق الصحفيين والعاملين في اليمن تشكل انتهاكًا خطرًا لحقوق الإنسان، ولقواعد القانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف) المادة 79 من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف (والفقرة الثانية من المادة التاسعة للعهد الدولي.

- كما نشيد بدور عدد من الصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي حققت نجاحات خلال الفترة الأخيرة في ظل وضع أمني صعب واستهداف واضح ومباشر للصحفيين من خلال القتل، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والمحاكمات في محاكم غير مختصة بهدف إرهاب الصحفيين وإيقافهم عن ممارستهم لعملهم الصحفي.

وعليه فإننا:

- ندعو إلى الإفراج الفوري عن الصحفيين المعتقلين سواء في سجون جماعة الحوثي أو سجون الحكومة اليمنية.

- نطالب السلطات الأمنية في كل من صنعاء وعدن بالكشف عن مصير الصحفيين وحيد الصوفي وناصح شاكر.

- نحث على إجراء تحقيق فوري وجاد من أجل إيجاد آليات عملية وفعالة تنهي بشكل حاسم حالات الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

- ندعو إلى تفعيل كل أدوات الحماية، وتعزيز الأطر القانونية لمواجهة هذا الوضع وحماية الصحفيين وحرية التعبير وإنصاف الضحايا من مرتكبي الانتهاكات لتوفير مناخ آمن لحريات الرأي والتعبير بما يتناسب مع القوانين والمعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان.

- نطالب كافة المنظمات الدولية بزيارة السجون في اليمن ومقابلة الصحفيين للاطلاع عن قرب على وضعهم فيها.

- نطالب بالضغط على جماعة (أنصار الله) الحوثيين لوقف الانتهاكات المستمرة بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية العاملة في نطاق سيطرتها.

- نطالب بالضغط على المجلس الانتقالي الجنوبي لوقف كل الممارسات غير القانونية لتقييد حركة الصحفيين وإعادة المؤسسات الصحفية التي سيطر عليها لاسيما وأن هناك وزارة للإعلام هي الجهة القانونية المخولة بالإجراءات الإعلامية المختلفة والمجلس الانتقالي الجنوبي بات جزءًا من الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا .

- نطالب بالضغط على السلطات الرسمية في محافظتي مأرب وحضرموت لإزالة القيود المتعلقة بحرية النشاط الصحفي والعمل المدني في المحافظة والتوقف عن الملاحقة.

- نحث على ضرورة تكاتف الجهود وتوحيد الصفوف بين الصحفيين أنفسهم بدرجة رئيسية من أجل الدفاع عن قضاياهم بعيدًا عن الانتماءات السياسية.

- نطالب كل أطراف الصراع في اليمن إلى وقف محاكمة الصحفيين في المحاكم الجنائية وحصر محاكمتهم في المحاكم المتخصصة بقضايا النشر.

الموقعون:

1. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
2. مرصد الحريات الإعلامية في اليمن
3. المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي
4. سام للحقوق والحريات
5. منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان
6. رابطة أمهات المختطفين
7. المركز الأمريكي للعدالة
8. منظمة "يمن فيوتشر" للتنمية الثقافية والإعلامية
9. مؤسسة دفاع للحقوق والحريات
10. شبكة الصحفيات اليمنيات
11. مؤسسة أكون للحقوق والحريات
12. المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني
13. مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
14. مؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية
15. القرية الإعلامية للتنمية والمعلومات
16. مركز مرايا الإعلام للتنمية
17. مؤسسة قرار للإعلام والتنمية المستدامة
18. مؤسسة يني يمن الإعلامية – تركيا
19. مؤسسة وجود للأمن الإنساني
20. منظمة مساواة للحقوق والحريات
21. شبكة صحفي مراقب
22. مؤسسة وجوة للإعلام والتنمية
23. منظمة رصد لحقوق الإنسان
24. مؤسسة إنقاذ للتنمية
25. مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية
26. مركز الدراسات الإستراتيجية لدعم المرأة والطفل
27. مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية
28. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان - تحالف رصد
29. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
30. منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
31. مؤسسة باحث للتنمية وحقوق الإنسان
32. مركز أبجد للدراسات والتنمية
33. مركز البلاد للدراسات والإعلام
34. رابطة نساء من أجل السلام
35. منظمة الكرامة – جنيف

36. مركز حقي لدعم الحقوق والحريات – جنيف
37. منتدى الحوار والتنمية
38. مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
39. نادي الإعلاميين اليمنيين في تركيا
40. منظمة الراصد لحقوق الإنسان

الإمارات: إعادة محاكمة معتقلين سياسيين أنهوا محكومياتهم في انتهاك لمبدأ حظر المحاكمة المزدوجة

6 مايو/أيار 2024

عاودت الإمارات العربية المتحدة مجددًا محاكمة عشرات المعتقلين السياسيين الذين أنهوا محكومياتهم وصدرت بشأن العديد منهم قرارات متكررة عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة تدين السلطات بشأنهم وتطالب بإطلاق حريتهم.

وأحال النائب العام الإماراتي 84 معتقلًا سياسيًا إلى محكمة أبوظبي الاتحادية، باعتبار أن معظمهم أعضاء في جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة في الإمارات، بتهمة "إنشاء تنظيم سري آخر بغرض ارتكاب أعمال العنف والإرهاب على أراضي الدولة."

وزعم النائب العام في بيان نشره الإعلام الرسمي بأن "المتهمين كانوا قد أخفوا هذه الجريمة (المزعومة) وأدلتها قبل القبض عليهم ومحاكمتهم في القضية رقم (17) لسنة 2013 – أمن دولة."

واعتبر المحامي رشيد مصلي مدير الكرامة هذه المحاكمة "مهزلة كبرى واستهتارًا بمفهوم العدالة"، مؤكدًا بأنها "انتهاك فاضح لمبدأ حظر محاكمة الأشخاص مرتين بنفس التهم بعد صدور حكم نهائي بحقهم، ناهيك عن إكمالهم المحكومية بموجب محاكمة تفتقر للعدالة."

وقال مصلي إن "السلطات الإماراتية بهذه الخطوة تمعن في انتهاك حقوق الضحايا وتمارس الإعدام البطيء بحقهم، كما تسعى للهروب من التزاماتها بموجب القانون الدولي لا سيما ما يتعلق بضرورة التعاون بحسن نية مع الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بخاصة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الذي أصدر قرارات عدة يؤكد الطابع التعسفي لحرمانهم من الحرية، ويطالب بإطلاق سراح الضحايا وجبر الضرر."

وأضاف أن سلطات أبو ظبي لم تكتفِ بتجاهل الآراء الصادرة عن الفريق بموجب شكاوى قدمتها الكرامة ومنظمات أخرى حقوقية، بل عمدت إلى "تكريس حالة من العبثية، يبدو معها حكم القانون مهدورًا وبلا معنى، والقوة القسرية والوحشية للدولة هي السلوك السائد ."

رأي الفريق الأممي

وتأتي إعادة محاكمة المعتقلين السياسيين بعد نحو سنة على مطالبة الفريق الأممي العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للمرة الرابعة بإطلاق سراح هؤلاء المعارضين السلميين، الذين تعتقلهم دولة الإمارات العربية المتحدة تعسفيًا على خلفية ممارستهم الحق في حرية التعبير والمطالبة بإصلاحات سياسية.

ويشمل رأي الفريق اثني عشر مواطنًا من أصل 94 شخصًا أُلقي القبض عليهم على فترات متقاربة في العام 2012 عقب الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية في إطار ما عُرف بثورات الربيع العربي، وحكم عليهم بالحبس عشر سنوات بتهم الإرهاب والجرائم الإلكترونية.

وكانت السلطات الإماراتية شنت حملة اعتقالات طالت العشرات، بمن فيهم أكاديميون وقضاة ومحامون ومدافعون عن حقوق الإنسان على خلفية قيامهم بكتابة عريضة وجّهوها إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الأعلى للاتحاد في البلاد تدعو إلى إصلاحات ديمقراطية، لكن جهاز أمن الدولة اعتقلهم، وأُخضعوا للاحتجاز السري والمطول بمعزل عن العالم الخارجي وأعمال تعذيب شديدة، وحكم على الأفراد المعتقلين في وقت لاحق في أكبر محاكمة جماعية على الإطلاق عقدت في الإمارات عرفت باسم" إمارات 94."

مضامين رأي الخبراء

خلال دورته السادسة والتسعين، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة رأيه 2023/19 بخصوص عدد من هؤلاء المناضلين السلميين والمحامين الذين عملت الكرامة على قضيتهم طيلة السنوات الماضية، وقدمت بشأنهم شكاوى أمام الفريق بينما تتجاهل السلطات الإماراتية الطلبات المتكررة بإطلاق حريتهم.

ويتعلق قرار الخبراء بكلٍ من: عمران علي حسن الرضوان الحارثي، وعبدالله عبدالقادر أحمد علي الهاجري، وأحمد يوسف عبدالله الزعابي، ومحمد عبدالرزاق محمد الصديق، وحسين منيف الجابري، وحسن منيف الجابري، وسلطان بن كايد محمد القاسمي، وخليفة هلال خليفة هلال النعيمي، وإبراهيم إسماعيل إبراهيم الياسي، ومحمد عبدالله الركن، وعبد السلام محمد درويش المرزوقي، وفؤاد محمد عبد الله حسن الحمادي.

وفي حين اعتبر الفريق العامل استمرار حرمانهم من الحرية اعتقالًا تعسفيًا، طلب من حكومة الإمارات اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح حالة الأفراد الإثني عشر دون تأخير وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية ذات الصلة، بما فيها تلك المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ورأى الفريق العامل أن سبيل الانتصاف المناسب، مع مراعاة جميع ملابسات القضية، هو الإفراج فورا عن جميع الأفراد الإثني عشر ومنحهم حقا قابلا للإنفاذ في التعويض وغيره من أشكال الجبر، وفقا للقانون الدولي.

التحقيق والمساءلة

وحثّ الفريق العامل الحكومة على ضمان إجراء تحقيق كامل ومستقل في الظروف المحيطة بالحرمان التعسفي من الحرية للأفراد الإثني عشر واتخاذ التدابير المناسبة ضد المسؤولين عن انتهاك حقوقهم، وأحال الفريق هذه الحالة إلى المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان لاتخاذ الإجراء المناسب، كما طلب الفريق العامل إلى الحكومة أن تنشر هذا الرأي بجميع الوسائل المتاحة وعلى أوسع نطاق ممكن.

كما يطلب من المصادر والحكومة على حدٍ سواء تزويده بمعلومات عن الإجراءات المتخذة لمتابعة التوصيات الواردة في هذه الفتوى، بما في ذلك ما إذا كان قد أُفرج عن الضحايا، وإذا كان الأمر كذلك، ففي أي تاريخ؛ وهل تم تقديم تعويضات لهم، وما إذا كان قد أجري تحقيق في انتهاك حقوقهم وإذا كان الأمر كذلك، فنتيجة التحقيق؛ وكذلك ما إذا كانت قد أدخلت أي تعديلات تشريعية أو تغييرات في الممارسة لمواءمة قوانين وممارسات دولة الإمارات العربية المتحدة مع التزاماتها الدولية بما يتماشى مع هذا الرأي؛ ويطلب الفريق العامل إلى المصدر وإلى الحكومة تقديم المعلومات المذكورة أعلاه في غضون ستة أشهر من تاريخ إحالة هذا الرأي. ومن شأن هذا الإجراء أن يمكن الفريق العامل من إبلاغ مجلس حقوق الإنسان بالتقدم المحرز في تنفيذ توصياته، فضلا عن أي إخفاق في اتخاذ إجراء.

ويتطرق الخبراء إلى جوانب القصور في التشريعات المحلية التي استندت عليها السلطات الإماراتية بخاصة قانون مكافحة الإرهاب، حيث يبدو تعريف الجريمة الإرهابية غامضا، مشيرين إلى أن المقرر الخاص السابق المعني باستقلال القضاة والمحامين لاحظ أن قانون مكافحة الإرهاب يتضمن تعاريف غامضة وفضفاضة للجرائم الجنائية، مما يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويتحدى مبدأ الشرعية، وفي عام 2020، أعرب العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم إزاء حقيقة أن صياغة الأحكام الجنائية الواردة في ذلك التشريع كانت أحيانا غير دقيقة وغامضة، لدرجة أنها قد تقوض مبدأ اليقين القانوني. وأدى عدم اليقين هذا إلى توصية لجنة مناهضة التعذيب "بأن تستند الاعتقالات في مراكز المناصحة إلى معايير واضحة ومحددة يحددها القانون."

مراكز المناصحة

كما تطرق خبراء فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى مسألة الاحتجاز في مراكز مناصحة بموجب قرارات من محكمة مختصة بجرائم أمن الدولة، بناء على طلب من نيابة أمن الدولة، حيث لا يشترط قانون مكافحة الإرهاب صراحة على المحكمة تحديد مدة الاحتجاز في مركز المناصحة للأفراد الذين يعتبرون تهديدا إرهابيا، كما أنه لا يشترط صراحة تجديد أي أمر احتجاز. وبدلا من ذلك، ووفقا للمادة 40 (3) من قانون مكافحة الإرهاب والمادة 11 من قانون مركز المناصحة، يجب على مركز المناصحة أن يقدم إلى النيابة تقريرا كل ثلاثة أشهر عن كل شخص محتجز في المركز. ثم يقدم الادعاء التقرير، مشفوعا برأيه بشأن ما إذا كان يرى أن الشخص المذكور يحتمل أن يرتكب جريمة إرهابية أم لا، إلى المحكمة. وينص القانون على أن المحكمة مسؤولة عندئذ عن الأمر بالإفراج عن الشخص، إذا وجدت أن "حالته" تسمح بذلك.

نشاط الكرامة

وترى الكرامة أن المحاكمة الجديدة تشكّل نوعًا من التعذيب النفسي للضحايا باعتبارهم أشخاصًا قضوا سنوات طويلة بانتظار الحرية واستئناف حياتهم، لكن السلطات قررت الإبقاء عليهم رهن الاحتجاز، وهو الأمر الذي يؤكد عدم احترام الإمارات للتوصيات الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب خلال المراجعة الأولية لدولة الإمارات، والتي ساهمت فيها الكرامة بـ تقرير موازٍ وحضرت جلسة إحاطة للمنظمات غير الحكومية عُقدت في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف تمهيداً للمراجعة التي جرت خلال الدورة 74 في الفترة ما بين 13 إلى 14 يوليو/ تموز 2022.

وكانت لجنة مناهضة التعذيب أكدت في توصياتها الختامية للإمارات في أغسطس/ آب 2022، على جملة من التوصيات، من بينها ضمان امتثال قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين المتعلقة بأمن الدولة امتثالاً تاماً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يشمل توفير جميع الضمانات القانونية الأساسية المبينة في الفقرة 13 من التعليق العام رقم 2(2007)، ولا سيما مقاضاة موظفي الأمن وإنفاذ القانون الذين يمارسون التعذيب ومعاقبتهم.

كما أوصت اللجنة أيضاً بأن تستند عمليات الاحتجاز في مراكز المناصحة إلى معايير واضحة ومحددة ينص عليها القانون، وأن تكون الأوامر المتعلقة بهذه الاعتقالات محدودة المدة، وأن يحدد القانون بوضوح الحد الأقصى لفترات الاحتجاز في مراكز المناصحة، وأن تكون للمحتجزين القدرة على الطعن في قانونية احتجازهم.

وأوصت أيضًا بضرورة تكثيف الدولة الطرف جهودها الرامية إلى مواءمة ظروف الاحتجاز مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) والتحقيق في جميع ممارسات المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ومقاضاة مرتكبيها.

وشددت في ملاحظاتها الختامية على ضرورة تعزيز الدولة الطرف تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق السماح بزيارات من بينها زيارة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وغيره من الآليات والخبراء الأمميين المعنيين بحقوق الإنسان.

يذكر أن السلطات في دولة الإمارات لا تزال تحتجز أكثر من 60 شخصًا من معتقلي الرأي، أنهى أغلبهم محكوميته في يوليو/ تموز العام الماضي 2022 ولكنه لا يزال خلف القضبان بذريعة "المناصحة"، بعد سلسلة من الانتهاكات والتعذيب وسوء المعاملة.

ومن بين الضحايا الذين أنهوا محكومياتهم المحامي والناشط الحقوقي البارز محمد الركن الذي أمضى عشر سنوات حبس بموجب حكم جائر بناء على محاكمة غير عادلة.

وكانت الكرامة عملت في سياق انشغالاتها منذ سنوات على قضية المحامي محمد الركن، وغيره من معتقلي الرأي والناشطين والمعارضين السياسيين الذين يعانون جراء القمع في دولة الإمارات، بمن فيهم عشرات المعارضين السلميين الذين عُرفوا بمجموعة "إمارات 94"، وقدمت الكرامة شكاوى فردية إلى الإجراءات الخاصة، إذ خلص الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي أكثر من مرة إلى أن اعتقالهم ذو طابع تعسفي، مطالبا بإطلاق سراحهم، كما أعادت الكرامة التذكير بقضيتهم أمام مجلس حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل حول سجل الإمارات في مجال حقوق الإنسان، ونشرت العديد من البيانات الصحافية بشأنهم في سياق نشاطها الإعلامي.

قرارات أممية سابقة

في ضوء شكاوى الكرامة ومنظمات أخرى، كان فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي قد أصدر قراره رقم 2013/60، بتأريخ 9 سبتمبر/ أيلول 2013، بشأن عدد من هؤلاء المعتقلين السياسيين في دولة الإمارات مؤكدًا بأن التهم الموجهة إليهم تندرج في إطار حقوق حرية التعبير، وأنه لا يمكن اعتبار القيود المفروضة على تلك الحقوق في هذه القضية متناسبة ومبررة، مشيرًا إلى أن الأشخاص المذكورين كانوا قيد الحبس الانفرادي دون أي تبرير قانوني عقب اعتقالهم، وأن التهم الموجهة إليهم في وقت لاحق كانت غامضة وغير دقيقة. واعتبر الفريق الأممي أن انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في المحاكمة العادلة في هذه القضية خطيرة.

وفي وقت سابق، أصدر فريق العمل كلاً من الرأي رقم 2011/64، و الرأي 2009/8، خلص فيهما إلى وجود انتهاكات لحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، المكفولة بموجب المادتين 7 و 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانتهاك الحرية من الاحتجاز التعسفي المحظور بموجب المادة 9 من الإعلان. وأعرب الفريق عن قلقه إزاء هذه الممارسة النمطية لدولة الإمارات كما يتضح في هذين الرأيين، ويشدد على وجوب أن تمتثل الحكومة للقانون الدولي.

اليمن: المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعتمد العديد من توصيات الكرامة

10 مايو/أيار 2024

الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/46/YEM/3

الجمعية العامة

Distr.: General
20 February 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والأربعون
29 نيسان/أبريل – 10 أيار/مايو 2024

موجز ورقات المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن اليمن*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً- معلومات أساسية

1- أحد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21 مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل وتتائج الاستعراض السابق[1]. وهو موجز لمعلومات مقدمة من 30 جهة من الجهات صاحبة المصلحة[2] بشأن الاستعراض الدوري الشامل. ويقدم في شكل موجز نظراً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً- المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة

ألف- نطاق الالتزامات الدولية[3] والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

2- أوصت منظمة العفو الدولية، ومجموعة حقوق الإنسان أولاً، ومجموعة الكرامة، ومؤسسة المجلس العربي، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (ماعت)، وتحالف المنظمات غير الحكومية اليمنية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والوفاء للمشاركة 2، والوفاء للمشاركة 3، والوفاء للمشاركة 7، والوفاء للمشاركة 1، والوفاء للمشاركة 10، قبل بالتصديق على عدد من الاتفاقيات بينها البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونظام روما الأساسي، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4].

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

GE.24-01156 (A)

اعتمدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة العديد من توصيات الكرامة التي أوردتها في تقريرها الموازي بشأن اليمن خلال الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين.

وكانت الكرامة قدمت مساهمة تتضمن لمحة موجزة عن حالة حقوق الإنسان في البلد الذي يشهد حروبًا عدة متداخلة ويعاني جراء انتهاكات صارخة وسط مناخ سائد ومزمن للإفلات من العقاب.

وتطرق الفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل إلى توصيات تتعلق بالجانب التشريعي ومطالبة اليمن بالتصديق على مختلف النصوص الدولية والتعاون بحسن نية مع مختلف آليات الأمم المتحدة.

وأشارت الكرامة إلى الحاجة الملحة إلى تنشيط الجهود الرامية إلى إنشاء آلية دولية حقيقية للتحقيق في الانتهاكات، وتطرقت إلى الهجمات على المدنيين ومنع المساعدات الإنسانية والتعذيب أثناء الاحتجاز والأعمال الانتقامية ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين.

وكان جرى فحص اليمن في مجال حقوق الإنسان من قبل الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للمرة الرابعة يوم الأربعاء 1 مايو/ أيار 2024بحضور وفد حكومي برئاسة أحمد عرمان وزير الشئون القانونية وحقوق الإنسان.

ليبيا: الاحتجاز التعسفي لعبد الرحمن الفرجاني أمام فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

18 مايو/أيار 2024

في 24 أبريل/نيسان 2024، أحالت الكرامة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي قضية عبد الرحمن عبد الجليل محمد الفرجاني، الذي اعتقلته ميليشيا مسلحة تابعة لخليفة حفتر في 27 ديسمبر/كانون الأول 2014 من منزله في حي الليثي بمدينة بنغازي شرق ليبيا.

قاصر وقت اعتقاله

ولمدة عامين تقريبا، احتجز الفرجاني بمعزل عن العالم الخارجي في مركز برسيس (30 كم شرق بنغازي)، وهو مركز احتجاز وتعذيب أنشأه في مايو/أيار 2014 قائد ميليشيا خليفة حفتر، فرج القائم العبدلي، الذي يشغل حاليًا منصب نائب وزير الداخلية في "حكومة" بنغازي. وبعد بضعة أشهر من اعتقال الضحية، أحرق رجال الميليشيات منزل عائلته وأُمر جميع أفراد أسرته بمغادرة المدينة.

نقل الفرجاني إلى سجن الكوفية في بنغازي عام 2016، وتمكن من تلقي بعض الزيارات النادرة من أفراد عائلته وتمكن من الإدلاء بشهادته على المعاملة اللاإنسانية التي تعرض لها والتعذيب الذي تعرض له أثناء الاحتجاز، ولا سيما الصدمات الكهربائية والتعليق المطول الذي ترك آثارًا لاحقة حتى يومنا هذا.

كان الضحية يحتجز باستمرار مع البالغين على الرغم من صغر سنه، ولم توجه إليه أي تهمة أو يحاكم رسميًا، مما يضفي على حرمانه من الحرية طابعًا تعسفيًا بلا شك.

أُلقي عليه القبض في 27 ديسمبر/كانون الأول 2014، ولم يمثل لأول مرة أمام سلطة قضائية مخولة، وهي مدّعٍ عام عسكري محلي، حتى 21 يناير/كانون الثاني 2022، ولم يحاكم منذ ذلك الحين.

وشددت الكرامة في رسالتها لفريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي على أن الدولة الليبية مسؤولة عن تقديم المساعدة الكافية للقاصر، مع مراعاة سنه وحالته، على النحو المنصوص عليه في المادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل.

كما لم تغفل الكرامة كذلك عن الإشارة إلى أن السلطات في بنغازي ملزمة أيضًا باحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ليبيا.

السعودية: خبراء أمميون يدينون السلطات بشأن الاحتجاز التعسفي للأكاديمي المفكر سفر الحوالي ويدعون إلى إطلاق سراحه وإنهاء الأعمال الانتقامية ضد عائلته

21 مايو/أيار 2024

قالت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" :إن الحبس الانفرادي المطول للأكاديمي والمفكر الديني والمعارض سفر بن عبد الرحمن الحوالي دون محاكمة ودون التسهيلات اللازمة لإعاقته يشكل انتهاكات خطيرة، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب أو سوء المعاملة"، وفقًا لبيان صادر عن اللجنة بتاريخ 15 مايو 2024.

يأتي هذا البيان الصحفي في الوقت الذي توصل فيه خبراء لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى قرار بشأن الشكوى التي قدمتها الكرامة ضد المملكة العربية السعودية في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2020 نيابة عن عالم الدين المسنّ. ويعد هذا القرار الملزم خطوة مهمة في حملة مناصرة للإفراج عن سفر الحوالي، بعد تقديم شكاوى عدة إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تكشف تفاصيل الاضطهاد والانتقام الذي تعرض له الباحث وأفراد عائلته .

وفي بيان اللجنة، قال خبير الأمم المتحدة ماركوس شيفر: "تعرض السيد الحوالي لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان على مدى السنوات الست الماضية، بما في ذلك الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والحرمان من الحق في الإجراءات القانونية الواجبة، والحرمان من الحق في الصحة، فضلا عن أعمال التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية."

اعتقل الحوالي البالغ من العمر 76 عاما، في يوليو/ تموز 2018 عقابا له على انتقاده السلمي لولي العهد. ويعاني من إعاقات دائمة ناجمة عن السكتات الدماغية التي أثرت على قدرته على التواصل والحركة والعناية بنفسه. كما أنه يعاني من تعذر الأداء اللفظي المزمن، مما يمنعه من استخدام

عضلات وجهه للتحدث والفهم. وهو غير قادر على الحركة بشكل مستقل ويتطلب وضعه الناجم عن كسر الحوض والفشل الكلوي عناية طبية منتظمة.

ومنذ اعتقاله، احتجز في الحبس الانفرادي وانقطع عن العالم الخارجي لفترات طويلة، مما حرمه من الدعم القانوني والعائلي. واليوم، لا تلوح في الأفق نهاية لاحتجازه التعسفي. وبعد أكثر من ست سنوات، لا تزال قضيته "قيد المراجعة" وفقًا للسلطات. ولفتت الكرامة انتباه الخبراء إلى حقيقة أن السيد الحوالي محتجز بحكم الواقع إلى أجلٍ غير مسمى قبل المحاكمة دون أي رعاية، وهو ما يرقى إلى الإعدام البطيء .

وقال الخبير الأممي السيد شيفر" :إن معاملة السلطات للسيد الحوالي، فضلا عن التأخير في التعرف على مكان وجوده والتأخير القضائي، غير مناسبة وغير مبررة وغير معقولة". ولذلك اعتبرت اللجنة أن السيد الحوالي قد تعرض للاختفاء القسري وأن احتجازه كان تعسفيًا.

وطلبت اللجنة إلى المملكة العربية السعودية أن تعيد النظر على وجه السرعة في قضية السيد الحوالي للإفراج عنه أو على الأقل لضمان حصوله على محاكمة عادلة وعلنية وفقًا للمعايير الدولية. وقال السيد شيفر" :إن اللجنة طلبت أيضًا من الدولة الطرف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن توقف فورًا أي عمل انتقامي ضد السيد الحوالي وأقاربه"، مشددًا على أن "الحيز المدني لانتقاد مؤسسات الدولة هو ركيزة أساسية لمجتمع ديمقراطي."

سجل طويل من الاضطهاد

سفر الحوالي هو عالم دين معروف وعضو في الحركة الإصلاحية السعودية (أو الصحوة الإسلامية). وقد انتقد المثقفون المعاصرون المشاركون في هذه الحركة، التي ظهرت في الخمسينيات، علنًا ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بسبب سياساته .تم استهداف حركة الصحوة في سياق حملة ولي العهد على حرية التعبير ضد علماء آخرين أيضا، بمن فيهم الشخصية الإصلاحية المعروفة سلمان العودة.

يُحتجز المفكر والأكاديمي سفر الحوالي تعسفيًا منذ 12 يوليو/تموز 2018 بعد نشره كتابًا ينتقد فيه خيارات السياسة الدولية لولي عهد السعودية محمد بن سلمان، ويقدّم توصيات بشأنها.

وفي الفترة من 11 إلى 13 يوليو/تموز، ألقت السلطات القبض على سفر الحوالي وأبنائه عبد الله وعبد الرحمن وإبراهيم وعبد الرحيم، وكذلك شقيقه سعد الله .وقد عوقب أقارب الحوالي بشكل جماعي من خلال مقاضاتهم من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة لرفضهم التنديد بآرائه السياسية والدينية.

في أوائل عام 2023، ضاعفت محكمة الاستئناف السعودية أحكام السجن على العديد من أقارب الحوالي انتقامًا لدعمهم المستمر لسجين الرأي، حيث قررت محكمة الاستئناف تغليظ عقوبة سعد الله الحوالي شقيق الدكتور سفر الحوالي من 4 سنوات إلى 14 سنة. كما قررت تغليظ العقوبة بحق أبناء الحوالي: عبد الرحمن الحوالي من 7 سنوات إلى 17 سنة، وعبد الله الحوالي من 6 سنوات إلى 16 سنة، وعبد الرحيم الحوالي من 6 سنوات إلى 15 سنة.

وقال مدير الكرامة المحامي رشيد مصلي: "تهدف السلطات السعودية، من خلال فرض عقوبات أشد في محكمة الاستئناف، إلى ردع ضحايا المحاكمات الجائرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة عن ممارسة حقهم في الاستئناف، كجزء من سياسة ممنهجة لمعاقبة أي شكل من أشكال انتقاد السلطات الملكية"، وأضاف: "بما أن المحاكم تخضع للسيطرة المباشرة للسلطات الملكية، فإن الاستئناف ضد قرار المحكمة الجزائية المتخصصة هو في الأساس استئناف ضد قرار الحاكم، وبالتالي تشديد الأحكام لمعاقبة ما تعتبره السلطات إهانة لها."

استمرار الرفض السعودي للامتثال لطلبات الأمم المتحدة بالإفراج

ومنذ اعتقال المفكر الإسلامي الحوالي وأقاربه، قدمت الكرامة العديد من الشكاوى والنداءات العاجلة التي دفعت خبراء الأمم المتحدة إلى المطالبة مرارًا وتكرارًا بالإفراج العاجل عنه.

وفي حين طالبت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كإجراء عاجل بالإفراج الفوري عن سفر الحوالي في مناسبات متكررة منذ تقديم الشكوى، فقد أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأيًا في يونيو/ حزيران 2023، دعا من خلاله خبراء الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى الإفراج الفوري عن الباحث وحثوا الحكومة على "ضمان عدم تعرض أقارب السيد الحوالي لأي أعمال انتقامية بسبب أنشطته أو لممارسة حقوقهم."

كما قال خبراء الفريق العامل إنهم "قلقون للغاية من أن السيد الحوالي لا يزال محتجزًا لأكثر من أربع سنوات بعد اعتقاله، لا سيما أنه شخص من ذوي الإعاقة". وشدد الخبراء على أنه منذ اعتقاله حرم من الاتصال المنتظم بأسرته ولم تتح له إمكانية الحصول على تمثيل قانوني. ولذلك، حثوا السلطات على "اتخاذ تدابير لتسهيل الاتصال بين السيد الحوالي وأسرته ومحاميه."

من خلال تقديم شكوى إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أحالت الكرامة القضية إلى أقوى الإجراءات المتاحة على مستوى الأمم المتحدة، حيث قبلت المملكة العربية السعودية اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تتيح للضحايا تقديم الشكاوى الفردية. وعندما يقع الأشخاص المستضعفون بشكل خاص ضحايا للاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، يمكن لممثلي الضحية أن يطلبوا التدخل العاجل من خلال "تدابير الطوارئ"، نظرًا لحالة الضحية العاجلة.

بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن مطالبة السلطات السعودية باتخاذ تدابير عاجلة حتى قبل فحص وقائع القضية. وبموجب المادة 4 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يجوز لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن تطلب من الدولة الطرف اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع إلحاق ضرر لا يمكن جبره بصاحب البلاغ إذا استمر احتجازه أثناء نظر اللجنة في القضية.

وعلى هذا الأساس، طلبت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من السلطات السعودية "الترتيب للإفراج الفوري عن الحوالي. ويجب أن يضمن هذا الإفراج سلامته واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب أي ضرر محتمل، كما يجب على الدولة أيضا ضمان حصول سفر الحوالي على الرعاية الطبية المناسبة في المنزل أو في منشأة طبية أخرى من اختياره.

واستنادًا إلى هذا القرار، ستواصل الكرامة الضغط على السلطات السعودية للإفراج عن سفر الحوالي، المعترف به الآن كشخص من ذوي الإعاقة يحتاج إلى رعاية خاصة، فضلًا عن كونه أيضًا ضحية للاحتجاز التعسفي كشكل من أشكال العقاب لمجرد تعبيره السلمي عن آرائه.

المغرب: إحالة قضية المحامي محمد زيان إلى الفريق الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي

23 مايو/أيار 2024

في 14 مايو/ أيار 2024، قدمت الكرامة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي حالة السيد محمد زيان (81 عاما)، وزير حقوق الإنسان السابق والرئيس السابق لنقابة المحامين في الرباط، مؤسس الحزب الليبرالي المغربي، المسجون منذ 18 شهرًا في سجن العرجات .

أُلقي القبض على السيد زيان في 21 نوفمبر /تشرين الثاني 2022، وحكمت عليه محكمة الاستئناف في الرباط بالسجن لمدة ثلاث سنوات في 11 تهمة غير ذات صلة .

التدابير المؤقتة التي اتخذتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

هذا هو الإجراء الثاني الذي تقدمه الكرامة إلى آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وكانت الكرامة قد أرسلت بلاغًا أوليًا مؤرخًا في 24 فبراير/ شباط 2024 إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التي دعت بدورها الدولة الطرف في 28 فبراير/ شباط إلى اعتماد تدابير مؤقتة عاجلة، لا سيما من خلال تعديل الحكم .

وبالنظر إلى تزايد انتهاكات الحقوق الأساسية للسيد زيان والأعمال الانتقامية التي يتعرض لها لأسباب سياسية، قررت الكرامة، بتكليف من عائلته، أن تعرض قضيته أيضًا على الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي من أجل الاعتراف بالطبيعة التعسفية لحرمانه من الحرية .

السيد زيان، ضحية أعمال انتقامية

السيد زيان، الوزير المنتدب السابق لدى الوزير الأول المكلف بحقوق الإنسان والمحامي والنقيب السابق لنقابة المحامين في الرباط، كان على الدوام مدافعًا عن الحقوق والحريات الأساسية في بلده. وفي هذا الصدد، دافع عن العديد من سجناء الرأي أمام المحاكم المغربية وقدم معلومات إلى آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية بما في ذلك الكرامة.

وشددت الكرامة في طلبها على ضرورة قيام خبراء الفريق العامل بفحص جميع انتهاكات حقوق السيد زيان وحرياته الأساسية في جميع مراحل الإجراءات الداخلية في ضوء انتقاده للأجهزة الأمنية في البلاد كمدافع عن حقوق الإنسان ومعارض سياسي، مما عرضه لأعمال انتقامية وترهيب من قبل أجهزة أمن الدولة .

وأُشير أيضا إلى أن بعض التهم الموجهة إليه، بما فيها التهم الأخيرة التي أثيرت بعد سجنه، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأنشطته السلمية كمعارض سياسي. وتنبع التهم الأخرى من ممارسات وثقها المجتمع المدني وخبراء مستقلون من الأمم المتحدة، تتمثل في استخدام الاتهامات الجنسية من قبل أجهزة الاستخبارات لتشويه سمعة المعارضين السياسيين والصحفيين وغيرهم من النشطاء السلميين والتشهير بهم .

الحرمان التعسفي من الحرية دون أساس قانوني

ويعتبر حرمان السيد زيان من حريته تعسفيًا بالمعنى المقصود في القانون الدولي، على الرغم من أنه يمتثل للقانون المحلي، إذا ثبت أنه "غير مناسب وغير عادل وغير متوقع وغير معقول وغير متناسب، وبالتالي يتعارض مع الضمانات القضائية الأساسية ."

وفي حالة السيد زيان، ألقي القبض عليه في نفس اليوم الذي أصدرت فيه محكمة الاستئناف في الرباط حكمها غيابيًا في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، دون إصدار أمر إحالة في الجلسة. ويشكل هذا الإغفال الأساسي انتهاكًا صارخًا للإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة 392 من قانون الإجراءات الجنائية المغربي .

كما أن إحالة أمر احتجاز صادر عن النائب العام إلى محامي السيد زيان، بعد ثمانية أيام من اعتقاله، من أجل تبرير اعتقاله لاحقًا، يشكل أيضًا انتهاكًا للأحكام الدستورية للمادة 23، فضلا عن متطلبات الإجراءات الجنائية المغربية، التي تتطلب صراحة أسبابًا دقيقة وشفافة لأي إجراء من تدابير الحرمان من الحرية.

لذلك؛ ليس هناك شكٌّ في أن اعتقال واحتجاز السيد زيان، دون الامتثال لمتطلبات القانون، يدل على عدم وجود أساس قانوني لحرمانه من الحرية. وعلاوةً على ذلك، فإن الغياب التام للصلة بين مختلف التهم الموجهة إلى السيد زيان، إلى جانب عدم وجود وصف واضح ودقيق لوقائع الإدانة، يشير إلى الطبيعة السياسية للقضية.

وعلى الفور تم حبس زيان احتياطيًا على الرغم من أنه بدا حرًا أثناء محاكمته ولم يشكل أي تهديد. وعلى الرغم من أن الاحتجاز ينبغي أن يكون الاستثناء وليس القاعدة، وينبغي أن يؤمر به لأقصر فترة ممكنة، فإن السلطات لم تبدِ أي تردد في احتجازه على الرغم من سنّه وصحته الضعيفة.

وعلى الرغم من قرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الذي دعا السلطات إلى ضمان مراجعة الحكم الصادر ضده على وجه السرعة كإجراء احترازي، فقد صدر بحق السيد زيان أمر احتجاز جديد في 7 مارس/آذار من هذا العام، استنادا إلى تهم جديدة وزائفة بنفس القدر.

انتهاك الحقوق الأساسية للسيد زيان

أكدت الكرامة، في رسالتها إلى خبراء الأمم المتحدة، أن حرمان زيان من حريته ينبع مباشرة من ممارسته السلمية لحقوقه الأساسية، ولا سيما حقه في التعبير عن آرائه بحرية، سواء كمحامٍ أو مدافع عن حقوق الإنسان أو شخصية سياسية أو زعيم حزب معارض .

ويتضح ذلك من خلال المصطلحات الغامضة المستخدمة لوصف بعض الأفعال المجرمة، مثل "نشر معلومات كاذبة" بسبب انتقاده للانتهاكات التي ارتكبتها السلطات الأمنية في بلده .

كما ثبت أن السيد زيان لم يحصل على ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة.

وذكرت الكرامة بأن الحق في حضور محاكمته والدفاع عن نفسه ينتهك عندما لا يتم إخطاره هو أو محاميه بانتظام بتاريخ ومكان الجلسات وضمان عدم استبعاده دون مبرر من الإجراءات. وفي هذه القضية، لم تتبع إجراءات الاستدعاء إلى المحكمة، مما يوحي بأن السلطات كانت تسعى عمدًا إلى استبعاد السيد زيان من المحاكمة من أجل محاكمته غيابيًا والحكم عليه بالسجن .

وشددت الكرامة على أن التجاوزات العديدة للحق في محاكمة عادلة التي لوحظت في كل مرحلة من مراحل الإجراءات تظهر بوضوح عدم استقلالية ونزاهة القضاة والادعاء في القضية التي أدت إلى حرمانه التعسفي من الحرية .

وأخيرًا، كان الدافع وراء الإجراء برمته في قضية السيد زيان هو نية الانتقام منه بسبب وضعه كمعارض سياسي ومحام مشارك في الدفاع عن حقوق الإنسان. وقد أظهرت الكرامة ذلك أيضًا في

مراسلاتها للخبراء، مشيرةً إلى أن هذا الدافع الانتقامي من جانب السلطات أدى إلى إنكار صارخ لحقه في المساواة أمام القانون .

ومع ذلك، فإن الاضطهاد القضائي الذي هو ضحية له يبين بوضوح الإرادة السياسية للسلطات لقمع أي ميل للتعبير عن المعارضة السياسية أو انتقاد التجاوزات والانتهاكات التي يرتكبها مسؤولو الأمن في البلاد .

لكل هذه الأسباب، دعت الكرامة خبراء الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى الاعتراف بالطبيعة التعسفية لحرمان السيد محمد زيان من الحرية وحث السلطات المغربية على إطلاق سراحه.

فلسطين: تتواصل المجازر المروعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في غزة

26 مايو/أيار 2024

رغم قرار محكمة العدل الدولية الذي يطالب إسرائيل بالوقف الفوري لهجومها العسكري على رفح، تتواصل المجازر المروعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في غزة آخرها قصف خيام النازحين في تل السلطان غرب رفح مساء الأحد 26 مايو/أيار 2024 ما أدى لسقوط عشرات القتلى والجرحى.

وكانت محكمة العدل الدولية أمرت بناءً على طلب قدمته جنوب أفريقيا لتعديل أمر المحكمة الصادر في 28 آذار/مارس 2024 بإصدار مزيد من التدابير المؤقتة الإضافية في سياق اتهام إسرائيل بانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية في غزة.

بدوره، قال أمين عام الأمم المتحدة إن قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، وإنه سيحيل الإخطار بالتدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة بشأن العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة إلى مجلس الأمن.

المغرب: تدهور حالة المحامي المعتقل والوزير السابق لحقوق الإنسان محمد زيان

28 مايو/أيار 2024

تظهر مشاهد مصورة نشرتها جريدة الحياة اليومية تدهور حالة المحامي المعتقل والوزير السابق لحقوق الإنسان محمد زيان أثناء نقله إلى المحكمة لحضور جلسة محاكمة بتهم ملفقة، كجزء من الأعمال الانتقامية التي تمارسها السلطات المغربية ضده على خلفية نشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان .

وكانت الكرامة راسلت بشأنه العديد من الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، آخرها مخاطبة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي تطلب منه الاعتراف بالطبيعة التعسفية للضحية المسجون منذ 18 شهرًا في سجن العرجات .

وأُلقي القبض على السيد زيان في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وحكمت عليه محكمة الاستئناف في الرباط بالسجن لمدة ثلاث سنوات في 11 تهمة غير ذات صلة.

السعودية: إطلاق سراح الباحث السياسي أحمد بن عبدالرحمن الصويان

4 يونيو/حزيران 2024

أفادت مصادر موثوقة بأن السلطات السعودية أطلقت سراح الكاتب والباحث السياسي أحمد بن عبدالرحمن الصويان بعد نحو سبع سنوات من الاعتقال التعسفي على خلفية قضايا رأي.

الصويان أحد أبرز معتقلي الرأي في السعودية، وعمل رئيسًا لمجلس إدارة مجلة البيان ورئيسًا لرابطة الصحافة الإسلامية، واعتقل في 20 سبتمبر/أيلول 2017، وحكم عليه في سبتمبر 2020 بالسجن ثلاث سنوات بتهم تتعلق بحرية التعبير، لكنه ظل رهن الاحتجاز حتى أطلق سراحه أخيرًا .

تطالب الكرامة مجددًا بإطلاق معتقلي الرأي كافة وتبييض السجون من المعتقلين السياسيين وقادة الرأي الذين أمضى بعضهم سنوات طويلة وصدرت بحق العديد منهم قرارات من الفريق الأممي العامل المعني بالاحتجاز التعسفي تؤكد الطابع التعسفي لاعتقالهم.

تونس: وزير العدل الأسبق البحيري ضحية الملاحقات القضائية والقمع

7 يونيو/حزيران 2024

تتابع الكرامة وجمعية ضحايا التعذيب في تونس (AVTT) بقلق بالغ استمرار أعمال القمع والملاحقات القضائية التي تمارسها السلطات في تونس ضد المعارضين السياسيين بصفة عامة وقيادات حركة النهضة بصفة خاصة، حيث عقدت المحكمة الابتدائية في تونس العاصمة جلسة محاكمة لوزير العدل الأسبق ونائب رئيس حركة النهضة نور الدين البحيري الثلاثاء 5 يونيو/حزيران على خلفية تدوينة على منصة فيسبوك.

وأفادت زوجة البحيري المحامية سعيدة العكرمي أن المحكمة وجهت إليه تهمة "الاعتداء، المقصود منه تبديل هيئة الدولة وحمل السكان بعضهم على مهاجمة بعض بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي" وهو الأمر الذي تصل عقوبته إلى الإعدام.

وأفادت العكرمي أن "البحيري الذي يقبع في السجن منذ 13 فبراير/شباط 2023، يُحاكم اليوم على خلفية تدوينة أثبت الخبير الذي عيّنته المحكمة أنها غير موجودة."

وكان القضاء التونسي أصدر أمراً جديداً بسجن البحيري، على خلفية قضية أخرى تُعرف بملف "منح جنسية الدولة لأجانب متورطين بقضايا إرهاب."

جلسة المحاكمة

خلال جلسة المحاكمة، استهلّ الوزير السابق البحيري حديثه أمام المحكمة بالتذكير ببدايات ملاحقته، مشيرًا إلى ما تعرض إليه من انتهاكات لحقوقه الطبيعية، بدءًا من تفتيش منزله بدون إذن قانوني ثم الاعتداء عليه بالضرب والسحل والجر أمام عائلته، مذكرا بتعرضه للتعذيب لدى باحث البداية، الأمر الذي أدى إلى حدوث كسر بعظم الكتف وجروح وندوب على أطرافه، وحمّل القضاء المسؤولية القانونية والأخلاقية في شخص قاضي التحقيق القاضي المعزول زهير بن عبد

الله الذي رغم ما رآه من آثار تعذيب ظاهرة وطلب المحامين معاينة التعذيب الظاهر للعيان إلا أنه رفض التحقيق في ذلك، واكتفى بإصدار بطاقة إيداع ضده بسجن المرناقية.

وتدخل الدفاع المكون من أكثر من 70 محاميا ليشير إلى الإخلالات الإجرائية التي رافقت التتبع من بدايته، وفشل السلطات في إثبات أي جريمة ضده، مؤكدًا بأن السلطة التي فشلت في إثبات ارتكاب البحيري جريمة رغم اختطافه وإخفائه قسريا خارج نطاق القانون اعتمادًا على مقولة الأمن العام استنادا إلى قانون الطوارئ خلال أواخر 2021 فشلت اليوم أيضا في إثبات مسّ البحيري بأمن الدولة في هذه القضية.

بدورها، قررت هيئة الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس حجز ملف القضية، وذلك للنظر في تحديد موعد الجلسة القادمة ومختلف الطلبات التي تقدم بها فريق الدفاع عنه .

نشاط الكرامة

في وقت سابق، كانت السلطات التونسية اعتقلت السيد البحيري في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021 ثم أطلقت سراحه مساء الاثنين 7 مارس 2022، بعد 67 يوما من الاحتجاز، فيما كانت الكرامة وجمعية ضحايا التعذيب في تونس راسلتا بشأنه خبراء الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان.

وكان البحيري قضى معظم مدة الاحتجاز التعسفي السابق في مستشفى بنزرت من دون توجيه أي تهمة له، ثم أطلق سراحه إثر تدهور حالته الصحية، قبل أن يعتقل مجددًا في 13 فبراير/ شباط 2023 ويظل رهن الاحتجاز حتى اللحظة.

وفي 6 يناير/ كانون الثاني 2022، قدمت الكرامة وجمعية ضحايا التعذيب في تونس (AVTT) وصوت الحرية (Free Voice) ومنظمة تحالف الحرية والكرامة (AFD International)، قدمت، شكوى إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب بشأن قضية السيد نور الدين البحيري إلى جانب السيد فتحي البلدي، مستشار وزارة الداخلية السابق، كونهما ضحايا المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة أثناء اعتقالهما في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021 من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.

وفي وقت لاحق، قامت الكرامة وجمعية ضحايا التعذيب في تونس (AVTT) وصوت الحرية (Free Voice) ومنظمة تحالف الحرية والكرامة (AFD International) بمخاطبة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD)، بشأن وضع السيد نور الدين البحيري، والمستشار السابق لوزارة الداخلية السيد فتحي البلدي. وُضع هذان المواطنان بشكل تعسفي رهن الإقامة الجبرية منذ اعتقالهما العنيف في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021 من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.

نظام سلطوي قمعي

في 25 يوليو/ تموز 2021، أقال الرئيس التونسي، قيس سعيد، رئيس الحكومة، وعلق جميع أنشطة البرلمان ورفع الحصانة عن البرلمانيين على أساس تفسير خاطئ للمادة 80 من الدستور. فضلاً عن ذلك، وفي انتهاك للدستور، أعلن أنه سيتولى جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بمساعدة رئيس الحكومة والوزراء الذين سيعينهم شخصيًا.

وأعقبت ذلك سلسلة من الانتهاكات للحريات الفردية والجماعية، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية وفرض الإقامات الجبرية غير القانونية لنواب وكبار المسؤولين، من قضاة وسياسيين، كما زاد عدد حالات الإقالة بقرارات رئاسية، واستمر منذ 25 يوليو 2021، مما أثر على عدد من كبار المسؤولين الإداريين والقضائيين، بعضهم وُضع قيد الإقامة الجبرية بقرار إداري بسيط.

والسيد البحيري قضى حياته مناضلاً ضد الاستبداد السياسي في بلاده، وتعرض بسبب ذلك للاعتقال على يد السلطات المتعاقبة، حيث اعتقل سنة 1987 من طرف نظام بورقيبة، واعتقل سنة 1990 في عهد الديكتاتور زين العابدين بن علي، واختطف يوم 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021 في ظل حكم قيس سعيد وبقي محتجزًا مدة 67 يوما بقسم الانعاش بمستشفى بوقطفة ببنزرت ثم اعتقل مرةً أخرى في فبراير/ شباط 2023، ولا يزال رهن الاحتجاز حتى اللحظة.

فلسطين: على جميع الدول أن تحذو حذو 146 دولة عضو في الأمم المتحدة وتعترف بدولة فلسطين

10 يونيو/حزيران 2024

قال خبراء أمميون في مجال حقوق الإنسان إنه يجب على جميع الدول أن تحذو حذو 146 دولة عضو في الأمم المتحدة وتعترف بدولة فلسطين وتستخدم جميع الموارد السياسية والدبلوماسية المتاحة لها في سبيل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة.

وأضاف الخبراء الأمميون في بيان "إن هذا الاعتراف هو إقرار مهم بحقوق الشعب الفلسطيني ونضاله ومعاناته في سبيل الحرية والاستقلال". وأكدوا ضرورة أن تكون فلسطين قادرة على التمتع بتقرير المصير الكامل، بما في ذلك القدرة على الوجود وتحديد مصيرها والتطور بحرية كشعب يتمتع بالسلامة والأمن.

مصر: تقرير الكرامة أمام اللجنة الفرعية للاعتماد يؤكد أن خفض تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان ضروري لتعزيز العدالة والمصداقية

10 يونيو/حزيران 2024

قدمت الكرامة تقرير متابعة إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) لحث لجنته الفرعية المعنية بالاعتماد (SCA) على خفض تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر .(NCHR) ويسلط التقرير الضوء على فشل المجلس القومي لحقوق الإنسان في معالجة افتقاره إلى الاستقلال عن الحكومة وعدم فعاليته في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويأتي تقرير الكرامة في أعقاب قرار اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بمنح المجلس القومي لحقوق الإنسان تأجيلا لمدة عام واحد لتصحيح هذه القضايا الحرجة. على الرغم من تصنيفه في البداية من قبل المجلس الأعلى لحقوق الإنسان في عام 2018، مما يشير إلى استقلاليته وفعاليته، فقد تعرض لانتقادات من الكرامة لكونه مجرد واجهة للحكومة لإخفاء سجلها المقلق في مجال حقوق الإنسان. أدى الانحياز الوثيق للمجلس القومي لحقوق الإنسان لصالح الحكومة إلى تقويض قدرته على التحقيق المحايد في انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، كما أبرز تقرير الكرامة.

أداة علاقات عامة للحكومة للتغطية على سجلها الكئيب في مجال حقوق الإنسان

في عام 2023، رددت اللجنة مخاوف المجتمع المدني بشأن عدم فعالية المجلس القومي لحقوق الإنسان، لا سيما في "معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز وظروف السجن، ووضع المدافعين عن حقوق الإنسان، والحق في محاكمة عادلة والإجراءات القانونية الواجبة، وحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات."

ويرجع هذا القصور الخطير إلى عدم استقلالية المجلس القومي لحقوق الإنسان عن الحكومة، وخاصة السلطة التنفيذية، مما يمنعه من التحقيق بحرية في قضايا حقوق الإنسان الحساسة في مصر دون تدخل. سلطت الكرامة الضوء على أنه منذ إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر/ أيلول 2021 من قبل الرئيس الجنرال عبد الفتاح السيسي، استخدمت الحكومة التي يقودها الجيش المجلس القومي لحقوق الإنسان كأداةٍ أخرى للتغطية على سجله السيء في مجال حقوق الإنسان.

وبتصفح موقع المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي يتضمن بيانات صحفية تشيد بالسلطات التنفيذية لالتزامها بحقوق الإنسان، يمكن للمرء أن يرى بوضوح الافتقار إلى الاستقلالية. إن تصور المجلس القومي لحقوق الإنسان كهيئة تابعة للحكومة لا يشاركه فيه المجتمع المدني المستقل فحسب، بل يبدو أيضا أنه فهمُ الحكومة للمجلس القومي لحقوق الإنسان، ووجهة نظر المجلس القومي لحقوق الإنسان عن نفسه.

يقول مدير الكرامة رشيد مصلي: "لن تفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مصر بولايتها أبدًا إذا ظلت هيئة حكومية تعتمد على موافقة السلطة التنفيذية"، داعيًا مصر إلى "تعديل قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان لمنحه الاستقلال وفقا لمبادئ باريس والسماح له بأن يصبح رقيبا فعالا وليس ذراعا للدولة."

لا تحسن في الأفق

في تقريرها الصادر في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2023، حثت الهيئة المجلس القومي لحقوق الإنسان على "تعزيز جهوده للتصدي لجميع انتهاكات حقوق الإنسان" و"ضمان إتاحة مواقفه بشأن هذه القضايا علنا، لأن ذلك سيساهم في مصداقية المؤسسة وإمكانية الوصول إليها لجميع الناس في مصر."

ومع ذلك، لا يزال الافتقار إلى الاستقلالية والفعالية، مما يعوق بشدة قدرة المجلس القومي لحقوق الإنسان على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ورصدها وفقا لمبادئ باريس.

لا يزال المجلس القومي لحقوق الإنسان متحالفا مع الحكومة التي يقودها الجيش في مصر، كما يتضح من بيان صحفي هنأ فيه المجلس القومي لحقوق الإنسان المصريين على "ثورة 30 يونيو". ويشير ذلك إلى الانقلاب العسكري في يونيو/حزيران – يوليو/تموز 2013، مما أدى إلى أزمة غير مسبوقة في مجال حقوق الإنسان مع أكثر من 60,000 سجين سياسي.

ويؤكد هذا البيان فقط انحياز المجلس القومي لحقوق الإنسان الواضح لصالح الحكومة التي يقودها الجيش، والتي شنت حملة قمع شرسة ضد المعارضين السياسيين من جميع التيارات

السياسية، مما أدى إلى الاحتجاز التعسفي لعدد قياسي من المواطنين المصريين للاشتباه في تعاطفهم أو انتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين.

وشددت الكرامة على أن ضحايا حملة القمع هم بالتحديد من هم في أمس الحاجة إلى مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تتمتع بسمعة مثالية في الحياد. وينبغي أن تكون المؤسسة متاحة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عن آرائهم السياسية الحقيقية أو المتصورة.

وتفتقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى القدرة على التعامل بفعالية ونزاهة مع شكاوى التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. هذا الاستنتاج مستمد من تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان نفسه المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، والذي وجد أن "الأغلبية الساحقة" من مزاعم التعذيب التي أدلى بها الضحايا لا أساس لها من الصحة.

إن النتائج التي توصل إليها المجلس القومي لحقوق الإنسان أكثر إثارة للقلق بالنظر إلى أن لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قد وثقت التعذيب على نطاق واسع ومنهجي في مصر، في حين تواصل جماعات حقوق الإنسان الدولية والمحلية المستقلة الإبلاغ عن تفشي التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

إن التناقض الصارخ بين تقارير عائلات المعتقلين والمنظمات الحقوقية الدولية من جهة، وتقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان من جهة أخرى، يسلط الضوء على عدم استقلالية المؤسسة في واحدة من أهم وظائفها: زيارة السجون.

التقليل من مكانة المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري: ضرورة للمصداقية والعدالة

وشددت الكرامة على أن بيانات المجلس القومي لحقوق الإنسان في تقريرها الموازي إلى لجنة مناهضة التعذيب تظهر افتقارًا مقلقًا للاستقلالية، مما يعرض للخطر سلامة ضحايا التعذيب الذين يحيلون قضاياهم إليه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على الوضع "أ" من شأنه أن يعطي أصحاب المصلحة انطباعًا خاطئًا بأن المركز الوطني لحقوق الإنسان مستقل، وأنه يمكنهم الاعتماد على معلوماته المتحيزة وغير الدقيقة.

وهكذا، تظهر تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان مخاطر منح الوضع "أ" لمؤسسة غير مستقلة لحقوق الإنسان، والسماح للمجلس القومي لحقوق الإنسان بالاحتفاظ بالوضع "أ" من شأنه أن يضر بالمصريين ويقوض عملية المراجعة التي تقوم بها الهيئة.

وفي الختام، شددت الكرامة على أن خفض مستوى المجلس القومي لحقوق الإنسان ليس أمرًا بالغ الأهمية فقط للمجتمع المدني والضحايا الذين يسعون إلى تحقيق العدالة، بل ضروري أيضًا لضمان مصداقية نظام التصنيف العالمي في مصر والعالم.

ما هي الخطوة التالية؟

ستقوم اللجنة الفرعية للاعتماد بمراجعة المجلس القومي لحقوق الإنسان خلال دورة سبتمبر-أكتوبر 2024، بناء على المعلومات المقدمة من المؤسسة والمنظمات غير الحكومية.

بعد المراجعة، قد تقرر اللجنة منح تأجيل لمدة عام آخر أو تخفيض التصنيف أو الحفاظ على الحالة "أ."

السعودية: الاحتجاز التعسفي لبسام الجلادي ومحمد الوادعي أمام الفريق العامل بالأمم المتحدة

11 يونيو/حزيران 2024

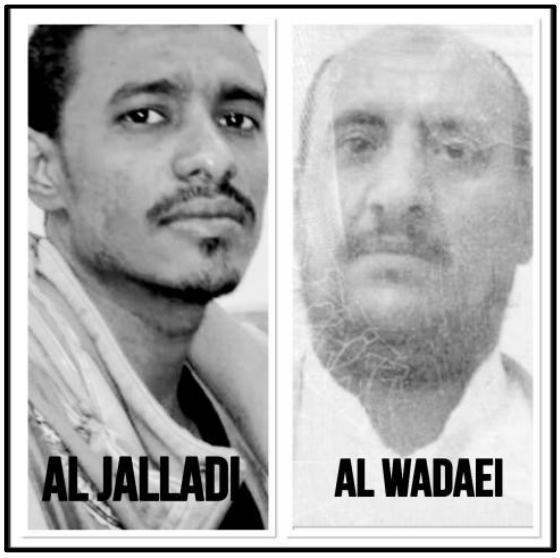

في 31 مايو/أيار 2024، قدمت الكرامة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي وضع بسام الجلادي ومحمد الوادعي، وهما مواطنان يمنيان احتجزتهما السلطات السعودية تعسفيًا.

بسام الجلادي شاب يمني سلّمته بلاده إلى السعودية

في 27 مايو/أيار 2019، اعتقل جنود من الجيش اليمني الشاب بسام الجلادي أثناء قيامه بإجراءات إدارية في محافظة المهرة، حيث احتجز في البداية في سجن للشرطة العسكرية في المهرة، ثم جرى تسليمه دون أي إجراء قانوني ودون إبلاغ عائلته، إلى المملكة العربية السعودية في بداية يونيو/حزيران 2019. أفاد لاحقا أنه احتجز في سجن عسير في أبها، ثم نقل إلى سجن ذهبان المركزي في مارس/آذار 2022، حيث يُحتجز حاليا.

لأكثر من أربعة أشهر، احتجز الجلادي بمعزل عن العالم الخارجي وحرم من أي اتصال بالعالم الخارجي. لم يُسمح له بإجراء أول مكالمة هاتفية قصيرة وإبلاغ عائلته بوضعه إلا في سبتمبر/أيلول 2019، عندما كان محتجزا في سجن عسير في أبها.

انقطعت أخباره عن عائلته، التي لم تسمع عنه منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022، لكنها علمت مؤخرًا من أقارب معتقلين يمنيين آخرين في المملكة العربية السعودية أن الجلادي قد حكم عليه بالسجن لمدة 36 عاما من قبل المحكمة الجزائية السعودية المتخصصة بسبب تهم مزعومة، كان قد اعتقل بسببها سابقًا في اليمن ثم أطلقت النيابة العامة اليمنية سراحه لعدم ثبوتها.

اعتُقل الجلادي في اليمن في مارس/آذار 2016 من قبل "قوات الحزام الأمني" – وهي ميليشيا تدعمها وتمولها الإمارات العربية المتحدة في جنوب البلاد – على أساس أنه ينتمي إلى منظمة إرهابية وتعرض للتعذيب الشديد. وأطلق سراحه لاحقا في فبراير/شباط 2019.

الوادعي اعتقل بسبب منشورات

اعتقلت قوات الأمن السعودية محمد الوادعي، وهو داعية ورجل أعمال يمني، في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2022 عند معبر الوديعة الحدودي بينما كان في طريقه إلى المملكة العربية السعودية، حيث يحمل تصريحَ إقامة رسمياً. منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وهو محتجز في سجن الطرفية في بريدة .

واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشهر تقريبا، قبل أن يسمح له بإجراء مكالمة هاتفية قصيرة مع أسرته. ولم يعلم أنه يحاكم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية إلا عندما مثل لأول مرة بعد عام أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. واتهم بإعادة نشر منشورات على حسابه على فيسبوك تتعلق بالخلاف الذي طرأ بين السعودية وتركيا في أعقاب مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده في إسطنبول في أكتوبر 2018.

في 14 مايو/ أيار 2024، حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن لمدة 19 عاما لهذا الفعل وحده.

الكرامة تشدد على الطابع التعسفي لاحتجازهما

بالنيابة عن عائلتي الجلادي والوادعي، أحالت الكرامة وضع المواطنين اليمنيين إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي حتى يتسنى له دعوة السلطات السعودية إلى إطلاق سراحهما.

وسلطت الكرامة الضوء على طلب الحصول على رأي يؤكد الطبيعة التعسفية لاحتجازهما وإدانتهما من قبل محكمة خاصة مكلفة بتطبيق قوانين قمعية وقاتلة للحريات.

وذكرت الكرامة بالقلق الذي أعرب عنه مختلف خبراء الأمم المتحدة بشأن هذه القوانين، مشيرة إلى أن السلطات السعودية لا تتوانى عن اللجوء إليها في محاولة لتبرير إدانة الأعمال المتعلقة بحرية التعبير والرأي، كما هو الحال في هذه الحالة.

وذكرت الشكوى أن المواطنين اليمنيين حرموا من الضمانات الإجرائية، مما يشكل انتهاكا لحقهما في محاكمة عادلة ويجعل حرمانهما من الحرية تعسفيًا.

وشددت الكرامة على أن الضحيتين وُضعتا خارج حماية القانون قبل أن تحكم عليهما محكمة متحيزة تحت إشراف وزير الداخلية بعقوبات غير متناسبة.

كما شددت الكرامة على المسؤولية المشتركة للمملكة العربية السعودية واليمن عن تسليم الجلادي خارج نطاق القضاء واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي، مشيرة إلى أنهما حدثا خارج أي إطار قانوني.

إن حقيقة تسليم الجلادي للسعودية دون أي إمكانية للطعن في قانونية هذا القرار بموجب اتفاق واضح بين البلدين وعلى الرغم من وجود خطر مثبت للتعذيب والاحتجاز التعسفي ينطوي أيضا على مسؤولية الحكومة اليمنية.

لهذه الأسباب، دعت الكرامة خبراء الفريق العامل إلى الاعتراف بالمسؤولية المشتركة لليمن والمملكة العربية السعودية والطبيعة التعسفية لاحتجاز الضحيتين، داعية السلطات السعودية إلى إطلاق سراحهما فورًا.

فلسطين: مذبحة في مخيم النصيرات

15 يونيو/حزيران 2024

أدان أحد عشر خبيرًا أمميًا مستقلًا بشدة المذبحة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بمساعدة أمريكية مباشرة في غزة خلال عمليتها في مخيم النصيرات لإنقاذ رهائن، "وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 274 فلسطينياً، من بينهم 64 طفلاً و57 امرأة، وإصابة ما يقرب من 700 آخرين."

واعتبر الخبراء استخدام إسرائيل الغادر لشاحنة إنسانية في عملية النصيرات بمثابة جريمة حرب، مؤكدين أن عدد القتلى الكبير في العملية "يؤكد استهتار إسرائيل الصارخ بحياة الفلسطينيين"، وشددوا على أنه "لا توجد حياة تساوي أكثر من حياة أخرى ."

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمساعدة جنود أجانب اقتحمت في 8 يونيو/حزيران، مخيم النصيرات متنكرين على أنهم نازحون وعمال إغاثة في شاحنة إنسانية، وداهمت تلك القوات المنطقة بعنف، واعتدت على الأهالي بهجمات برية وجوية مكثفة، ونشرت الرعب والموت واليأس."

وقال الخبراء الأمميون: "إن ارتداء ملابس مدنية للقيام بعملية عسكرية يشكل غدرا، وهو أمر محظور تماما بموجب القانون الدولي الإنساني، وهو بمثابة جريمة حرب، وإن هذه التكتيكات تضع عمال الإغاثة وإيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها في خطر أكبر وتكشف عن مستوى غير مسبوق من الوحشية في الأعمال العسكرية الإسرائيلية."

وأشاروا إلى أن الفرصة أتيحت لإسرائيل لتحرير الرهائن دون إراقة المزيد من الدماء قبل ثمانية أشهر، عندما تم تقديم أول اتفاق لوقف إطلاق النار، "وبدلاً من ذلك، رفضت إسرائيل بشكل منهجي مقترحات وقف إطلاق النار، مفضلة الاستمرار في هجومها على غزة، والذي أدى حتى إلى مقتل رهائن إسرائيليين."

فلسطين: انتهاك المبادئ الأساسية لقوانين الحرب في غزة

20 يونيو/حزيران 2024

قال تقرير للأمم المتحدة إن الجيش الإسرائيلي ربما انتهك بشكل متكرر المبادئ الأساسية لقوانين الحرب في غزة، بما فيها مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط.

وأضاف التقرير أن "الاستهداف غير القانوني عندما يرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد المدنيين، وفقا لسياسة دولة أو منظمة، قد ينطوي أيضا على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية."

110 جاء ذلك في سياق تقرير نشره مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بناءً على تقييمٍ لست هجمات كبرى شنها الجيش الإسرائيلي في غزة العام الماضي، وأدت كل منها إلى عدد كبير من الوفيات بين المدنيين وتدمير واسع النطاق للمرافق المدنية.

اليمن: دعوات حقوقية لإطلاق موظفين أمميين يحتجزهم الحوثيون

23 يونيو/حزيران 2024

أطلق ناشطون يمنيون حملة للتضامن مع موظفي الوكالات والمنظمات الإغاثية والإنسانية الذين اختطفتهم جماعة الحوثي في اليمن والتي تطلق على نفسها اسم "أنصار الله"، مطالبين الأمم المتحدة بموقف أكثر جدية إزاء هذه القضية.

وكانت جماعة الحوثي شنت قبل أيام حملة اختطافات طالت 13 موظفًا في الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى 11 آخرين يعملون في منظمات المجتمع المدني.

بدوره، دعا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، إلى الإفراج الفوري عن موظفي الأمم المتحدة المحتجزين، وقال غوتيريش: "هذا تطور مقلق ويثير مخاوف جدية بشأن التزام الحوثيين بحل تفاوضي للصراع. الأمم المتحدة تدين جميع عمليات الاحتجاز التعسفي للمدنيين."

ومن بين الموظفين الأمميين الـ 13، هناك ستة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، واثنان من اليونسكو وموظف واحد من كل من مكتب المبعوث الخاص ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. كما تم احتجاز ما لا يقل عن 11 من العاملين في المجتمع المدني.

وتقول الأمم المتحدة إن هناك أربعة موظفين أمميين آخرين يُحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي من قبل سلطات الأمر الواقع التابعة لجماعة الحوثيين منذ عامي 2021 و2023، دون إمكانية الوصول إلى عائلاتهم أو منظماتهم ووكالاتهم .

وبعد احتجاز 6 من موظفي مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اليمن، حث مفوض حقوق الإنسان" فولكر تورك"، جماعة الحوثيين "أنصار الله" - سلطة الأمر الواقع في العاصمة اليمنية صنعاء- على الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم، وعن الأفراد الآخرين المحتجزين بسبب

ارتباطهم بالأمم المتحدة أو بمنظمات دولية غير حكومية أو جهات فاعلة أخرى تدعم الأنشطة الإنسانية.

نشاط الكرامة

تتابع الكرامة بقلق بالغ استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن دون أي أفق يبدو للمساءلة أو وضع حدٍ للإفلات من العقاب، وكانت منظمتنا قدمت العديد من الشكاوى الفردية والتقارير الموازية أمام الإجراءات الخاصة والهيئات المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، بخاصة قضايا الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والتعذيب، وهي الانتهاكات التي تمارسها مختلف أطراف النزاع في البلاد، سواء سلطات الأمر الواقع التابعة للحوثيين التي تسيطر على العاصمة صنعاء ومناطق الكثافة السكانية شمال ووسط البلاد أو السلطات الحكومية المعترف بها التي تتخذ من عدن جنوب البلاد عاصمة مؤقتة.

اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

26 يونيو/حزيران 2024

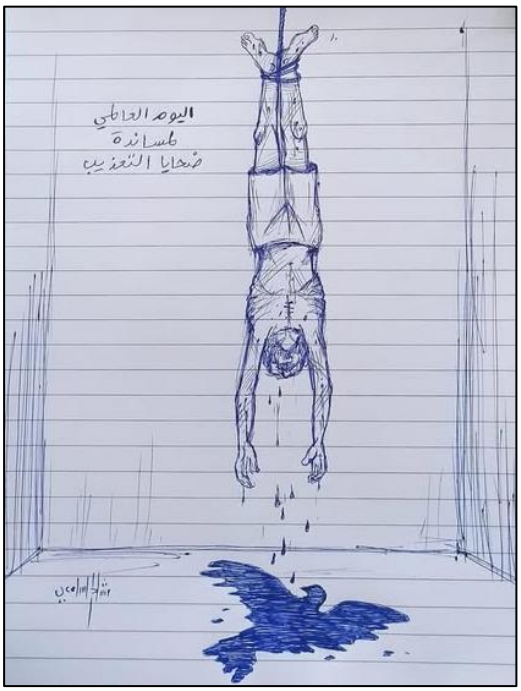

يحيي العالم في 26 يونيو اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، وهو اليوم ذاته الذي دخلت فيه اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب حيز النفاذ في 1987، لكننا في الكرامة نستحضر بهذه المناسبة مئات الحالات التي وثقناها على مدى عقدين في العالم العربي.

لا يزال التعذيب سلوكًا شائعًا لدى الحكومات العربية دون محاسبة، في حين يتعذر على الضحايا في الغالب اللجوء إلى سبل انتصاف محلية، الأمر الذي يحتم مضاعفة الجهود لمساندة الضحايا وإنهاء حالة الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم التعذيب عبر الآليات الدولية.

السعودية: تدهور الحالة الصحية للداعية المعتقل ناصر بن سليمان العمر

2 يوليو/تموز 2024

أفادت مصادر حقوقية أن الداعية السعودي المعتقل ناصر بن سليمان العمر فقد السمع في إحدى أذنيه؛ بسبب التعذيب والإهمال الطبي داخل السجن، حيث تعرض للاحتجاز في زنزانة انفرادية لفترات طويلة رغم كبر سنه .

واعتقل ناصر العمر في أغسطس/آب 2018 وحكم عليه بالحبس 30 سنة بتهمة نشر تغريدات قديمة على صفحته في منصة إكس "تويتر" سابقًا، والتي يتابعها أكثر من 5 ملايين ونصف مليون، فيما تقول بعض المصادر إن من بين التهم أيضًا استقباله رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل قبل سنوات في بيته .

والعمر من مواليد 1952 في بريدة بمنطقة القصيم، وهو أكاديمي بارز في كلية أصول الدين بجامعة محمد بن سعود الإسلامية في مكة المكرمة وقد اعتقل في أوقات سابقة بسبب حقه في التعبير عن الرأي كما استدعته السلطات السعودية للتحقيق معه في سبتمبر/أيلول 2017 إبان حملة الاعتقال التي طالت عشرات العلماء والمفكرين والأكاديميين والنشطاء.

الكويت: لا يمكن التذرع بالأزمة السياسية للتملص من المعاهدات التي صادقت عليها الدولة

5 يوليو/تموز 2024

تعبّر الكرامة عن قلقها إزاء حملة القمع المستمرة في الكويت منذ إعلان مرسوم أميري بحل البرلمان وتعليق بعض مواد الدستور في مايو/أيار 2024، في انتهاك لالتزامات البلد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وتوصيات الهيئات الأممية المعنية خلال استعراضها الحالة الحقوقية في البلاد.

وكان أمير الكويت مشعل الأحمد الصباح، الذي تولى مقاليد الحكم في أعقاب وفاة سلفه الأمير نواف الأحمد الصباح في 16 ديسمبر/كانون الأول 2023، أعلن بتأريخ 10 مايو/أيار 2024 عن حل مجلس الأمة" البرلمان" وتعليق مواد بالدستور لفترة قد تمتد إلى أربع سنوات، في خطوة أثارت مخاوف جدية بشأن مستقبل التجربة الديمقراطية في أول دولة خليجية انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بتاريخ 21 مايو/أيار 1996، وإلى العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبالتوازي مع هذه الخطوة شنت السلطات حملات اعتقال ومحاكمات جائرة طالت نوابًا حاليين ونوابًا سابقين في البرلمان (مجلس الأمة) ونشطاء معارضين، بينهم النائب السابق وليد الطبطبائي، والمرشح البرلماني مساعد القريفة، والنائب السابق حمد العليان، والنائب السابق عبد الله فهاد، والنائب محمد براك المطير، والنائب أنور الفكر.

وقد أصدرت محكمة الجنايات الكويتية بحقهم في أعقاب محاكمات تفتقد لمعايير العدالة أحكامًا تراوحت بين الحبس أربع سنوات والمنع من السفر، جميعها جاءت على خلفية ممارسة هؤلاء الضحايا حقهم في حرية التعبير والمعارضة السلمية للإجراءات التي ينتهجها أمير البلاد الجديد منذ توليه الحكم.

وتستند الأحكام الصادرة إلى بعض مواد القانون الجزائي الصادر عام 1960، والذي يجرّم "المساس بالذات الأميرية – "بما في ذلك أي انتقاد له – وهو قانون يتعارض مع الحقوق المكفولة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ويتطلب تعديله.

تذكّر الكرامة مجددًا بالتزامات الكويت أمام الهيئات الأممية المعنية بحقوق الإنسان لا سيما توصيات مجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب، وتلوّح بإمكانية التصعيد حقوقيًا على المستوى الدولي ما لم تكفْ السلطات عن حملات الاضطهاد والتنكيل بالمعارضين السياسيين وتسارع إلى إطلاق سراح الموقوفين فورًا وإلغاء الأحكام الجائرة الصادرة بحقهم.

وتحثّ الكرامة أهالي الضحايا والنشطاء إلى رفع أصواتهم مؤكدةً استعدادها لتقديم شكاوى نيابة عنهم أمام مختلف الهيئات والإجراءات المعنية بحقوق الإنسان، كما يمكن للضحايا البرلمانيين الحاليين أو السابقين التوجه إلى لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد الدولي للبرلمانيين، وفي هذا السياق تعبر الكرامة عن استعدادها للقيام بهذا الدور نيابة عنهم.

نشاط الكرامة

راقبت الكرامة من كثب تدهور حالة حقوق الإنسان في الكويت خلال السنوات الماضية، وقدمت في 18 يونيو/حزيران 2019، إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تقريرا موازيا قبيل الاستعراض الدوري الشامل الثالث للكويت اقترحت فيه نحو 25 توصية تهدف إلى تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان، وقد أُخذت توصياتها بعين الاعتبار من طرف خبراء الأمم المتحدة.

وفي تقريرها المذكور تطرقت الكرامة إلى مدى التدهور الكبير لحقوق الإنسان في البلاد منذ عام 2014، والقيود المفروضة على الحق في حرية التعبير وتراجع الحق في حرية التعبير، لا سيما في أعقاب إدخال الكويت عام 2015 قانون الجرائم الإلكترونية، والذي استُخدم للقضاء على نشطاء حقوق الإنسان أو الصحفيين أو المعارضين السلميين، وكذلك تزايد اللجوء إلى سحب الجنسية الكويتية بشكل مضطرد، حيث وثقت الكرامة 33 حالة من هذا القبيل على مدى السنوات الماضية، بينها حالة الأكاديمي الكويتي حاكم المطيري.

كما قدمت الكرامة توصيات مهمة في سياق تقرير آخر موازٍ إلى لجنة مناهضة التعذيب تحث من خلاله سلطات البلاد على احترام التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية.

وفي السياق ذاته قدمت الكرامة مساهمة مهمة من خلال تقرير موازٍ أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة المعنية بمراقبة مستوى تنفيذ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في إطار الاستعراض الدوري الثالث للدولة الطرف.

تواصل الكرامة نشاطها في هذا السياق من أجل وضع حد للتدهور الحقوقي في الكويت وتوصي السلطات بمراجعة سياساتها التي من شأنها تعميق حالة الاحتقان الداخلي والإساءة لصورة البلد في الخارج، وتشدد على ضرورة إطلاق النواب السابقين والحاليين وإلغاء الأحكام الصادرة بحقهم والانخراط في عملية مصالحة شاملة تضع مسألة حقوق الإنسان نصب أعينها.

اليمن: خيبة أمل إزاء فشل مفاوضات مسقط بشأن المخفيين قسرًا

8 يوليو/تموز 2024

تعبر الكرامة عن خيبتها إزاء فشل المفاوضات اليمنية - اليمنية بشأن المختطفين والمخفيين قسرًا في العاصمة العمانية مسقط برعاية الأمم المتحدة، بخاصة السياسي المخفي قسرًا محمد قحطان الذي اختُطف من منزله في صنعاء قبل تسع سنوات قبل أن تختفي آثاره حتى اللحظة.

وتجدد الكرامة مطالبتها السلطات التابعة لجماعة الحوثيين بإطلاق سراح السيد محمد قحطان، وكافة المختطفين والمخفيين قسرًا في سجونها والكف عن سياسات القمع والترهيب والملاحقات التي تمارسها ضد النشطاء والصحفيين والعاملين في المنظمات الدولية.

كما تطالب السلطات الحكومية المعترف بها باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وإنهاء معاناة المعتقلين تعسفًا والمخفيين قسرًا في مناطق سيطرتها وإنهاء حالة الإفلات من العقاب إزاء انتهاكات حقوق الإنسان.

وكان مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن السيد هانس غروندبرغ قال في بيان" :إن المفاوضات (الأخيرة في مسقط) أسفرت عن انفراجة مهمة حيث توصلت الأطراف إلى تفاهم حول إطلاق سراح محمد قحطان"، دون الكشف عن مصيره أو تحديد سقف زمني لعودته إلى أسرته.

وتستمر جماعة الحوثي التي تطلق على نفسها مسمى "أنصار الله" في التلاعب بمشاعر أسرة السياسي اليمني محمد قحطان من خلال إطلاق تصريحات متضاربة تتحدث عن وفاته تارةً وعن

بقائه على قيد الحياة تارةً أخرى، دون الإفصاح عن مصيره أو مكان احتجازه أو السماح له بأي اتصال أو تواصل مع أسرته طوال سنوات النزاع الدائر في البلاد.

اختُطف السياسي اليمني والقيادي في حزب الإصلاح محمد قحطان من منزله يوم 4 أبريل/نيسان 2015، عندما اقتحم أكثر من 10 رجال موالين لتحالف علي صالح والحوثيين بملابس مدنية وعسكرية منزله في صنعاء وقبضوا عليه ثم اقتادوه إلى مكان مجهول.

نشاط الكرامة

بدورها كانت الكرامة قد وجّهت خلال الفترة من 20 إلى 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015 نداءً عاجلًا إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي ونداءً عاجلًا آخر إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالأمم المتحدة بشأن السياسي القيادي في حزب الإصلاح محمد قحطان.

وفي أبريل/نيسان 2023 أعادت الكرامة تذكير خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مجددًا بقضية السياسي قحطان وطالبت بوضع حد لمعاناة أسرته التي تنتظر عودته طوال هذه السنوات.

وفي مذكرتها إلى الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عبرت الكرامة عن خيبة أملها في تغييب قضية السياسي اليمني قحطان عن المفاوضات التي جرت حينها برعاية الأمم المتحدة بين الأطراف اليمنية في سياق الجهود الدولية لإنهاء الحرب وتحقيق السلام في اليمن.

تقول أسرة قحطان في خطاب سابق أرسلت للكرامة نسخة منه: "نشعر بالأسى لاستمرار إصرار جماعة الحوثي على إخفاء والدنا بالرغم من صفته المدنية، وظروف احتجازه من منزله بينما كان يمثل تيارا سياسيا في عملية تفاوضية لإيجاد حلول سياسية أصر على سلميتها في مواجهة تيار الحرب."

وتشاطر الكرامة أسرة قحطان قلقها، وتحمّل جماعة الحوثي المسؤولية عن حياته، وتشدد على ضرورة إطلاق سراحه وعودته سالمًا معافى إلى أسرته التي تنتظره منذ أكثر من تسع سنوات.

السعودية: جلسة الحوار التفاعلي أمام مجلس حقوق الإنسان تبرز إخفاقات البلد في احترام التوصيات

11 يوليو/تموز 2024

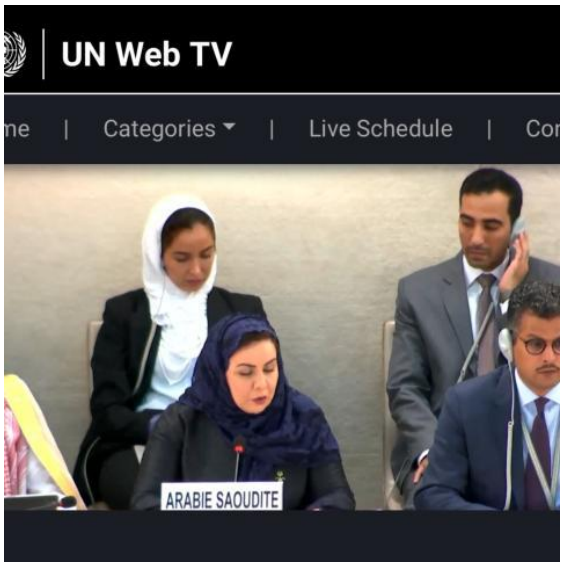

شهدت جلسة الحوار التفاعلي في إطار الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية أمام مجلس حقوق الإنسان يوم 4 يوليو/ تموز الجاري 2024 مداولات مهمة حول حالة حقوق الإنسان في البلد بمشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وذلك ضمن أعمال الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة في قصر الأمم بجنيف خلال الفترة من 18 يونيو/ حزيران حتى 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

تناولت الجلسة العديد من المداخلات المقدمة من طرف الدول، قبل أن تتاح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني لإبداء مآخذها وملاحظاتها بشأن أبرز الاهتمامات التي تشغل حيزًا من اهتماماتها.

وحرصت الكرامة في وقت سابق على تقديم تقرير موازٍ إلى مجلس حقوق في سياق الاستعراض الدوري الشامل للسعودية، تناولت من خلاله العديد من القضايا الرئيسية وسردت بعض الأمثلة من الانتهاكات من واقع الحالات التي قامت بتوثيقها.

خلال الحوار التفاعلي قدمت السعودية عبر ممثلتها السيدة هالة مزيد التويجري رئيسة لجنة حقوق الإنسان في السعودية عرضًا حول التوصيات التي تلقتها المملكة وهي 354 توصية من قبل 135 دولة، وقالت إنه تمت دراستها من قبل الهيئات الوطنية السعودية، وزعمت أنها تعاملت بإيجابية معها، وأيدت 273 توصية، بالإضافة إلى تأييد 24 توصية جزئيًا ورفض خمس توصيات، وأخذت العلم بـ 52 توصية، وزعمت أن معظم التوصيات مطبقة في السعودية بالأساس!

ويظهر من خلال كلمة ممثلة السعودية القبول بالتوصيات المتعلقة بالصحة والتعليم ورعاية كبار السن، لكنها بدت أقل اهتمامًا في ما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالتشريعات والإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان.

وتلاحظ الكرامة أنه رغم قبول السعودية بالتوصية المتعلقة بالتعاون مع آليات الأمم المتحدة، غير أنها لا تتعاطي بشكل إيجابي مع الآراء الصادرة عن الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان بخاصة آراء فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي.

ولهذا، تطرقت مداخلات المنظمات غير الحكومية في جلسة الحوار التفاعلي إلى أعمال القمع والاضطهاد والتنكيل التي لا تزال تمارسها السلطات السعودية ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومعاناة العمال في ظل ظروف عمل قاسية، وكذا الآثار الكارثية للهجمات السعودية الإماراتية على البنية التحتية للخدمات الأساسية في اليمن.

وقد أشارت مداخلة لوفد منظمة القسط لحقوق الإنسان المعنية بالسعودية إلى التوصيات المتعلقة بانضمام الدولة إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وتطرقت لملف معتقلي الرأي والنشطاء المعتقلين بمن فيهم المحامي محمد القحطاني وغيره، وانتقدت تقاعس السعودية عن تنفيذ توصيات سابقة بخصوص ضمان حرية التعبير، كما انتقدت رفض السعودية القبول بالانضمام إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وتطرقت بعض المداخلات إلى أحكام الإعدام الصادرة في المملكة على خلفية ممارسة الحق في حرية التعبير، ودعت إلى عدم التصويت لصالح السعودية في عضوية مجلس حقوق الإنسان خلال نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

تعديل القوانين

وفي السياق أيضًا طالبت بعض المداخلات مجددًا بتعديل التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية بما يتواءم مع القوانين والمعاهدات الدولية، وهي واحدة من أهم المطالب الواردة في التوصيات خلال الدورات السابقة، لكن ممارسات السلطات السعودية تؤكد عدم احترامها.

وانتقدت بعض المداخلات امتناع السعودية عن قبول التوصية المتعلقة بالكف عن ممارسة أعمال الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمتعاونين مع آليات حقوق الإنسان الأممية.

واعتبرت الناشطة السعودية لينا الهذلول رفض بلادها التوصية التي تقدمت بها بلجيكا والتي تشدد على ضرورة الكف عن الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تفاعلهم مع آليات الأمم

المتحدة، اعتبرت ذلك إصرارًا من حكومة بلادها على المضي في سياسة استهداف النشطاء بمن فيهم استهدافها واستهداف شقيقتها الناشطة لجين الهذلول.

وتطرقت الهذلول إلى رفض السعودية تنفيذ الآراء الصادرة عن فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي بخصوص معتقلي الرأي، كما انتقدت رفض التوصية المتعلقة برفع حظر السفر عن المدافعين عن حقوق الإنسان ومعتقلي الرأي الذين أكملوا مدة عقوبتهم.

نشاط الكرامة

تؤكد مداخلات المجتمع المدني خلال جلسة النقاش العامة أهمية النشاط الذي تبذله الكرامة على مدى سنوات من خلال رفع الشكاوي الفردية أمام الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة واستصدار الآراء من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي وكذا التقارير الموازية التي قدمتها الكرامة، حيث قدمنا تقارير متوالية خلال الدورات السابقة، شملت أبرز القضايا الملحة في مجال حقوق الإنسان في السعودية.

وقد حرص الفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل على استيعاب أكبر قدر ممكن من التوصيات التي قدمتها الكرامة في تقريرها الأخير ومن أهمها: المصادقة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وإعادة النظر في قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الالكترونية.

وفي تقريرها أيضًا سلطت الكرامة الضوء على "مراكز المناصحة" التي أطلقت عام 2007. وتزعم السلطات السعودية أن هذه المراكز بمثابة برنامج لإعادة إدماج وتأهيل "الإرهابيين" الذين قضوا كامل مدة عقوبتهم في السجن، لكن من الناحية العملية، تسمح هذه المراكز باحتجاز العديد من الأفراد تعسفًا بعد قضاء مدة عقوبتهم، دون مراجعة قضائية، بذريعة أنهم قد يشكلون "تهديدًا" في المستقبل؛ لأنهم قد يستمرون في اعتناق آراء مخالفة بعد الإفراج عنهم. تم تصميم مراكز "المناصحة" في الواقع لإكراه السجناء السياسيين على التعبير عن الولاء المطلق للسلطة الملكية مقابل إطلاق سراحهم.

وشددت الكرامة في تقريرها أيضًا على ضرورة تعريف وتجريم التعذيب وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛ وضمان التحقيق الفعّال في جميع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة ومقاضاة مرتكبيها.

الإمارات: الكرامة تخاطب خبراء الأمم المتحدة بشأن الأحكام الجائرة ضد 53 معتقلا سياسيا أنهوا محكومياتهم

18 يوليو/تموز 2024

تدين الكرامة بشدة الأحكام الجائرة التي أصدرتها محكمة إماراتية بحق 53 معتقلًا سياسيًا ضحايا محاكمات مزدوجة، كانت قد صدرت بشأن العديد منهم قرارات متكررة عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة تدين السلطات بشأنهم وتطالب بإطلاق حريتهم.

وفي هذا السياق، خاطبت الكرامة آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بشأن هذه التطورات، معتبرةً إعادة المحاكمة وفرض عقوبات جائرة بحق الضحايا هروبًا من التزامات الدولة الطرف بشأن التعاون بحسن نية مع آليات الأمم المتحدة وانتهاكًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكانت محكمة أبو ظبي الاتحادية الاستئنافية (دائرة أمن الدولة) قضت بتأريخ 10 يوليو/ تموز 2024 بإدانة 53 متهمًا من معتقلي الرأي ونشطاء سياسيين ومحامين وأساتذة تربويين وست شركات وجهت لهم تهمة إنشاء وإدارة تنظيم إرهابي تحت اسم "لجنة العدالة والكرامة"، وتنظيم "دعوة الإصلاح" كلاهما تعدهما السلطات جزءًا من جماعة "الإخوان المسلمين "المحظورة في البلاد.

وفرضت المحكمة عقوبة السجن المؤبد بحق ثلاثة وأربعين متهما، وقررت معاقبة خمسة متهمين بالسجن لمدة خمس عشرة سنة لتعاونهم مع تنظيم "دعوة الإصلاح" الذي تصفه السلطات بأنه "إرهابي "ومناصرته في مقالات وتغريدات نشروها على مواقع التواصل الاجتماعي مع علمهم بأغراضه المناهضة للدولة، وكذا معاقبة خمسة متهمين آخرين بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهم عشرة ملايين درهم عن ما أسمته "جرائم غسل الأموال المتحصلة من جرائم إنشاء وتأسيس تنظيم إرهابي وتمويله ."

كما عاقبت ست شركات والمسؤولين عنها بتغريم كل منها مبلغ عشرين مليون درهم وبحل وإغلاق مقار تلك الشركات ومصادرة أصولها وحقوقها المادية والمعنوية والأموال والعقارات والواجهات المملوكة لها، ومصادرة المواد والأدوات وكافة المتعلقات المضبوطة المتحصلة والمستخدمة في الجرائم المسندة اليها وهي جرائم غسل الأموال الواقعة من جماعة إجرامية منظمة واستخدام متحصلات غسلها في تمويل تنظيم إرهابي.

في المقابل، قضت المحكمة بانقضاء الدعوى الجزائية لـ24 شخصا، بتهم "التعاون وإمداد تنظيم دعوة الإصلاح الإرهابي بالمال"، وتمت تبرئة شخص واحد من التهم الموجهة إليه.

وتشمل الأحكام الصادرة 78 شخصا فقط، ولم توضح السلطات مصير الأشخاص الستة الآخرين الذين كانوا مشمولين بالمحاكمة، وزعمت أن الأحكام قابلة للطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا.

محاكمات مزدوجة

وكانت السلطات الإماراتية عاودت مطلع يناير/ كانون الثاني 2024 محاكمة عشرات المعتقلين السياسيين الذين أنهوا محكومياتهم، حيث أحال النائب العام الإماراتي 84 معتقلًا سياسيًا إلى محكمة أبوظبي الاتحادية، باعتبار أن معظمهم أعضاء في جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة في الإمارات، بتهمة "إنشاء تنظيم سري آخر بغرض ارتكاب أعمال العنف والإرهاب على أراضي الدولة."

وزعم النائب العام في بيان نشره الإعلام الرسمي بأن "المتهمين كانوا قد أخفوا هذه الجريمة (المزعومة) وأدلتها قبل القبض عليهم ومحاكمتهم في القضية رقم (17) لسنة 2013 – أمن دولة."

واعتبر المحامي رشيد مصلي مدير الكرامة هذه المحاكمة "مهزلة كبرى واستهتارًا بمفهوم العدالة"، مؤكدًا بأنها "انتهاك فاضح لمبدأ حظر محاكمة الأشخاص مرتين بنفس التهم بعد صدور حكم نهائي بحقهم، ناهيك عن إكمالهم المحكومية بموجب محاكمة تفتقر للعدالة."

وقال مصلي إن "السلطات الإماراتية بهذه الخطوة تمعن في انتهاك حقوق الضحايا وتمارس الإعدام البطيء بحقهم، كما تسعى للهروب من التزاماتها بموجب القانون الدولي لا سيما ما يتعلق بضرورة التعاون بحسن نية مع الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بخاصة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الذي أصدر قرارات عدة يؤكد الطابع التعسفي لحرمانهم من الحرية، ويطالب بإطلاق سراح الضحايا وجبر الضرر."

وأضاف أن سلطات أبو ظبي لم تكتفِ بتجاهل الآراء الصادرة عن الفريق بموجب شكاوى قدمتها الكرامة ومنظمات أخرى حقوقية، بل عمدت إلى "تكريس حالة من العبثية، يبدو معها حكم القانون مهدورًا وبلا معنى، والقوة القسرية والوحشية للدولة هي السلوك السائد."

رأي الفريق الأممي

وتأتي إعادة محاكمة المعتقلين السياسيين بعد أكثر من سنة على مطالبة الفريق الأممي العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للمرة الرابعة بإطلاق سراح هؤلاء المعارضين السلميين، الذين تعتقلهم دولة الإمارات العربية المتحدة تعسفيًا على خلفية ممارستهم الحق في حرية التعبير والمطالبة بإصلاحات سياسية.

ويشمل رأي الفريق اثني عشر مواطنًا من أصل 94 شخصًا أُلقي القبض عليهم على فترات متقاربة في العام 2012 عقب الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية في إطار ما عُرف بثورات الربيع العربي، وحكم عليهم بالحبس عشر سنوات بتهم الإرهاب والجرائم الإلكترونية.

وكانت السلطات الإماراتية شنت حملة اعتقالات طالت العشرات، بمن فيهم أكاديميون وقضاة ومحامون ومدافعون عن حقوق الإنسان على خلفية قيامهم بكتابة عريضة وجّهوها إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الأعلى للاتحاد في البلاد تدعو إلى إصلاحات ديمقراطية، لكن جهاز أمن الدولة اعتقلهم، وأُخضعوا للاحتجاز السري والمطول بمعزل عن العالم الخارجي وأعمال تعذيب شديدة، وحكم على الأفراد المعتقلين في وقت لاحق في أكبر محاكمة جماعية على الإطلاق عقدت في الإمارات عرفت باسم" إمارات 94."

مضامين رأي الخبراء

خلال دورته السادسة والتسعين، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة رأيه 2023/19 بخصوص عدد من هؤلاء المناضلين السلميين والمحامين الذين عملت الكرامة على قضيتهم طيلة السنوات الماضية، وقدمت بشأنهم شكاوى أمام الفريق بينما تتجاهل السلطات الإماراتية الطلبات المتكررة بإطلاق حريتهم.

ويتعلق قرار الخبراء بكلٍ من: عمران علي حسن الرضوان الحارثي، وعبدالله عبدالقادر أحمد علي الهاجري، وأحمد يوسف عبدالله الزعابي، ومحمد عبدالرزاق محمد الصديق، وحسين منيف الجابري، وحسن منيف الجابري، وسلطان بن كايد محمد القاسمي، وخليفة هلال خليفة هلال النعيمي، وإبراهيم إسماعيل إبراهيم الياسي، ومحمد عبدالله الركن، وعبد السلام محمد درويش المرزوقي، وفؤاد محمد عبد الله حسن الحمادي.

وفي حين اعتبر الفريق العامل استمرار حرمانهم من الحرية اعتقالًا تعسفيًا، طلب من حكومة الإمارات اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح حالة الأفراد الإثني عشر دون تأخير وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية ذات الصلة، بما فيها تلك المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ورأى الفريق العامل أن سبيل الانتصاف المناسب، مع مراعاة جميع ملابسات القضية، هو الإفراج فورا عن جميع الأفراد الإثني عشر ومنحهم حقا قابلا للإنفاذ في التعويض وغيره من أشكال الجبر، وفقا للقانون الدولي.

التحقيق والمساءلة

وحثّ الفريق العامل الحكومة على ضمان إجراء تحقيق كامل ومستقل في الظروف المحيطة بالحرمان التعسفي من الحرية للأفراد الإثني عشر واتخاذ التدابير المناسبة ضد المسؤولين عن انتهاك حقوقهم، وأحال الفريق هذه الحالة إلى المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان لاتخاذ الإجراء المناسب، كما طلب الفريق العامل إلى الحكومة أن تنشر هذا الرأي بجميع الوسائل المتاحة وعلى أوسع نطاق ممكن.

كما يطلب من المصادر والحكومة على حدٍ سواء تزويده بمعلومات عن الإجراءات المتخذة لمتابعة التوصيات الواردة في هذه الفتوى، بما في ذلك ما إذا كان قد أُفرج عن الضحايا، وإذا كان الأمر كذلك، ففي أي تاريخ؛ وهل تم تقديم تعويضات لهم، وما إذا كان قد أجري تحقيق في انتهاك حقوقهم وإذا كان الأمر كذلك، فنتيجة التحقيق؛ وكذلك ما إذا كانت قد أدخلت أي تعديلات تشريعية أو تغييرات في الممارسة لمواءمة قوانين وممارسات دولة الإمارات العربية المتحدة مع التزاماتها الدولية بما يتماشى مع هذا الرأي؛ ويطلب الفريق العامل إلى المصدر وإلى الحكومة تقديم المعلومات المذكورة أعلاه في غضون ستة أشهر من تاريخ إحالة هذا الرأي. ومن شأن هذا الإجراء أن يمكن الفريق العامل من إبلاغ مجلس حقوق الإنسان بالتقدم المحرز في تنفيذ توصياته، فضلا عن أي إخفاق في اتخاذ إجراء.

ويتطرق الخبراء إلى جوانب القصور في التشريعات المحلية التي استندت عليها السلطات الإماراتية بخاصة قانون مكافحة الإرهاب، حيث يبدو تعريف الجريمة الإرهابية غامضا، مشيرين إلى أن المقرر الخاص السابق المعني باستقلال القضاة والمحامين لاحظ أن قانون مكافحة الإرهاب يتضمن تعاريف غامضة وفضفاضة للجرائم الجنائية، مما يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويتحدى مبدأ الشرعية، وفي عام 2020، أعرب العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم إزاء حقيقة أن صياغة الأحكام الجنائية الواردة في ذلك التشريع كانت أحيانا غير دقيقة وغامضة، لدرجة أنها قد تقوض مبدأ اليقين القانوني. وأدى عدم اليقين هذا إلى توصية لجنة مناهضة التعذيب "بأن تستند الاعتقالات في مراكز المناصحة إلى معايير واضحة ومحددة يحددها القانون."

مراكز المناصحة

كما تطرق خبراء فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى مسألة الاحتجاز في مراكز المناصحة بموجب قرارات من محكمة مختصة بجرائم أمن الدولة، بناء على طلب من نيابة أمن الدولة، حيث لا يشترط قانون مكافحة الإرهاب صراحة على المحكمة تحديد مدة الاحتجاز في مركز المناصحة للأفراد الذين يعتبرون تهديدا إرهابيا، كما أنه لا يشترط صراحة تجديد أي أمر احتجاز. وبدلا من ذلك، ووفقا للمادة 40 (3)من قانون مكافحة الإرهاب والمادة 11 من قانون مركز المناصحة، يجب على مركز المناصحة أن يقدم إلى النيابة تقريرا كل ثلاثة أشهر عن كل شخص محتجز في المركز. ثم يقدم الادعاء التقرير، مشفوعا برأيه بشأن ما إذا كان يرى أن الشخص

المذكور يحتمل أن يرتكب جريمة إرهابية أم لا، إلى المحكمة. وينص القانون على أن المحكمة مسؤولة عندئذ عن الأمر بالإفراج عن الشخص، إذا وجدت أن "حالته" تسمح بذلك.

نشاط الكرامة

وترى الكرامة أن المحاكمة الجديدة والأحكام الجائرة الصادرة بموجبها تشكّل نوعًا من التعذيب النفسي للضحايا باعتبارهم أشخاصًا قضوا سنوات طويلة بانتظار الحرية واستئناف حياتهم، لكن السلطات قررت الإبقاء عليهم رهن الاحتجاز، وهو الأمر الذي يؤكد عدم احترام الإمارات للتوصيات الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب خلال المراجعة الأولية لدولة الإمارات، والتي ساهمت فيها الكرامة بـ تقرير موازٍ وحضرت جلسة إحاطة للمنظمات غير الحكومية عُقدت في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف تمهيداً للمراجعة التي جرت خلال الدورة 74 في الفترة ما بين 13 إلى 14 يوليو/ تموز 2022.

وكانت لجنة مناهضة التعذيب أكدت في توصياتها الختامية للإمارات في أغسطس/ آب ٢٠٢٢، على جملة من التوصيات، من بينها ضمان امتثال قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين المتعلقة بأمن الدولة امتثالاً تاماً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يشمل توفير جميع الضمانات القانونية الأساسية المبينة في الفقرة 13 من التعليق العام رقم 2(2007)، ولا سيما مقاضاة موظفي الأمن وإنفاذ القانون الذين يمارسون التعذيب ومعاقبتهم.

127 كما أوصت اللجنة أيضاً بأن تستند عمليات الاحتجاز في مراكز المناصحة إلى معايير واضحة ومحددة ينص عليها القانون، وأن تكون الأوامر المتعلقة بهذه الاعتقالات محدودة المدة، وأن يحدد القانون بوضوح الحد الأقصى لفترات الاحتجاز في مراكز المناصحة، وأن تكون للمحتجزين القدرة على الطعن في قانونية احتجازهم.

وأوصت أيضًا بضرورة تكثيف الدولة الطرف جهودها الرامية إلى مواءمة ظروف الاحتجاز مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) والتحقيق في جميع ممارسات المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ومقاضاة مرتكبيها.

وشددت في ملاحظاتها الختامية على ضرورة تعزيز الدولة الطرف تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق السماح بزيارات من بينها زيارة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وغيره من الآليات والخبراء الأمميين المعنيين بحقوق الإنسان.

يذكر أن السلطات في دولة الإمارات لا تزال تحتجز أكثر من 60 شخصًا من معتقلي الرأي، أنهى أغلبهم محكوميته في يوليو/ تموز العام الماضي 2022 ولكنه لا يزال خلف القضبان بذريعة "المناصحة"، بعد سلسلة من الانتهاكات والتعذيب وسوء المعاملة.

ومن بين الضحايا الذين أنهوا محكومياتهم المحامي والناشط الحقوقي البارز محمد الركن الذي أمضى عشر سنوات حبس بموجب حكم جائر بناء على محاكمة غير عادلة.

وكانت الكرامة عملت في سياق انشغالاتها منذ سنوات على قضية المحامي محمد الركن، وغيره من معتقلي الرأي والناشطين والمعارضين السياسيين الذين يعانون جراء القمع في دولة الإمارات، بمن فيهم عشرات المعارضين السلميين الذين عُرفوا بمجموعة "إمارات 94"، وقدمت الكرامة شكاوى فردية إلى الإجراءات الخاصة، إذ خلص الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي أكثر من مرة إلى أن اعتقالهم ذو طابع تعسفي، مطالبا بإطلاق سراحهم، كما أعادت الكرامة التذكير بقضيتهم أمام مجلس حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل حول سجل الإمارات في مجال حقوق الإنسان، ونشرت العديد من البيانات الصحافية بشأنهم في سياق نشاطها الإعلامي.

قرارات أممية سابقة

في ضوء شكاوى الكرامة ومنظمات أخرى، كان فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي قد أصدر قراره رقم 2013/60، بتأريخ 9 سبتمبر/ أيلول 2013، بشأن عدد من هؤلاء المعتقلين السياسيين في دولة الإمارات مؤكدًا بأن التهم الموجهة إليهم تندرج في إطار حقوق حرية التعبير، وأنه لا يمكن اعتبار القيود المفروضة على تلك الحقوق في هذه القضية متناسبة ومبررة، مشيرًا إلى أن الأشخاص المذكورين كانوا قيد الحبس الانفرادي دون أي تبرير قانوني عقب اعتقالهم، وأن التهم الموجهة إليهم في وقت لاحق كانت غامضة وغير دقيقة. واعتبر الفريق الأممي أن انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في المحاكمة العادلة في هذه القضية خطيرة.

وفي وقت سابق، أصدر فريق العمل كلاً من الرأي رقم 2011/64، و الرأي 2009/8، خلص فيهما إلى وجود انتهاكات لحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، المكفولة بموجب المادتين 7 و 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانتهاك الحرية من الاحتجاز التعسفي المحظور بموجب المادة 9 من الإعلان. وأعرب الفريق عن قلقه إزاء هذه الممارسة النمطية لدولة الإمارات كما يتضح في هذين الرأيين، ويشدد على وجوب أن تمتثل الحكومة للقانون الدولي.

اليمن: غارات جوية إسرائيلية على ميناء الحديدة

21 يوليو/تموز 2024

أبدى أمين عام الأمم المتحدة القلق إزاء التقارير التي أفادت بوقوع غارات جوية إسرائيلية على ميناء الحديدة في اليمن، داعيًا إلى تجنب الهجمات التي يمكن أن تؤذي المدنيين وتلحق الضرر بالبنية التحتية المدنية.

فلسطين: الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية غير قانوني بموجب القانون الدولي

23 يوليو/تموز 2024

عبّرت لجنة التحقق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، عن ترحيبها بالرأي الاستشاري "التاريخي" الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، والذي ينص على أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية "غير قانوني بموجب القانون الدولي."

وقالت اللجنة إن محكمة العدل الدولية - وهي أعلى محكمة في الأمم المتحدة - حددت بشكل حاسم في رأيها الاستشاري القانونَ المتعلق بالاحتلال وواجبات والتزامات قوات الاحتلال، وأكدت حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير المصير.

وكانت المحكمة قد ذكرت أنه "يجب على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة- التي طلبت هذا الرأي الاستشاري- ومجلس الأمن، النظر في الطرائق والإجراءات الإضافية اللازمة لإنهاء الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن."

فلسطين: ماري لولور تدعو إسرائيل إلى التوقف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة

26 يوليو/تموز 2024

دعت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان "ماري لولور"، إسرائيل إلى التوقف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال الاعتقال الإداري المطول دون توجيه تهم، والإذلال وسوء المعاملة.

وركزت السيدة لولور، في بيان لها، على خمسة مدافعين فلسطينيين عن حقوق الإنسان اعتُقلوا بين أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ومارس/ آذار 2024، إما من منازلهم أو أثناء عودتهم من الخارج.

ليبيا: الاعتقال التعسفي للنائب حسن سالم الفرجاني وشقيقه محمد أمام الأمم المتحدة

30 يوليو/تموز 2024

في 10 يوليو/تموز 2024، أحالت منظمة الكرامة قضية السيد حسن سالم، عضو مجلس النواب الليبي، وشقيقه السيد محمد سالم، إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي . وقد تم اعتقالهما من قبل ميليشيات الردع الخاصة، وهما محتجزان حاليًا في قاعدة مطار معيتيقة، الذي يقع تحت سيطرتها .

اختطاف النائب البرلماني السيد حسن سالم

في 27فبراير/شباط 2023، وبعد وقت قصير من مغادرته مقر "هيئة الرقابة الإداري" في طرابلس، اختطفت مليشيات الردع السيد حسن سالم من أمام الملأ دون مذكرة أو أي تفسير، ونقل إلى معيتيقة، حيث احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي ومحرومًا من أي اتصال بالعالم الخارجي لأكثر من شهرين .

ولم يُسمح له بزيارته العائلية الأولى إلا في 9 مايو/أيار 2023. وذكرت عائلته أنه لم يُسمح لها إلا بزيارة واحدة أخرى وفقدت كل الاتصال به منذ مارس/آذار .2024كما حُرم السيد حسن سالم من التمثيل القانوني حتى موعد أول جلسة استماع له أمام محكمة الفرناج العسكرية في 22 مايو/أيار 2023 .

وخلال هذه الجلسة، أُبلغ للمرة الأولى بالتهم الموجهة إليه، بما في ذلك جريمة "الانضمام إلى عصابة إجرامية"، على الرغم من عدم نسب أي وقائع محددة إليه .وخلال هذه الجلسة، استشهد محاميه بحصانة موكله البرلمانية بتقديم خطاب رسمي من البرلمان الليبي يطالب بالإفراج عنه وعدم اختصاص المحكمة العسكرية بمحاكمة مدني .

ورغم أن المدعي العام نفسه طالب بالإفراج عنه، إلا أن المحكمة، تحت ضغط الميليشيات، أمرت باستمرار احتجازه.

اعتقال الشقيق محمد سالم

اعتقلت مليشيات الردع السيد محمد سالم في 31 سبتمبر/أيلول 2023 لدى وصوله إلى محكمة الفرناج العسكرية لحضور محاكمة شقيقه، ونقل على الفور إلى سجن معيتيقة، حيث احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي حتى 19 يناير/ كانون الثاني 2024، أي لمدة ثلاثة أشهر، قبل أن يُسمح له بأول زيارة عائلية له.

وخلال هذه الزيارة، أفادت عائلته برؤية علامات الضرب والإصابات على وجهه ويديه .ولم يُسمح له إلا بأربع زيارات طوال فترة احتجازه. وأفادت التقارير أن آخر اتصال له بعائلته كان في نهاية مايو/أيار 2024.

ولم يسمح للمحامي المعين من قبل عائلته بزيارته أو الاطلاع على ملفه، حيث زعمت النيابة العامة أنها لا تملك سجلا لاعتقاله، حيث لم يخضع لأي إجراء قضائي.

الكرامة تناشد فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي

وأمام هذا الوضع الحافل بالانتهاكات الصارخة للحقوق الأساسية للضحيتين، لم يكن أمام أسرتهما خيار سوى التوجه لمناشدة خبراء الأمم المتحدة وطلب تدخلهم لدى الحكومة الليبية للإفراج عنهما.

وأشارت الكرامة في بلاغها إلى أن حرمانهم من حريتهم لا يستند إلى أي أساس قانوني لأنه يتعارض ليس فقط مع القانون الدولي بل وأيضا مع القانون الليبي.

وسلطت الكرامة الضوء على كل الانتهاكات لحقوقهما الأساسية التي تعرض لها الشقيقان منذ اعتقالهما إلى اليوم، ودعت خبراء الفريق العامل المستقلين إلى الاعتراف بالطبيعة التعسفية لحرمانهما من الحرية.

مسؤولية الدولة الطرف عن انتهاكات ميليشيات الردع

وفي حالات مماثلة سابقة، دعت الكرامة فريق العمل إلى الاعتراف بمسؤولية الحكومة الليبية عن تصرفات مليشيات الردع. وفي الواقع، أشارت الكرامة إلى أنه على الرغم من أن الميليشيا لديها هيكل قيادي خاص بها، إلا أنها تخضع لسلطة وزارة الداخلية والنائب العام وتتلقى تمويلها من الحكومة، وبالتالي فهي مسؤولة بشكل كامل عن تصرفاتها.

ودعا الخبراء المستقلون الحكومة الليبية بشكل منتظم إلى ضمان وضع الميليشيات وجميع مواقع الاحتجاز غير الرسمية تحت سيطرتها الفعلية.

الجزائر/إسبانيا: الكرامة تقدم شكوى إلى الأمم المتحدة بشأن الترحيل القسري للمعارض الجزائري محمد عبد الله واحتجازه تعسفيا

2 أغسطس/آب 2024

تقدمت الكرامة بشكوى إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD) بشأن الترحيل القسري للسيد محمد عبد الله من إسبانيا إلى الجزائر واحتجازه تعسفيًا، بعد كان هذا الرقيب السابق في الدرك الوطني (الدرك الوطني) مبلّغًا عن المخالفات من خلال كشفه عن حالات خطيرة من الفساد داخل الجيش الجزائري.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، في مواجهة تهديدات وضغوط من رؤسائه، قرر محمد عبد الله مغادرة الجزائر والجيش، بحثًا عن ملجأ في إسبانيا مع عائلته. وهناك، واصل أنشطته في الإبلاغ عن المخالفات وقدم طلبًا للجوء، على أمل الحصول على الحماية بموجب سيادة القانون الإسباني.

ومع ذلك، تحطّم أمله عندما عجّلت الحكومة الإسبانية بطرده غير القانوني إلى الجزائر في 21 أغسطس/آب 2021، وسلّمته إلى عملاء المخابرات العسكرية في معتقل بن عكنون سيء السمعة دون منحه الحق في الطعن في قانونية العملية أمام محكمة قانونية. وهو مسجون حاليًا في سجن البليدة العسكري، ويواجه أكثر من 17 محاكمة لنفس الوقائع أمام المحاكم المدنية والعسكرية، وحكمت عليه مؤخرًا محكمة البليدة العسكرية بالسجن المؤبد بتهمة الخيانة.

في حين أن الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات الجزائرية ضد محمد عبد الله واضحة، فإن شكوى الكرامة تسلط الضوء على أهمية الاعتراف بدور إسبانيا في هذه الانتهاكات. وباسم التعاون في

مجال مكافحة الإرهاب، الذي استخدمته السلطات لتحقيق مكاسب اقتصادية، سمحت إسبانيا للسلطات الجزائرية بتجريم الانتقاد السلمي على أراضيها.

من حرمان إسبانيا التمييزي من الحماية الدولية إلى الحكم التعسفي بالسجن المؤبد على الجزائر من قبل محكمة عسكرية

وبصفته رقيبًا في الدرك الوطني، مكلفًا بالمراقبة الجوية، شاهد محمد عبد الله أنشطة تهريب واسعة النطاق على الحدود، وأبلغ رؤسائه عنها. وكشفت التهديدات التي تلقاها إذا استمر في ذكر هذه الأنشطة غير القانونية أن هذه العمليات، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، كانت جزءًا من ممارسات واسعة النطاق من قبل التسلسل الهرمي للسلطات.

بعد فراره إلى إسبانيا وطلب اللجوء، واصل التنديد علنًا بالفساد والانتهاكات التي يرتكبها كبار المسؤولين والقادة، وأصبح رمزًا لمكافحة الفساد في الجزائر والحراك، وظهر بانتظام على شاشات تلفزيونية مستقلة.

هذا الالتزام العلني جعله هدفًا في إسبانيا للانتقام والترهيب من قبل عملاء جزائريين، فضلاً عن الهجمات الإعلامية من قبل الصحافة الموالية للحكومة التي تتهمه بالإضرار بأمن البلاد واستقرارها وسمعة الجيش. وتعرض للتهديد والاعتداء الجسدي في نهاية المطاف في أليكانتي، مما أجبره على الانتقال لحماية أسرته.

في 11 أغسطس/ آب 2021، أثناء الإبلاغ عن تغيير العنوان إلى دائرة اللجوء في فيتوريا، أُبلغ محمد عبد الله برفض طلب اللجوء الخاص به ووضع رهن الاحتجاز الإداري. ووفقا للقرارات الإدارية التي حصلت عليها الكرامة، فإن رفض طلب لجوئه جاء نتيجة شكوى من قبل الهيئة العامة للاستعلامات - المخابرات الإسبانية - التي اتهمته، على إثر تحقيقٍ سري، بأنه يشكل تهديدًا لأمن إسبانيا وعلاقاتها مع الجزائر.

وفي تحدٍ لنداءات محاميه، الذين أشاروا إلى خطر التعذيب الحقيقي والشخصي إذا تم تسليمه إلى السلطات العسكرية الجزائرية، تم ترحيله سرًا وعلى وجه السرعة إلى الجزائر في 21 أغسطس/آب 2021، قبل منحه الحق في الطعن في قانونية العملية أمام محكمة قانونية.

ولدى وصوله إلى الجزائر، سلم إلى المخابرات العسكرية، واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي في بن عكنون، وتعرض لسوء المعاملة الشديدة. مثل أمام النيابة العامة في 23 أغسطس 2021، ووضع في الحبس الاحتياطي في سجن القليعة ثم نقل إلى سجن البليدة العسكري في 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، حيث يحتجز حاليا.

وسواءٌ تعلق الأمر باعتقاله وطرده "غير القانوني"، أو التعذيب والاضطهاد القضائي الذي يواجهه في الجزائر، مع أكثر من 17 محاكمة لنفس الوقائع، فإن قضية محمد عبد الله توضح تصدير تجريم المعارضة الجزائرية السلمية في الخارج، في حين لم تتح له كذلك الفرصة للدفاع عن نفسه.

وشددت الكرامة على أن وصم المسلمين باعتبارهم تهديدًا للأمن العام في أوروبا كان ذريعة للإدارة الإسبانية لتسليم خصم دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة إلى بلد تجري معه مفاوضات اقتصادية وتجارية مهمة.

طرد غير قانوني وسريع من قبل إسبانيا لا يترك أي فرصة للمبلغين عن المخالفات للدفاع عن نفسه

ولم يستند اعتقال محمد عبد الله وطرده على وجه السرعة من قبل السلطات الإسبانية إلى طلب تسليم رسمي أو مذكرة توقيف دولية صادرة عن الجزائر .ويبدو أن السلطات الإسبانية تصرفت بناء على طلب غير رسمي من أجهزة المخابرات الجزائرية إلى نظيرتها الإسبانية.

وهكذا، فإن اعتقال وطرد محمد عبد الله في إسبانيا قد تم على أساس إجراءٍ إداري سري وغير تخاصمي دون إشراف قضائي فعال. يسمح القانون الإسباني للحكومة بطرد أي شخص أجنبي تتهمه المخابرات "بالمشاركة في أنشطة تتعارض مع الأمن القومي، أو الإضرار بعلاقات إسبانيا مع دول أخرى، أو التورط في أنشطة تتعارض مع النظام العام."

ومع ذلك، فإن فحص قرارات الاعتقال والطرد يكشف أنه لم يتهم بأي جريمة محددة بخلاف الاتصال بمعارضين أجانب، بمن فيهم محمد العربي زيتوت، وهو دبلوماسي سابق ومؤسس حركة رشاد السياسية. كررت السلطات الإدارية الإسبانية ببساطة، دون فحص نقدي، اتهامات "الإرهاب" أو "الإسلاموية" التي تستخدمها السلطات الجزائرية لتشويه سمعة وتجريم أي انتقاد أو معارضة سلمية في الداخل والخارج.

وشددت الكرامة على أن الوقائع الموصوفة لتبرير الطرد غامضة وإما خاطئة ماديا أو متناقضة، مما يدل على أن السلطات الإدارية لم تتخذ العناية اللازمة للتحقق من ادعاءات نظرائها الجزائريين. ويعتقد أنه لو كان طرد محمد عبد الله قد تم عن طريق التسليم، فمن المرجح أن القاضي كان سيرفض المضي قدمًا، نظرًا لعدم وجود أسس موضوعية وقانونية لمقاضاة محمد عبد الله.

وبدلاً من ذلك، فإن طريقة الطرد التي اختارتها السلطات الإسبانية، من خلال إجراءٍ إداري مستعجل لا يسمح بالطعن في القرار أمام قاضٍ، تهدف إلى حرمان المبلغ عن المخالفات من أي حماية قانونية فعالة .وهكذا أبدت السلطات الإسبانية استعدادها للتعاون مع الطلبات الجزائرية، متجاهلة عمدًا مخاطر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي تعرض لها محمد عبد الله.

في نهاية المطاف، من خلال اختيار قبول مزاعم الجزائر بالإرهاب أو الإسلاموية دون فحص نقدي أو مستقل، وسّعت إسبانيا فعليًا تجريم الجزائر للمعارضة السلمية على أراضيها من خلال وصف أنشطة محمد عبد الله بأنها إما تهديد للأمن القومي أو تهديد للعلاقات الجزائرية الإسبانية. هذا المزيج يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان الأجنبي طالب اللجوء يتم طرده لأنه يشكل خطرًا أمنيًا حقيقيًا على إسبانيا أو لأنه من المحتمل أن "يضر" بالعلاقات مع بلده الأصلي، مهما كانت استبدادية.

انتهاكات خطيرة لحقوق محمد عبد الله الأساسية وضماناته والاضطهاد القضائي في الجزائر

ولدى وصوله إلى الجزائر، احتجز محمد عبد الله في معتقلٍ سري دون أي أساس قانوني. تم تسليمه إلى أجهزة المخابرات الجزائرية واحتجز في بن عكنون، وهو مكان معروف باستخدامه للتعذيب. واستمر احتجازه دون السماح له بالاتصال بمحاميه ودون إمكانية الطعن في قانونية احتجازه، ولم تستوفِ أيٌّ من المحاكمات الـ 17 ضده المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ومنذ لحظة وصوله إلى الجزائر، تعرض محمد عبد الله لسوء المعاملة الشديدة، بما في ذلك التعذيب الجسدي والنفسي. واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي، وحرم من أي اتصال بالعالم الخارجي، وتعرض لظروف احتجاز لا إنسانية ومهينة. وكان الهدف من هذه المعاملة العنيفة إجباره على الإدلاء بتصريحات كاذبة ضده وضد المعارضين السياسيين الجزائريين الآخرين، من أجل تعزيز قمع أي شكل من أشكال المعارضة.

وقد حكمت عليه مؤخرًا المحكمة العسكرية في البليدة بالسجن مدى الحياة، وهو حاليًا المعتقل الوحيد في السجن الحربي الذي حرم من أي اتصال هاتفي مع زوجته وأطفاله الذين ما زالوا في إسبانيا.

لذلك؛ طلبت الكرامة من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي النظر بشكل عاجل في قضية محمد عبد الله ودعوة السلطات الجزائرية إلى إطلاق سراحه فورا ودون قيد أو شرط. كما حثت السلطات الإسبانية على الاعتراف بمسؤوليتها في هذه المسألة واتخاذ تدابير للتحقيق في ظروف الطرد ومنع حدوث مثل هذه الانتهاكات في المستقبل.

فلسطين: إيرين خان تدين بشدة "الاستهداف المتعمد" لصحفيْ قناة الجزيرة إسماعيل الغول ورامي الريفي في غزة

9 أغسطس/آب 2024

أدانت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير، إيرين خان، بشدة "الاستهداف المتعمد" لصحفيْ قناة الجزيرة إسماعيل الغول ورامي الريفي في غزة، وقالت إن الحادثة تضاف إلى "حصيلة مروعة بالفعل من المراسلين والعاملين في وسائل الإعلام الذين قتلوا في هذه الحرب."

وكان الجيش الإسرائيلي اعترف باغتيال الصحفي الغول واتهمه بأنه عنصر من حماس، وهو الأمر الذي اعتبرته الخبيرة الأممية من دون أي دليل جوهري، مؤكدة بأن الاحتلال يستخدم هذه التهمة "كرخصة لقتل الصحفيين، وهو ما يتعارض تماما مع القانون الإنساني الدولي."

وقالت الخبيرة الأممية إن الاستهداف المتعمد للصحفيين جريمة حرب، مضيفة أن الصفة المدنية لا تسقط عن الصحفيين إلا إذا شاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية – وهو ما لم تقدم إسرائيل "أدلة ملموسة عليه في هذه الحالة أو في غيرها."

وأضافت المقررة الخاصة أنها شعرت بالفزع إزاء الهجوم الإسرائيلي على قناة الجزيرة، بما في ذلك القتل المتعمد لصحفييها في غزة، والحظر الكامل عليها في إسرائيل، وحملة التشهير الشرسة ضدها .

وقالت: "إن استهداف إسرائيل للجزيرة هو اعتداء على حرية الإعلام في تجاهل صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي."

الإمارات: الكرامة تدين التضييق على المتضامنين مع الفلسطينيين

15 أغسطس/آب 2024

تعبر الكرامة عن قلقها البالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن حملات التضييق والاعتقالات التي تمارسها دولة الإمارات العربية المتحدة بحق الرعايا الفلسطينيين والعرب المقيمين في البلاد بسبب تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في مواجهة جرائم القتل والإبادة الجماعية للاحتلال الإسرائيلي في غزة.

وقال مدير الكرامة المحامي رشيد مصلي: "إن الممارسات الإماراتية بحق المتضامنين مع الشعب الفلسطيني ليست فقط وصمة عار في تأريخ الأنظمة العربية، ولكنها أيضًا تشكل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والتزامات البلد بموجبه."

وكان العديد من المقيمين في الإمارات، من جنسيات عربية مختلفة؛ تعرضوا للاعتقال والتعذيب وفرض غرامات مالية، قبل ترحيل بعضهم بسبب "تضامنهم إلكترونيا" مع القضية الفلسطينية وقطاع غزة الذي يتعرض لإبادة جماعية للشهر العاشر على التوالي.

وأعلنت دولة الإمارات تطبيع علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي في آب/ أغسطس 2020، بذريعة أن ذلك سيوقف الضم الإسرائيلي لمناطق غور الأردن من الضفة الغربية، لكن الأمر لم يقف عند ذلك، فقد نفذت الأجهزة الأمنية تحت إشراف الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب في الإمارات حملات اعتقال وترحيل بحق العشرات، على الأقل، دون أي سند قانوني، وإنما على سبيل القمع عقابا على تضامنهم إلكترونيا مع الفلسطينيين في غزة، بحسب شهادات تناقلتها وسائل إعلام ومصادر حقوقية.

شهادات ضحايا

ووفق الشهادات، فإن بعض المعتقلين، ولاسيما من جنسيات فلسطينية ومصرية وتونسية ومغربية وجزائرية، تعرضوا لما يُشبه الاختطاف، وتفتيش هواتفهم المحمولة، قبل إخضاعهم للتحقيق والتعذيب الجسدي والنفسي، في سجون "العوير" و"الرزين "و"الصدر" و"دبي المركزي"، وإجبارهم لاحقا على دفع غرامات باهظة وصلت إلى 250ألف دولار، قبل ترحيلهم من الدولة.

وتفيد شهادات نشرتها وسائل إعلام عربية أن أحد المقيمين الفلسطينيين، طلب عدم الكشف عن هويته لأسباب تتعلق بسلامته، تعرض للاستدعاء من طرف جهاز أمن الدولة والتحقيق معه لمجرد إعجابه بمنشور أحد أصدقائه على منصة فيسبوك، والذي يستعرض فيه بعض صور الإبادة الإسرائيلية ضد غزة.

يقول الضحية: "لقد حُبست في زنزانة فردية ضيّقة للغاية لا تتجاوز مساحتها المتر المربع، وسلّطوا عليّ أضواءً عالية طوال الوقت، وكان المحققون يسألونني عن التنظيمات الفلسطينية، ويشتمونها وقادتها بأبشع الشتائم، ولم يستثنوا تقريبًا أي تنظيم فلسطيني، باستثناء تنظيم واحد على علاقة بالدولة."

ويضيف أنه بعد أيام من التحقيق والتعذيب والإهانة، فرضت السلطات الإماراتية غرامة بنحو ربع مليون دولار بحقه، قبل القيام بترحيله من البلد.

وتأتي هذه الممارسات القمعية ضد أدنى أشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني، رغم ادعاء الإمارات العلني بـ "دعم الفلسطينيين وتضامنها والتزامها الثابت تجاه دعم سكان قطاع غزة خلال هذه الأوقات الصعبة ."

واللافت أيضًا أن السلطات الإماراتية في الوقت الذي تمارس التضييق على المتضامنين مع الشعب الفلسطيني وتجريمهم، فإنها تفتح الباب واسعًا للمغردين الموالين لها للإشادة بـ "إسرائيل" ومدح سياستها مقابل التهجم على الفلسطينيين والتحريض عليهم وازدرائهم.

ويقدّر عدد الفلسطينيين في الإمارات بنحو 400ألف فلسطيني، يعيش كثير منهم فيها منذ عشرات السنوات، غير أنهم باتوا يعيشون حالة من الرعب لتترسخ لديهم قناعة تامة أنّ التعبير عن الرأي سيجعلهم عرضة للقمع على يد السلطات الإماراتية واتخاذ عقوبات صارمة بحقهم، وفقًا لتقارير حقوقية.

تحذير أممي

وكان خبراء أمميون مستقلون في مجال حقوق الإنسان عبروا عن القلق إزاء الموجة العالمية من الهجمات، والأعمال الانتقامية، والتجريم، والعقوبات، ضد أولئك الذين يعبرون علنا عن تضامنهم مع ضحايا الصراع المستمر بين إسرائيل وفلسطين.

وقال الخبراء في بيان صحفي أصدروه في وقت سابق، "إن الدعوات إلى إنهاء العنف والهجمات في غزة، أو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، أو انتقاد سياسات الحكومة الإسرائيلية وتصرفاتها، قد تمت مساواتها بصورة مضللة في كثير من السياقات بدعم الإرهاب أو معاداة السامية."

وذكر بيان الخبراء أن الصحفيين ووسائل الإعلام في إسرائيل والدول الغربية الذين ينشرون تقارير تنتقد السياسات والعمليات الإسرائيلية في الأرض المحتلة أو يعبرون عن آراء مؤيدة للفلسطينيين، كانوا هدفا للتهديدات والترهيب والتمييز والانتقام، مما زاد من خطر الرقابة الذاتية، وتقويض تنوع وتعدد الأخبار التي تعتبر ضرورية لحرية الصحافة وحق الجمهور في الحصول على المعلومات"، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على السياسات المتبعة في دولة الإمارات.

اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد

22 أغسطس/آب 2024

يصادف اليوم 22 أغسطس/آب اليوم الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد. تأتي هذه المناسبة بعد يوم واحد من اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، الذي يُوافق 21 أغسطس/آب من كل عام، والهادف إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وحمايتها على المستويين المحلي والدولي، كون تجريد الضحايا من إنسانيتهم أحد الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة الإرهاب، ولأن الطريقة الأكثر فعالية لمكافحتها هي اتخاذ تدابير تُعنى باحترام كرامة الإنسان وتعلي من سيادة القانون، وفقا لوثائق الأمم المتحدة.

إنّ اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد، مناسبة مهمة للتذكير بالسياسات القمعية والاضطهاد الذي تتعرض له الأقليات المسلمة في العديد من دول العالم بما في ذلك في أوروبا والهند والصين تحت وطأة رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) وتصاعد خطاب الكراهية ضد المسلمين، لا سيما من طرف اليمين المتطرف. ولعل الأحداث التي شهدتها بريطانيا الأيام القليلة الماضية دليل على تفاقم هذا الخطاب وتطبيعه.

بهذه المناسبة، تعبّر الكرامة مجددًا عن تضامنها مع كل ضحايا العنف على أساس الدين أو المعتقد، وتحث حكومات العالم على احترام حقوق المسلمين وضمان ممارسة حرياتهم الدينية والكف عن التصرف مع المسلمين بوصفهم "إرهابيين" بدون أي سند قانوني.

لبنان: الكرامة تدين التهديدات والمضايقات ضد المحامي الحقوقي محمد صبلوح

22 أغسطس/آب 2024

تندد الكرامة بالممارسات القمعية والمضايقات والتهديدات المستمرة التي يتعرض لها المحامي اللبناني المدافع عن حقوق الإنسان محمد صبلوح، محذرةً من المساس بالسيد صبلوح وضمان حمايته وتمكينه من ممارسة نشاطه القانوني والحقوقي السلمي.

وأعرب مدير الكرامة المحامي رشيد مصلي عن قلقه على سلامة المحامي صبلوح ومصادرة حقوقه أو الانتقاص منها بما في ذلك حقه في حرية التعبير وفي ممارسة مهنة المحاماة.

وأشاد مصلي بالنضال الحقوقي والقانوني الذي يمارسه المحامي صبلوح بما في ذلك نشاطه في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في لبنان، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان .

وكان السيد محمد صبلوح تلقى بلاغاً من رئيس المحكمة العسكرية في بيروت أثناء حضوره جلسة استماع لأحد موكليه، في 14 أغسطس/ آب 2024، بأنّ هيئة المحكمة أصدرت قراراً بمنعه من دخول المحكمة العسكرية لمدة ثلاثة أشهر بسبب منشور له على وسائل التواصل الاجتماعي ينتقد فيه القضاء العسكري .

وفي وقت سابق، تعرض السيد صبلوح لمضايقة أخرى تتمثل في محاولة نزع الحصانة عنه كمحامٍ، كما أصدرت مديرية الأمن العام بيانًا صحافيًا ينتقد جهود السيد صبلوح ونشاطه السلمي المشروع .

يذكر أن المحامي صبلوح يدير برنامج الدعم القانوني في مركز سيدار للدراسات القانونية، والذي يتألف من ستة محامين، وينشط منذ سنوات طويلة في الدفاع عن حقوق الإنسان وتوثيق القضايا وتقديم المساعدة القانونية لضحايا التعذيب والاحتجاز التعسفي واللاجئين السوريين الذين يواجهون خطر الترحيل.

في يومهم الدولي.. ضحايا الاختفاء القسري في العالم العربي منسيون

30 أغسطس/آب 2024

يحتفي العالم في الثلاثين من أغسطس/آب كل عام باليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري في الوقت الذي لا تزال آلاف العائلات العربية بانتظار أحبائها الذين وقعوا ضحايا هذه الجريمة التي تعد إحدى أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وقد ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية إذا ما مورست بطريقة منهجية على نطاق واسع، وتصبح حينئذ جريمة لا تسقط بالتقادم.

على مدى سنوات قدمت الكرامة مئات الشكاوى الفردية أمام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري و اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري تتعلق بضحايا من مختلف البلدان العربية، لا سيما البلدان التي شهدت نزاعات مسلحة مثل العراق وسوريا والجزائر وليبيا والسودان واليمن، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات.

ما هو الاختفاء القسري؟

تعّرف المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري جريمة الاختفاء القسري على أنها "[...] الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون."

تفشّت ممارسة الاختفاء القسري في البلدان العربية على مدى عقود، ولا تزال آلاف العائلات تجهل إلى اليوم مصير أقاربها، وليست القضايا العالقة أمام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلا غيض من فيض.

كما لا يقتصر الغرض من ممارسة الاختفاء القسري على تكميم أفواه المعارضين السياسيين والصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان، إنما يستخدم أيضاً كأداة لإرهاب مجتمعات بأكملها، وتفاقمت الظاهرة بشكل أكبر خلال النزاعات المسلحة التي تشهدها عدد من البلدان. وغالبًا ما تقترن هذه الممارسة مع انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان، كالتعذيب بسبب تجريد الضحايا من حماية القانون وحرمانهم من سبل الانتصاف القانونية.

وتعتبر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المعاناة النفسية التي تعيشها أسر الضحايا بسبب الاختفاء القسري شكلًا من أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة.

العراق

يحتل العراق الصدارة في قائمة أكثر الدول ارتكابًا لجرائم الاختفاء القسري، حسب العديد من المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين، و اللجنة الدولية للصليب الأحمر، و اللجنة الأممية المعنية بحالات الاختفاء القسري، إذ يتراوح عدد المفقودين طوال العقود الخمسة الأخيرة حسب التقديرات بين 250 ألف ومليون شخص.

تتابع الكرامة منذ سنوات، بقلق بالغ ملف الاختفاء القسري في البلد وقدمت عشرات الشكاوى أمام فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ولجنة الاختفاء القسري المعنية بمراقبة مدى تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، التي صادق عليها العراق في نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

وخلال الاستعراضات الأخيرة للعراق، أعربت كل من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب و اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقهما إزاء حالات الاختفاء القسري في البلاد بعد الاحتلال الأمريكي، ودعت السلطات العراقية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذه الممارسة المنهجية.

كما أن لجنة الأمم المتحدة، المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تدعو بانتظام الدولة الطرف إلى التعاون في إطار الإجراء المعمول به.

وأبرزت الكرامة في تقاريرها الموازية أمام هذه الهيئات الأممية، عدم تعاون السلطات العراقية مع اللجنة، والتي لا تزال أمامها عدة مئات من الإجراءات العاجلة المتعلقة بالمفقودين معلقة حتى اليوم.

في الوقت ذاته، يظهر غيابُ التعاون حتى الآن افتقارًا للإرادة السياسية من جانب سلطات البلد لحل هذه المسألة، وهو ما دفع اللجنة المعنية بالاختفاء القسري بالأمم المتحدة إلى دعوة الدولة الطرف مرارًا للتعاون بحسن نية مع الإجراء المنصوص عليه في الاتفاقية.

سوريا

على مدى عقود من حكم عائلة الأسد في سوريا، ظل النظام الحاكم في البلاد واحدًا من أسوأ الأنظمة التي تستسهل سياسات الاختطاف والإخفاء القسري، وزادت وتيرة هذا النمط من الانتهاكات في أعقاب الثورة السورية، حيث مارس النظام كل صنوف التنكيل والقمع بحق شعبه ولا يزال.

في هذا السياق قدمت الكرامة العديد من الشكاوى الفردية أمام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، في حين تشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 111 ألف شخص ما زالوا في عداد المفقودين والمخفيين قسرًا، ويُعتقد أن معظمهم في قبضة الحكومة السورية.

الجزائر

لا تزال عائلات الآلاف من ضحايا الاختفاء القسري في الجزائر تنتظر عودة أحبائها أو العدالة والكشف عن مصيرهم.

قدمت الكرامة أكثر من ألف قضية أمام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري و اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، التي أصدرت قرارات تؤكد مسؤولية السلطات الجزائرية عن هذه الجرائم، مع العلم أن هناك آلاف الجزائريين الذين اختُطفوا بين 1992-1998 من قِبل الشرطة والجيش في الجزائر والذين لم تصل عائلاتهم أيُّ أخبار بشأنهم حتى يومنا هذا.

وعلى الرغم من التوصيات العديدة التي قدمتها اللجنة بشأن حالات الاختفاء هذه، إلا أن السلطات ما زالت ترفض إلقاء الضوء على ملابسات هذه الجرائم وتقديم مرتكبيها للعدالة، مستغلة أحكام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي يؤسس على نطاق واسع لإفلات مرتكبيها من العقاب ولتجريم كل من يطالب بحق أسر المفقودين في معرفة مصير أبنائهم.

وكانت الكرامة قد أوضحت في تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في الجزائر في ضوء المراجعة الدورية لمجلس حقوق الإنسان في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بأن السلطات الجزائرية تظهر سوء نية بانتظام وتمتنع عن التعاون مع هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في تنفيذ التوصيات النهائية والقرارات الفردية.

كما لوحظ هذا التقصير في التعاون سابقًا في تقرير امتثال الدول الأطراف في هيئات معاهدات حقوق الإنسان بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، حيث كان تعاون الجزائر مع هيئات المعاهدات هو الأدنى بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الإمارات

تعد ممارسة الاختفاء القسري سلوكًا مشتركًا وسائدًا لدى الحكومات الخليجية، بخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات. ففي 20 فبراير/شباط 2023، نشر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ادعاءً عامًا بشأن نمط الاختفاء القسري في الإمارات العربية المتحدة. وذلك بناءً على شكاوى قدمتها منظمات غير حكومية، وفي سبتمبر/أيلول 2022، أصدر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي أيضًا ادعاءً عامًا آخر بشأن نمط الاختفاء القسري في الإمارات، يضم 12 سؤالا موجها إلى السلطات الإماراتية، لكنها لم تستجب حتى الآن. في الوقت، تواصل السلطات الإماراتية منع خبراء الأمم المتحدة من إجراء البحوث داخل الدولة أو زيارة السجون ومراكز الاحتجاز.

وفي وقت سابق، بتأريخ 12 يوليو/تموز 2022، شاركت الكرامة في جلسة إحاطة للمنظمات غير الحكومية عُقدت في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف تمهيدًا للمراجعة الأولية لدولة الإمارات العربية المتحدة من قِبل لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، خلال الدورة 74 المنعقدة في الفترة ما بين 13 و 14 يوليو/تموز 2022. وهو أول استعراض للدولة الطرف منذ تصديقها على الاتفاقية عام 2012، وتطرقت الكرامة من بين أمور أخرى إلى شيوع ممارسة الإخفاء القسري لدى جهاز أمن الدولة في البلاد واستدلت على حالة المواطن السوري أمجد محمد نور الدين الناصر.

في آخر تقرير للفريق المعني بحالات الاختفاء القسري المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والخمسين خلال الفترة من 9 سبتمبر/أيلول حتى 9 أكتوبر/تشرين الأول 2024، عبّر الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد باستمرار اضطهاد الأشخاص المشاركين في مظاهرات 2011 المطالبة بإصلاحات ديمقراطية في الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما إزاء التهم الجديدة الموجهة إلى 84 من أصل 133 شخصًا وجهت إليهم اتهامات عام 2011، وإزاء الادعاء بأن عددًا من المسجونين قد اختفوا قسرًا أثناء احتجازهم بعد انتهاء مدة عقوبتهم. وفي هذا الصدد، أبلغ الفريق العامل أيضًا عن حالة نقل دولي للسيد خلف عبد الرحمن عبد الله من الأردن، والذي قيل إنه كان أيضًا جزءًا من محاكمة "الإمارات 94."

وشدد الفريق العامل على أنه "ينبغي أن توضع فورًا معلومات دقيقة عن احتجاز الأشخاص ومكان أو أمكنة احتجازهم بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، في متناول أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي شخص آخر له مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات، وأن عدم القيام بذلك يشكل اختفاء قسريًا."

السعودية

بخصوص المملكة العربية السعودية، يبدو الوضع أكثر قتامة بالنظر إلى الأعداد الهائلة لضحايا القمع والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري على خلفية ممارسة حق الرأي والتعبير.

ورغم البيانات الصادرة عن الهيئات الحقوقية بالأمم المتحدة لا يزال الإخفاء القسري بخاصة في المرحلة التي تعقب إلقاء القبض على الضحية سلوكًا ممنهجًا وشائعًا، بما في ذلك لدى جهاز أمن الدولة.

على سبيل المثال، في 15 مايو/أيار 2024 أقرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب شكوى قدمتها الكرامة بأن الحبس الانفرادي المطول للباحث الديني والناقد السعودي سفر بن عبد الرحمن الحوالي دون محاكمة والتسهيلات اللازمة لإعاقته يشكل انتهاكات خطيرة، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب أو سوء المعاملة.

وقالت اللجنة في بيانها إن عائلة السيد الحوالي لم تعرف مكان وجوده لأكثر من شهرين، إلى أن طلب فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري معلومات من السلطات التي ذكرت فيما بعد أنه يخضع للتحقيق بموجب قانون مكافحة الإرهاب وتمويله، وهو القانون الذي لا يتواءم مع التزامات البلد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ملف الاختفاء القسري كان حاضرًا بقوة أيضًا خلال جلسة الحوار التفاعلي في إطار الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية أمام مجلس حقوق الإنسان يوم 4 يوليو/تموز 2024، وذلك ضمن أعمال الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة خلال الفترة من 18 يونيو/حزيران حتى 4 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

حيث أشارت مداخلة لوفد منظمة القسط لحقوق الإنسان المعنية بالسعودية إلى التوصيات المتعلقة بانضمام الدولة إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وتطرقت لملف معتقلي الرأي والنشطاء المعتقلين بمن فيهم المحامي محمد القحطاني وغيره، وانتقدت تقاعس السعودية عن تنفيذ توصيات سابقة بخصوص ضمان حرية التعبير، كما انتقدت رفض السعودية القبول بالانضمام إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

كما تطرقت الكرامة في تقريرها الموازي إلى مجلس حقوق الإنسان خلال هذه الدورة للاستعراض الشامل إلى ملف الاختفاء القسري وقدمت شواهد بشأنه.

ليبيا

في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2023، قدمت الكرامة بشكل عاجل إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، حالة السيد المهدي البرغثي، وزير الدفاع السابق في حكومة الوفاق الوطني ورفاقه، الذين اختفوا جميعا في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بعد اختطافهم من قبل عناصر من "كتيبة طارق بن زياد"، وهي ميليشيا يقودها نجل خليفة حفتر، صدام حفتر، في حي السلماني الشرقي في بنغازي (شرق ليبيا).

لاحقًا أفاد المدعي العام العسكري في بنغازي بوفاة البرغثي، وهو ما دفع الكرامة إلى تقديم نداء عاجل بشأنه بتأريخ 27 ديسمبر/ كانون الأول 2023، إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء.

تبدو حالات الاختفاء القسري في ليبيا ظاهرة مقلقة ومنتشرة في جميع أنحاء البلاد، في حين تقول مصادر حقوقية إنها رصدت 251 حالة منذ بداية عام 2020 وحتى يوليو 2023.

السودان

الاختفاء القسري سلوك شائع في السودان في ظل النزاع المسلح القائم، إلى جانب انتهاكات أخرى مروعة.

على سبيل المثال، وجهت الكرامة مطلع يونيو/ حزيران 2023، نداءً عاجلاً إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري بشأن الدكتور محمد علي عبد الله الجزولي الذي اختطفته قوات الدعم السريع في السودان واقتادته إلى جهة مجهولة، قبل أن تجبره على الإدلاء باعترافات مصورة تحت الإكراه.

وفي كلمة ألقاها أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في 12 أيلول/ سبتمبر 2023، أشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، إلى أنّه تم الإبلاغ عن اختفاء ما لا يقل عن 500 شخص في الخرطوم وحدها منذ اندلاع الاشتباكات.

اليمن

بالنسبة لليمن الذي يعاني جراء النزاع المسلح منذ نحو عشر سنوات، فإن جرائم الإخفاء القسري تبدو سلوكًا شائعا حتى قبل النزاع، وتشترك العديد من الأطراف في ممارسة هذا النمط من الانتهاكات، حيث وثقت الكرامة العديد من الحالات وقدمت بشأنها شكاوى أمام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري.

حاليا لا توجد إحصائية نهائية لعدد المخفيين قسرًا في سجون أطراف الصراع الدائر في اليمن منذ عشر سنوات، حيث تكتنف ذلك العديد من الصعوبات، كبعد المناطق اليمنية، وعدم التقدم ببلاغات، وعدم وجود جهات رسمية تتولى المتابعة والتوثيق.

حاولت منظمات حقوقية يمنية تقديم صورة تقريبية لعدد المخفيين قسرًا الذين تلقت بلاغات عنهم، حيث أحصت 270 حالة إخفاء قسري.

ازدواجية المعايير

يقول المحامي رشيد مصلي مدير الكرامة: "بعض الدول لم تصادق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري للإبقاء على يدها طليقة في ارتكاب هذا النمط المروّع من الانتهاكات مثل الجزائر التي قدمت الكرامة بشأنها أكثر من ألف حالة، وهو ما دعا الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري إلى تقديم طلب لزيارة البلد منذ نحو عشرين سنة دون جدوى."

وتساءل المحامي مصلي: "ما مدى فاعلية هذه الآلية الأممية في القيام بالزيارة ولماذا التزمت الصمت بعدما فشلت في تنفيذ الزيارة للبلد، بينما بمقدور الفريق اتخاذ موقف علني لإدانة هذه الممارسات كأقل إجراء ممكن لترضية الضحايا وجبر خاطرهم؟."

وتابع المحامي مصلي: "تقدّر الكرامة محدودية إمكانيات الآليات الأممية المعنية بحقوق الإنسان وتدرك بحكم خبرتها وتجاربها في العمل على هذه الآليات حجم التحديات التي تواجهها، وتدرك كذلك مدى ارتباط فاعلية الإجراءات الأممية المعنية بحقوق الإنسان بالإرادة الدولية التي تتوارى عن الواقع عندما تقتضي المصالح ذلك، ويحضر بالمقابل مشهد الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير، إنْ على صعيد السياسات الحكومية أو الإعلام الغربي أو مجموعات حقوق الإنسان الدولية."

لكنه يستدرك" :إلا أن هذا لا يعني الاستسلام لهذا الفشل وعدم الذهاب نحو إصلاحات جادة وخلق ديناميكيات ذات تأثير فعلي على صعيد حقوق الإنسان عالميًا."

ويقول مصلي: "حتى في ما يتعلق بالعراق، على سبيل المثال، تستذكر الكرامة مواقف الحكومات الغربية التي تنشط ضد انتهاكات الاختفاء القسري في عهد الرئيس السابق صدام حسين بينما حاليًا تلوذ بالصمت رغم تضاعف أرقام الضحايا، فضلًا عن استمرار تجاهل الحكومات العراقية المتعاقبة لمطالب اللجنة الدولية المعنية بمكافحة الإخفاء القسري."

وفي هذه المناسبة، يستحضر المحامي رشيد مصلي "الحراك الدولي الواسع ضد الاختفاء القسري في أمريكا اللاتينية بخاصة تشيلي والأرجنتين إبان السبعينيات من القرن الماضي، لاسيما الضغوط التي مارستها الأحزاب اليسارية في أوروبا، بينما اليوم يوجد مئات الآلاف من الأقليات المسلمة في

العالم أو الشعوب العربية التي ترزح تحت المعاناة والانتهاكات جراء الإخفاء القسري دون أيّ حراك حقوقي أو موقف دولي إزاء ذلك."

أخيرًا، تعبر الكرامة مجددًا بكل أسف عن خشيتها من فقدان مصداقية الإجراءات الأممية المعنية بقضايا حقوق الإنسان عامة وملف المخفيين قسرًا على وجه التحديد، وهو الأمر الذي تعالت بشأنه الأصوات المنددة بمواقف الأمم المتحدة إزاء قضايا حقوقية مهمة خلال السنوات الأخيرة الماضية، وصولًا إلى حالة الفشل الذريع في كبح جماح جريمة الإبادة الجماعية المشهودة التي ترتكبها إسرائيل على مرأى العالم ضد الشعب الفلسطيني في غزة.

الجزائر: إدانة القمع الممنهج استباقًا للانتخابات الرئاسية وإحالته إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة

1 سبتمبر/أيلول 2024

في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية الجزائرية في 7 سبتمبر/أيلول 2024، تمر الجزائر بفترة قمع شديد بشكل خاص، تميزت بموجة من الاعتقالات التعسفية للمعارضين السياسيين والنشطاء المؤيدين للديمقراطية والصحفيين والأكاديميين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ويشكل هذا القمع، المدبر من قبل السلطات، انتهاكًا صارخًا لالتزامات الجزائر الدولية في مجال حقوق الإنسان، لا سيما بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إن الكرامة تندد بشدة بهذا الوضع المقلق الذي يحرم الشعب الجزائري من حقه الأساسي في تقرير مصيره، وتعلن أنها ستحيل المسألة إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة حتى يتمكنوا من التحقيق في هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في الجزائر.

القمع في الجزائر: سياق مثير للقلق

في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية الجزائرية، التي كان من المقرر إجراؤها في البداية في ديسمبر/كانون الأول 2024، ولكن تم تقديم موعدها بشكل مثير للجدل إلى 7 سبتمبر/ أيلول 2024، تشهد الجزائر فترة من القمع الشديد المثير للقلق بشكل خاص. ففي شهر أغسطس/ آب 2024 وحده، تم اعتقال عشرات المعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والمواطنين العاديين أو وضعهم تحت الرقابة القضائية.

ومن بين أبرز هذه الحالات حالة كريم طابو، الزعيم السابق لجبهة القوى الاشتراكية، الذي تم اعتقاله في عدة مناسبات وفرض قيود صارمة على حريته، بما في ذلك منعه من التعبير عن نفسه على شبكات التواصل الاجتماعي أو المشاركة في المؤتمرات الصحفية. كما تم وضع علي بن حاج، وهو أحد رموز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تحت الإقامة الجبرية في منزله، وتم اعتقال ابنه عبد الفتاح واحتجازه.

وأشار المحامي رشيد مصلي، مدير منظمة الكرامة، إلى أن: "هاتين الحالتين الأخيرتين توضحان أيضًا استمرار القمع ضد أعضاء سابقين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في حين أن عددًا من كوادر الحزب السابقين معتقلون منذ عدة أشهر بسبب نشرهم بيانًا صحفيًا يطالب بالإفراج عن سجناء الرأي واحترام الحريات العامة."

كما أن حالة حسين بن حليمة، الذي اعتقل بعد زيارة أخيه في السجن، تبين امتداد هذا القمع إلى أقارب النشطاء المسجونين. وهناك عدة مئات من سجناء الرأي، من بينهم نساء، محرومون حاليًا من حريتهم في الجزائر. وتستهدف هذه الاعتقالات بشكل منهجي الأشخاص الذين يعبرون عن آراء تنتقد النظام، وغالبًا ما يتم ذلك بتهم غامضة مثل "نشر معلومات كاذبة" أو "الإساءة إلى الرئيس."

ومن بين الشخصيات السياسية الأخرى المستهدفة علي لعسكري، الأمين العام السابق لجبهة القوى الاشتراكية، الذي تم اعتقاله في 20 أغسطس 2024 أثناء زيارته لأوزلاغون، وفتحي غراس، منسق الحركة الديمقراطية والاجتماعية، الذي تم اعتقاله من منزله في 27 أغسطس 2024. وحسب الكرامة، فإن هذه الاعتقالات تندرج في إطار استراتيجية متعمدة للقضاء على أي تلميح للمعارضة السياسية المنظمة في الفترة التي تسبق الانتخابات.

لا تتعلق الاعتقالات بشخصيات سياسية فقط؛ فعبد الله بن نعوم، الناشط الحقوقي والسجين السياسي السابق المعروف بتنفيذ أطول إضراب عن الطعام في الجزائر، تم اعتقاله تعسفيًا مرة أخرى من منزله في 28 أغسطس 2024.

قضايا قانونية: انتهاكات صارخة لالتزامات الجزائر الدولية

تنتهك الممارسات القمعية في الجزائر بشكل صارخ العديد من أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه البلاد منذ عام 1989 .فالمادة 9 من العهد، التي تحمي من الاحتجاز التعسفي، تُنتهك بانتظام من خلال الاعتقالات العديدة التي تطال النشطاء والمعارضين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. كما يتم انتهاك المادة 14 التي تضمن الحق في المحاكمة العادلة من خلال الاستخدام التعسفي لأوامر الاحتجاز التي تسمح باحتجاز الأفراد في السجن دون محاكمة.

كما أن حرية التعبير، التي تحميها المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مهددة بشكل خطير، كما يتضح من القيود المفروضة على شخصيات مثل كريم طابو وعلي بن حاج .أما المادة 22، التي تضمن حرية تكوين الجمعيات، فتنتهك بشكل منهجي، لا سيما من خلال تطبيق قانون مكافحة الإرهاب الذي يساوي بين أي شكل من أشكال الاحتجاج السلمي والتخريب أو الإرهاب.

وتتفاقم هذه الانتهاكات للحقوق الأساسية من خلال اعتماد قوانين قمعية مثل المادة 87 مكرر من قانون العقوبات التي تساوي بين أي دعوة لتغيير نظام الحكم وبين "الإرهاب ."وتستخدم هذه المادة لتبرير اعتقال النشطاء السلميين وتكميم أي شكل من أشكال المعارضة. وقد شدد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية تكوين الجمعيات مؤخرًا على ضرورة رفع الجزائر لهذه القيود واحترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما أن هذه الانتهاكات للحريات الأساسية تخرق أيضًا المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تكفل حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، ولا سيما من خلال الانتخابات الحرة. وفي السياق الحالي، حيث يؤثر القمع على جميع قطاعات المجتمع المدني والحركات السياسية في الجزائر، فإن نزاهة الانتخابات معرضة للخطر الشديد. وبالتالي، فإن قدرة الشعب الجزائري على ممارسة حقه في تقرير مصيره، وهو حق ضحى من أجله الكثير من الأرواح خلال الكفاح من أجل الاستقلال، مهددة بشكل مباشر.

وحسب المحامي مصلي: "بدون ضمان هذه الحريات الأساسية، فإن تطلع الشعب الجزائري إلى تقرير سيقوَض بشكل خطير، مما يجعل أي انتخابات اليوم بلا معنى."

إنكار الحق الجماعي غير القابل للتصرف للجزائريين في تقرير المصير

إن هذه الممارسات القمعية، التي تؤثر على جميع قطاعات المجتمع المدني ومختلف الحركات السياسية، لا تنتهك الحقوق الفردية فحسب، بل إنها تمس بشكل مباشر بالحق الجماعي للشعب الجزائري في تقرير مصيره.

إذ ترتبط الحريات الأساسية، التي يحميها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ارتباطًا وثيقًا بقدرة الشعب على ممارسة حقه في تقرير المصير. فبدون القدرة على التعبير عن أنفسهم بحرية، والمشاركة في الدفاع عن القضايا المشتركة، والمشاركة الكاملة والعادلة في الحياة السياسية لبلدهم، يُمنع الجزائريون من تحقيق الطموح الذي ضحى من أجله الكثير من أبناء وطنهم بأنفسهم منذ بداية الكفاح من أجل الاستقلال.

والواقع أن المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على الحق في تقرير المصير، مما يجعله الهدف الأساسي لممارسة جميع الحقوق والحريات الأساسية المحمية

في العهد. إن حق الشعوب في تقرير المصير ليس فقط ركيزة من ركائز القانون الدولي، بل هو أيضًا أساس تاريخي وأخلاقي للشعب الجزائري الذي يشكل نضاله من أجل الاستقلال جزءًا لا يتجزأ من تاريخه وهويته.

وخلص المحامي مصلي إلى أنه" :من المفارقة أن تعلن السلطات الجزائرية هذا المبدأ على الساحة الدولية بينما تضرب به عرض الحائط فيما يتعلق بشعبها. إن تطلع الشعب الجزائري إلى إدارة شؤونه بنفسه، واختيار مصيره السياسي بحرية، والتمتع الكامل بحقوقه الأساسية، متجذر في تاريخ من النضال من أجل تقرير مصيره وكرامته، وهي حقوق غير قابلة للتصرف لا يمكن لأحد أن يسلبها منه."

في ضوء الانتهاكات الجسيمة للحقوق الفردية والجماعية للجزائريين من قبل السلطات، قررت الكرامة تنبيه الخبراء التاليين إلى الوضع على وجه السرعة:

- المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير
- المقررة الخاصة المعنية بالحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات
- المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان
- الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي
- المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين
- المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب
- المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار

لا ازدهار للعمل الخيري إلا في أجواء الحرية

5 سبتمبر/أيلول 2024

يحتفي العالم في مثل هذا التاريخ 5 سبتمبر/ أيلول من كل عام باليوم الدولي للعمل الخيري الذي تمّ إقراره من طرف الجمعية العامة الأمم المتحدة في قرارها 105/67 المؤرخ بـ 17 ديسمبر/كانون الأول 2012.

وعمل الخير قيمة متأصلة في النفس البشرية منذ الأزل، تحث عليه جميع الأديان والحضارات. وخلافا لما يظن البعض، يتجاوز عمل الخير العمل الإغاثي ليشمل مجالات عديدة منها نصرة المظلوم والدفاع عن الكرامة البشرية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإصلاح ذات البين، وحماية كافة المخلوقات بما فيها البيئة. وبذلك يساهم عمل الخير في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، ويمثل مقاربة شاملة للأمن البشري.

كما أن عمل الخير عمل عريق في العالم العربي والإسلامي، استمر لقرون طويلة بسبب توفر موارد الزكاة والصدقات، ومؤسسة الأوقاف التي كانت أول ما حرص المستعمر الغربي على تدميره في الدول التي تعرضت للاحتلال.

أما اليوم، ففي حين تزدهر المنظمات الخيرية في الغرب في جو من الحرية، بما في ذلك المنظمات ذات المرجعية الدينية، حيث تلقت المنظمات الخيرية في عام 2023، في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، ما يقارب 560 مليار دولار، تقوم حكومات الدول العربية باحتكار مجال العمل الخيري والتصدي للمبادرات الفردية والجماعية في هذا المجال، إذ تعتبر هذه الأنظمة التي يفتقد معظمها إلى الشرعية أي مبادرة خيرية تحديًا لها ومحاولةً لإضفاء الشرعية على جهات مستقلة عنها، وتنافسًا في خدمة المجتمع يهدد وجودها.

وما زاد الطين بلة، تداعيات الحرب على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، حيث فُرضت قيود مشددة على المنظمات الخيرية في العالم العربي من طرف الوكالات الحكومية الأمريكية وبعض الحكومات العربية، فجُمدت أرصدتها وأصولها وحُلت هياكلها واضطُهد أعضاؤها وقُمعوا قضائيا وشُهِّر بهم إعلاميا.

وفي هذا السياق، تستذكر الكرامة نشاطها في ما يتعلق بالنضال ضد الممارسات القمعية والاعتقالات التعسفية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 عندما اقتيد العديد من نشطاء العمل الخيري والإغاثي العرب في باكستان وغيرها إلى معتقل غوانتانامو الأمريكي سيء الصيت.

وفي منطقة الخليج، التي كانت تعرف بكثرة المبرات وكثافة المشاريع الخيرية، اعتمدت معظم الحكومات سياسات تحصر العمل الخيري على عدد قليل من المنظمات التابعة للحكومة أو تحت تحكمها شبه الكامل. فكانت عواقب هذه السياسة وخيمة على هذا المجال الحيوي حيث قوضت القيام بواجب شرعي وإنساني، وألقت بشرائح واسعة في العديد من الدول العربية في براثن الهشاشة التي تعجز حكومات هذه الدول على القضاء عليها.

من المؤكد أنه لا يمكن للمجتمعات العربية والإسلامية أن تحقق التنمية المستدامة والرفاهية الحقيقة إلا بتفعيل العمل الخيري الفردي والجماعي المستقل عن تحكم الأنظمة السياسية، ولا يتم ذلك إلا في جو من الحرية، بعيدا على قيود الحكم السلطوي .

السودان: لجنة أممية تقول إن أطراف النزاع ارتكبت انتهاكات ترقى لجرائم حرب

9 سبتمبر/أيلول 2024

قالت لجنة تقصي حقائق أممية إن أطراف النزاع في السودان ارتكبت مجموعة مروعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم الدولية قد يرقى العديد منها إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ووجدت بعثة الأمم المتحدة المستقلة الدولية لتقصي الحقائق بشأن السودان في تقريرها الأول، أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والقوات الحليفة لهما، مسؤولون عن أنماط انتهاكات واسعة النطاق تضمّنت هجماتٍ عشوائية ومباشرة، عبر الغارات الجوية والقصف ضدّ مدنيّين؛ ومدارس؛ ومستشفيات؛ وشبكات اتصال؛ وشبكات حيوية لإمداد المياه والكهرباء.

وأضافت أن أطراف النزاع استهدفت المدنيّين من خلال الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي؛ والاحتجاز التعسفي والاعتقال؛ بالإضافة الى التعذيب؛ وسوء المعاملة.

وركزت البعثة بوجه خاص على الجرائم التي ارتكبتها قوات الدعم السريع التي تقول الحكومة السودانية المعترف بها إنها تتلقى الدعم من دولة الإمارات، فيما قالت البعثة الأممية إنها ارتكبت انتهاكات ترقى إلى جرائم حرب متمثلة في الاعتداء على الحياة والأشخاص والاعتداء على الكرامة الشخصية، بحسب ما ورد في تقرير بعثة تقصي الحقائق.

التقرير مستمدّ من التحقيقات التي جرت بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب 2024، وفقًا لتكليف مجلس حقوق الإنسان الذي أنشأ بعثة تقصي الحقائق في أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وكانت الكرامة تابعت خلال السنوات الماضية عددًا من قضايا الانتهاكات والقمع في سياق انشغالاتها بحالة حقوق الإنسان في السودان وقدمت شكاوى عدة أمام الإجراءات الخاصة بشأن ضحايا اعتقال تعسفي، وصولاً إلى إطلاق سراحهم، في حين لا يزال مصير السياسي السوداني محمد علي عبد الله الجزولي الذي اختطفته قوات الدعم السريع مجهولًا حتى اللحظة، بعد أن أجبره الخاطفون على الإدلاء باعترافات مصورة تحت الإكراه، يدين فيها نفسه، وقد وجهت الكرامة بشأنه نداءً عاجلاً إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري.

السعودية: الذكرى السابعة لاعتقال الأكاديمي سلمان العودة

10 سبتمبر/أيلول 2024

تذكّر الكرامة بأن اليوم يصادف الذكرى السابعة لاعتقال الأكاديمي والمفكر السعودي الدكتور سلمان العودة، وهو الأمر الذي أعاد التذكير به أيضًا نجله عبدالله العودة قائلاً: "اليوم.. يكمل والدي 7 سنوات بالضبط في عزله الانفرادي.. الذي ذاق فيه الأذى والتعذيب وحُرِم من عائلته ومحبيه والعالم.. فقط لأنه دعا للخير والسلام والإصلاح "

الدكتور سلمان العودة أحد أبرز معتقلي الرأي في السعودية ورفعت الكرامة قضيته الى العديد من الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة و أصدر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته السابعة والتسعين، المنعقدة خلال الفترة من 28 أغسطس/ آب إلى 1 سبتمبر/ أيلول 2023 الرأي رقم 2023/56 خلص فيه إلى أن تقييد حريته وشقيقه خالد العودة اعتقال تعسفي ينتهك مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكانت الكرامة قد وجّهت في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، شكوى بشأن الدكتور العودة إلى الفريق العامل بالأمم المتحدة المعني بالاختفاء القسري.

وفي 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، أحالت الكرامة قضية الدكتور سلمان العودة إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية التعبير. SR FREEDEX

وفي 20 سبتمبر/ أيلول 2018، أحالت القضية إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.SRCT

وفي 26 يناير/ كانون الثاني 2021، أحالت القضية إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وطلبت من اللجنة حث السلطات على الإفراج الفوري عنه كإجراء طارئ والكف عن الأعمال الانتقامية ضد عائلته.

وفي تأريخ 31 مايو/ أيار 2022، قدمت الكرامة طلبًا إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي WGAD للبت في تعسف احتجاز الدكتور سلمان العودة.

في ذكرى 9/11.. حروب الولايات المتحدة لم تتوقف!

11 سبتمبر/أيلول 2024

لم تتوقف حروب الولايات المتحدة الأمريكية منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، متخذةً أشكالا عدة، وبات العالم بأسره مسرحًا لحروب الولايات المتحدة وحلفائها على "الإرهاب" دون أي اعتبار لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدول لحقوق الإنسان.

لقد أرسى القادة الأمريكيون عقب "الثلاثاء الأسود" قواعد جديدة تتجاوز الأعراف الدولية، تأسيسًا على خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (2001-2009) أمام أعضاء الكونغرس بعد تسعة أيام من الهجمات، مخاطبًا العالم بقوله: "إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهابيين"، وأضاف بوش حينها" :من اليوم فصاعدا، ستعتبر الولايات المتحدة أي دولة تؤوي أو تدعم الإرهاب بأنها نظام معادٍ"، معلنا وضع بلاده في "حالة تأهب للحرب"، وأن "الطريقة الوحيدة لهزيمة الإرهاب الذي يهدد أسلوب حياتنا هي إيقافه والقضاء عليه وتدميره في مكان نموه." ..

لقد كان هذا الخطاب بمثابة نقطة بداية الاستراتيجية الأمريكية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لتوسيع رقعة الهيمنة الأمريكية، وتاليًا صارت التدخلات الأمريكية في شؤون الدول الإسلامية أمرًا اعتياديًا بذرائع "الحرب على الإرهاب."

في نفس السياق، عزز الخطاب السياسي الأمريكي بواعث الإسلامفوبيا في الغرب وتعرضت الجاليات المسلمة لحملات تضييق واستهدافات واسعة، وصودرت حقوق أفرادها في الحريات والأمن الشخصي ولا يزال خطاب الكراهية ضد المسلمين يمثل أحد الشواغل الرئيسية للمجتمعات المسلمة في الغرب.

لقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربًا واسعة النطاق، انطلاقًا من أفغانستان مرورًا بالعراق والصومال واليمن، وفي الظل كانت تدور حرب أخرى شملت عمليات ترحيل سرية لمشتبه بهم في قضايا إرهاب تعرضوا لتعذيب وحشي في مواقع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والسجن العسكري الأمريكي سيئ السمعة في خليج غوانتانامو بكوبا، وهو الأمر الذي كشفت عنه النقاب لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي عام 2014، في سياق تقرير يتألف من أكثر من 700 صفحة انتقدت فيه تصرفات وكالة الاستخبارات ضمن برنامج الاعتقالات بشأن الإرهاب ومحاولتها التقليل من مدى الانتهاكات والكذب بشأن فاعلية البرنامج.

الإرهاب المضاد

يقول المحامي رشيد مصلي مدير الكرامة: "إذا كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر مثّلت إنكارًا لقيم حقوق الإنسان فإن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فيما بعد حملت نفس القدر من الإنكار والتنكر لحقوق الإنسان، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وشهدنا انتهاكات مروّعة، ترقى بعضها لجرائم ضد الإنسانية."

وتطرق مصلي إلى بعض الأمثلة، من بينها عمليات القتل خارج نطاق القضاء لا سيما بواسطة الطائرات غير المأهولة، والتعذيب والإخفاء القسري، وغيرها.

آخر القضايا التي اشتغلت عليها الكرامة حالة المواطن الليبي مصطفى فرج محمد مسعود الجديد العزيبي (المعروف أيضًا باسم "أبو فرج الليبي")، الذي أحالت الكرامة قضية بتأريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD) بالأمم المتحدة، ولا يزال هذا المواطن الليبي محتجزًا بشكل تعسفي في معتقل خليج غوانتنامو منذ نقله من "موقع سري" تابع لوكالة المخابرات المركزية في 4سبتمبر/أيلول 2006، حيث أُلقي عليه القبض في 2 مايو/أيار 2005 في باكستان، على أيدي القوات الخاصة الباكستانية التي سلمته إلى القوات الأمريكية، وبعد ذلك احتُجز في سجون سرية في أفغانستان ورومانيا حيث تعرض للتعذيب حتى فقدَ سمعه.

معتقل غوانتانامو

بعد ثلاثة وعشرين عشرين عامًا من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ما زال مرفق الاعتقال في خليج غوانتانامو يحتجز المعتقلين في تجاهل لحقوق الإنسان الأساسية. على الرغم من الوعود المقطوعة بإغلاقه، فيما يبدو أن طلبات إغلاقه المتكررة من طرف المفوضين الساميين لحقوق الإنسان المتعاقبين وخبراء الأمم المتحدة المستقلين على مر السنين ذهبت أدراج الرياح.

عملت الكرامة على عشرات الحالات لضحايا غوانتانامو، لكن قضية الجديد العزيي تعتبر مثالًا صارخًا لما وصفه خبراء الأمم المتحدة" بالوضع الكافكاوي حيث يبدو حكم القانون بلا معنى، والقوة القسرية والوحشية للدولة هي الحالة السائدة."

هجمات الطائرات من دون طيار

مثّل برنامج "القتل المستهدف" أحد أبرز سمات الحروب الأمريكية المتناسلة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وشملت بلدانًا عدة، بينها اليمن وباكستان والصومال، وأجرت الكرامة تحقيقات ميدانية معمقة في اليمن حول الضربات الأمريكية بواسطة الطائرات من دون طيار، وذهبت إلى أماكن عدة لتوثيقها واستنطاق الشهود، وقدمت العديد من الشكاوى بناء على توكيلات موثقة من طرف أهالي الضحايا، كما أعدت تقارير مدعّمة بالأدلة وشهادات الضحايا الناجين من الهجمات الأمريكية بالطائرات المسيرة توضح الآثار الكارثية للهجمات على المدنيين.

إن خطاب واستراتيجية "الحرب على الإرهاب"، المنتهجة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر من طرف الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية والعربية، أظهرت فشلها الذريع في التصدي لظاهرة العنف المتطرّف، بل كانت لها نتائج عكسية وتسببت في تفاقم الظاهرة وانتشارها. بالإضافة إلى كونها كرست على الصعيد الدولي انتهاك حقوق الإنسان وثقافة الإفلات من العقاب. وتؤكد الكرامة مرة أخرى، كما أشارت إليه العديد من الشخصيات والمنظمات الحقوقية الدولية وغير الحكومية، أن محاربة العنف المتطرف والإرهاب يجب أن تراعي احترام حقوق الإنسان الأساسية وقيم العدل وصيانة الكرامة البشرية للجميع.

تونس: راشد الغنوشي لا يزال خلف القضبان على خلفية اتهامات ملفقة

13 سبتمبر/أيلول 2024

يعد رئيس حزب النهضة السياسي التونسي الثمانيني راشد الغنوشي أحد أكبر السجناء السياسيين في العالم العربي، إذ يتجاوز الثالثة والثمانين من العمر ويعاني من مشاكل صحية فاقمتها ظروف السجن والملاحقات القضائية وحملات التضييق، وهو لا يزال خلف القضبان على خلفية اتهامات ملفقة لإسكاته وإعادة البلاد إلى ماضي الاستبداد السياسي والقمع والترهيب، والغنوشي أيضًا رئيس البرلمان التونسي من 2019 إلى 2021 وهو البرلمان الذي حلّه قيس سعيد في أولى خطواته للسطو على كل سلطات الدولة واحتكارها والقضاء على المكاسب الحقوقية والديمقراطية التي تحققت عقب الربيع العربي في تونس.

هل الحقوق المدنية والسياسية حكر على الرجل الأبيض؟

15 سبتمبر/أيلول 2024

يحتفي العالم اليوم، 15 سبتمبر/أيلول 2024، ككل عام، باليوم الدولي للديمقراطية الذي تمّ إقراره من طرف الجمعية العامة الأمم المتحدة في قرارها 7/62 المؤرخ بـ 8 نوفمبر/تشرين الثاني2007، من أجل دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

تصبو كل الشعوب إلى حكم ذاتها بنفسها، وهذا ما يفترض أن توفره الديمقراطية للمجتمعات التي تختار هذا النظام السياسي. وفي العالم العربي، حتى وإن كان بين الإسلاميين والعلمانيين تباين في مسألة السيادة هل تعود إلى الشعب أم إلى الشريعة، إلا أنهم يجمعون على كون الشعب هو المصدر الوحيد للسلطة.

ترتبط الديمقراطية ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان، وبالتحديد الحقوق المدنية والسياسية. ففي قرارها 46/2002 بعنوان "مزيد من التدابير لتعزيز وتوطيد الديمقراطية"، المؤرخ بـ 23 أبريل/نيسان 2002، عرّفت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة – التي حلّ محلّها في عام 2006 مجلس حقوق الإنسان – الديمقراطية بالعناصر الأساسية التي تتضمّنها، وهي: "(1) احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات؛ (2) إمكانية الحصول على السلطة وممارستها بمقتضى سيادة القانون؛ (3) عقد انتخابات دورية حرة وعادلة بالاقتراع العام وبالتصويت السري كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب؛ (4) وجود نظام تعددية الأحزاب والمنظمات السياسية؛ (5) فصل السلطات؛ (6) استقلال القضاء؛ (7) الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة؛ و (8) حرية وسائط الإعلام واستقلالها وتعددها".

إن معظم الدول العربية تحكمها أنظمة تسلطية تقمع كل محاولة للانتقال الديمقراطي وتتمادى في غلق الفضاء السياسي والإعلامي وخنق الأصوات المعارضة وانتهاك حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات. وتقوم الدول الغربية، والقوى العظمى على وجه الخصوص، بدعم هذه الأنظمة التسلطية وتحرص على بقائها في الحكم لحماية مصالح غير مشروعة تضمنها لها أنظمة غير شرعية. وفي حين دعمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية بقوة التحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية، كان موقفها سلبيا من الانتخابات الحرة والنزيهة التي جرت في العالم العربي مثل الجزائر في 1992، وفلسطين في 2006، ومصر في 2011، وفضلت مساندة الأنظمة التسلطية في هذه الدول ضد القوى السياسية التي اختارتها شعوب هذه البلدان.

وقد أدت هذه الازدواجية الغربية في المعايير إلى الانطباع السائد لدى المواطن العربي بأن الغرب يعتبر الديمقراطية نظامًا لا يستحقه سوى الرجل الأبيض، ولا يصلح لبقية الأجناس بمن فيهم الإنسان العربي والمسلم.

إن منظمة الكرامة منذ نشأتها جعلت من أولويات عملها تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية للمواطن في العالم العربي، المرسخة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ورفعت الكرامة خلال عقدين من الزمن إلى آليات حقوق الإنسان الأممية المئات من المذكرات القانونية بشأن الانتهاك المستمر لهذه الحقوق في معظم الدول العربية، كما قدّمت الاستشارة لضحايا الانتهاكات.

ومن خلال نشاطها تساهم الكرامة في رفع الوعي الحقوقي في العالم العربي، وتغيير الثقافة السياسية السائدة المبنية على الإقصاء السياسي وازدراء المواطن، والوصول إلى الحكم من خلال الانقلاب العسكري، والحكم التسلطي، لتحل محلها ثقافة احترام شرعية صندوق الاقتراع، والمشاركة السياسية الجامعة لبناء دولة القانون والحكم الراشد والتأكيد على الالتزام بأدوات النضال السلمي في التغيير.

اليمن: احتجاز أكثر من 50 موظفا يعملون في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والبعثات الدبلوماسية

19 سبتمبر/أيلول 2024

أدانت وكالات أممية استمرار سلطات الأمر الواقع التابعة لجماعة الحوثيين في صنعاء باليمن لليوم الـ 100 في احتجاز أكثر من 50 موظفا يعملون في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والبعثات الدبلوماسية.

وأصدر عدد من المدراء الإقليميين لوكالات أممية ودولية بيانا صحفيا مشتركا قالوا فيه إن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني في اليمن، بما في ذلك الاحتجازات والاتهامات الباطلة، تنتهك القانون الدولي وتعرض سلامتهم للخطر وتعيق بشكل كبير الدعم المقدم للناس في البلاد.

وطالبوا بشكل عاجل بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع العاملين المحتجزين. وشددوا على ضرورة معاملتهم وفقا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك السماح لهم بالتواصل مع أسرهم وممثليهم القانونيين ومنظماتهم.

وكانت الكرامة عملت على مدى سنوات على العديد من قضايا الاعتقالات التعسفية وحالات الإخفاء القسري لا سيما ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وقدمت نيابة عن الضحايا شكاوى أمام الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

فلسطين: هل من معنى لليوم الدولي للسلام بعد سنة كاملة من الحرب الشاملة على غزة؟

21 سبتمبر/أيلول 2024

ككل عام، يحتفي العالم في هذا التاريخ، 21 سبتمبر/أيلول 2024، باليوم الدولي للسلام الذي تم إقراره من طرف الجمعية العامة الأمم المتحدة في قرارها 282/55 المؤرخ بـ 7 سبتمبر/أيلول 2001، "كيوم لوقف إطلاق النار عالميا وعدم العنف من خلال التعليم والتوعية الجماهيرية وللتعاون على التوصل إلى وقف إطلاق النار في العالم كله."

تؤكد منظمة الكرامة أن السلم حاجة بشرية ضرورية للأفراد والشعوب، وحق أساسي من حقوق الإنسان، وتؤكد أنه لا يمكن أن يتحقق السلم عالميًا إلا باحترام قيم العدل والكرامة والمساواة أمام القانون الدولي لجميع الأفراد والشعوب.

يأتي اليوم الدولي للسلام هذا العام قبل حوالي أسبوعين على انقضاء سنة كاملة من حرب شاملة يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على غزة، خلّفت أكثر من 40 ألف قتيل حسب وزارة الصحة الفلسطينية، أكثر من نصفهم من الأطفال والنساء، بينهم ما يقارب الألف من الطواقم الطبية ونحو مائتين من الصحافيين. وهذا الرقم قد يكون أدنى بكثير من الواقع، حيث قدّرت مجلة ذي لانست الأكاديمية في 10 يوليو/تموز 2024 عدد الضحايا بـ 186 ألفًا أو أكثر. وخلّفت الحرب أكثر من 100 ألف جريح ومليوني نازح يعيشون في أوضاع لاإنسانية .

كما دمّر جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الحرب معظم البنية التحتية والمرافق الحيوية في القطاع، من أحياء سكنية ومستشفيات ومدارس ومساجد وكنائس وملاجئ ومقرات المنظمات الدولية كوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ورفضت الحكومة الإسرائيلية بشكل ممنهج وقف إطلاق النار، معتمدة على دعم حلفائها من الحكومات الغربية، ومستعينة بحق النقض الذي استعملته الولايات المتحدة الأمريكية لإفشال كل قرار لمجلس الأمن بهذا الشأن. كما تجاهلت الحكومة الإسرائيلية كل القرارات الدولية التي تدين ممارساتها الإجرامية في حق الفلسطينيين، خاصة تلك الصادرة عن محكمة العدل الدولية: الأمر الصادر بتاريخ 26 يناير/كانون الثاني 2024 بشأن" تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة"، والأمر الصادر بتاريخ 24 مايو/أيار 2024 القاضي بوقف الهجوم الإسرائيلي على رفح وفتح معبر رفح، والفتوى الاستشارية الصادرة بتاريخ 19 يوليو/تموز 2024 بشأن" التبعات القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ."

تكشف مرة أخرى هذه الممارسات التي تنتهك القانون الدولي بفجاجة عجز الأمم المتحدة عن تحقيق هدفها الأول الذي ينص عليه البند الأول من ميثاقها والمتمثل في "حفظ السلم والأمن الدولي"، والذي يؤكده الإعلان 11/39 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 1984 والذي يعتبر أن شعوب الأرض "لها حق مقدس في السلم."

لبنان: استهداف المدنيين في الغارات الإسرائيلية جريمة حرب

24 سبتمبر/أيلول 2024

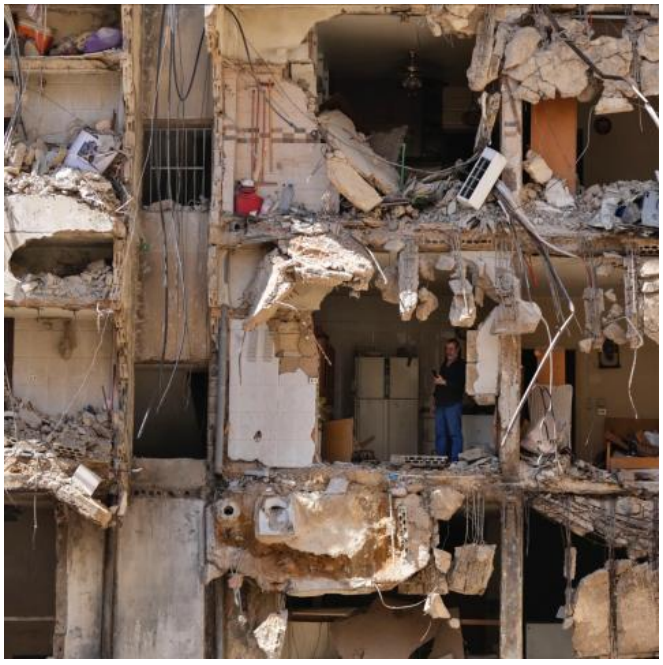

تعبر الكرامة عن استنكارها لاستهداف المدنيين خلال عمليات القصف الإسرائيلي المتواصل على أحياء سكنية مكتظة في لبنان، في وقت تواصل قوات الاحتلال جريمة الإبادة الجماعية في غزة وإنهاء حياة عائلات فلسطينية بأكملها، دون رادع .

وتذكّر الكرامة بمسؤولية المجتمع الدولي لوقف هذا التصعيد وأعمال العنف والاعتداء على سيادة البلدان وما يتخلله من جرائم حرب في انتهاك صارخ للقوانين والمعاهدات الدولية.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" عبر عن قلقه البالغ إزاء تصعيد الوضع في لبنان، والعدد الكبير من الضحايا المدنيين- من بينهم أطفال ونساء- وفق ما أفادت به السلطات اللبنانية بالإضافة إلى نزوح الآلاف في ظل حملة القصف الإسرائيلي الأكثر كثافة منذ أكتوبر/ تشرين الأول.

ودعا الأمين العام جميع الأطراف لحماية المدنيين والبنية الأساسية المدنية وضمان عدم تعريضهم للخطر.

ووفقًا لتقارير السلطات اللبنانية، فقد قُتل وجُرح المئات. وذكرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، أن "الهجمات على المدنيين لا تشكل انتهاكات للقانون الدولي فحسب، بل قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب."

وكررت اليونيفيل دعوتها القوية للتوصل إلى حل دبلوماسي وحثت جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لحياة المدنيين وضمان عدم تعريضهم للأذى.

وفي السياق أيضًا، تعرب الكرامة عن تضامنها مع شبكة الجزيرة الفضائية إزاء ممارسات التضييق والاستهداف وصولاً إلى قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق مكتب القناة الإخبارية في رام الله بالضفة الغربية المحتلة، وتعدّه حلقة في مسلسل جرائم استهداف الصحافيين والحريات الصحافية وانتهاكًا للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما ترى الكرامة أن إغلاق مكاتب الجزيرة واستهداف الصحفيين خلال هذه الحرب ليس سوى محاولة لإخفاء الحقيقة وتغييب الشهود على جرائم الاحتلال .

وتعبر عن استيائها إزاء الفيديو الذي يظهر جنودا إسرائيليين يلقون جثثا من فوق أحد الأسطح في الضفة الغربية المحتلة، في جريمة "بشعة وغير إنسانية"، وفق تعبير المتحدث باسم الأمم المتحدة تيفان دوجاريك.

وتطالب الكرامة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمواقف أكثر جدية لوقف جرائم استهداف الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان المتضامنين مع الشعب الفلسطيني.

كما تحثّ زعماء العالم المجتمعين في نيويورك للمناقشة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الإصغاء لدعوات رؤساء العديد من الوكالات الأممية والدولية ومطالبهم بإنهاء "المعاناة الإنسانية المروعة والكارثة الإنسانية في غزة" جراء حرب الإبادة الجماعية والشاملة التي ترتكبها إسرائيل على مدى عام كامل.

مصر: طلب عاجل للإفراج عن المحافظ السابق الدكتور حسام أبو العز

25 سبتمبر/أيلول 2024

في 19 سبتمبر/ أيلول 2024، قدمت الكرامة شكوى إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي نيابة عن الدكتور حسام أبو العز، محافظ القليوبية السابق، المحتجز تعسفيا منذ سبتمبر 2013. وتؤكد الشكوى الطبيعة المطولة والتعسفية لاحتجازه، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تعرض لها، بما في ذلك الاختفاء القسري والحبس الانفرادي والحرمان من الاتصال بأسرته ومحاميه، إذ ترقى هذه الظروف التي طال أمدها إلى التعذيب، وتسبب في معاناة جسدية ونفسية للدكتور أبو العز وعائلته.

وتأتي هذه الشكوى في أعقاب نداء عاجل سابق جرى توجيهه إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب في 16 شباط/فبراير 2022. وفصلت الشكوى السابقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الدكتور أبو العز، بما في ذلك الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاختفاء القسري، والحرمان من التمثيل القانوني، والحرمان من الرعاية الطبية اللازمة، مسلطةً الضوء على آثار هذه الظروف وتداعياتها على أسرته، على نحوٍ يرقى إلى التعذيب.

الاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة

عُيّن الدكتور أبو العز، وهو أستاذ جامعي قدير في مجال الهندسة، محافظًا للقليوبية بعد انتخاب محمد مرسي. ومع ذلك، بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بمرسي وتولي عبد الفتاح السيسي مقاليد السلطة، فقد الدكتور أبو العز منصبه .وفي 17 سبتمبر/أيلول 2013، بينما كان مسافرًا على متن سيارة مع صديق، جرى إيقافه عند نقطة تفتيش عشوائية للشرطة في القاهرة. وعند التحقق من هويته، أخذته الشرطة على الفور إلى مكان مجهول دون تقديم أي تفسير أو أمر باعتقاله.

لمدة شهرين، تركت عائلة الدكتور أبو العز دون معرفة مكان وجوده، حيث ظل في حالة اختفاء قسري. اكتشفت عائلته فيما بعد أنه محتجز في سجن طرة شديد الحراسة وأنه اتهم في جلسة سرية دون مساعدة قانونية بتهم مختلفة بما في ذلك "القتل العمد" و "المشاركة في القتل العمد" و "التحريض على القتل العمد" و "الاستيلاء على الأسلحة وحيازتها"، في واحدة من المحاكمات الجماعية التي أعقبت القمع العنيف للمتظاهرين السلميين في اعتصام رابعة.

في عام 2015، حكم على الدكتور حسام أبو العز بالإعدام في قضية مثيرة للجدل عُرفت بـ "غرفة عمليات رابعة"، حيث سعت هذه القضية إلى تحميل العديد من القادة، ومسؤولي الدولة من الإدارة السابقة، وكذلك النشطاء والصحفيين والمتظاهرين السلميين، المسؤولية الجماعية عن الوفيات والإصابات التي وقعت أثناء الفض العنيف لاعتصام رابعة. وتعرضت المحاكمة لانتقادات واسعة النطاق بسبب افتقارها إلى الإجراءات القانونية الواجبة واتهاماتها الجماعية الواسعة.

على الرغم من إلغاء حكم الإعدام الأولي عند الاستئناف، إلا أن إعادة المحاكمة في عام 2017 أسفرت عن عقوبة السجن مدى الحياة، مع تخفيض التهم إلى "المشاركة في ضرب أدى إلى الموت". لا تزال هذه التهمة الملفقة تفتقر إلى أي أدلة واضحة على المسؤولية الفردية للدكتور أبو العز، مما يعكس الطبيعة السياسية لمحاكمته.

ظروف الاحتجاز والاختفاء القسري اللاإنسانية

على مدى السنوات الـ 11 الماضية، احتجز الدكتور حسام أبو العز في الحبس الانفرادي في ظروف مروعة، أولاً في سجن العقرب ثم في سجن بدر 3. وطوال هذه الفترة، نقلته السلطات سرًا بين مرافق احتجاز مختلفة دون أي اعتراف رسمي أو إخطار لأسرته. وتمت كل عملية النقل في سرية تامة، مما ترك أسرته في حالة طويلة من عدم اليقين بشأن مصيره ومكان وجوده. فقط من خلال قنوات غير مباشرة –مثل المحتجزين الآخرين أو محاميهم – تمكنت عائلته من معرفة مكانه، غالبا بعد فترة طويلة من حدوث النقل. ولم تقدم السلطات قط أي معلومات مباشرة، مما زاد من المعاناة النفسية التي لحقت بأحبائه.

تشير معلومات غير رسمية تلقتها عائلة الدكتور أبو العز إلى أنه كان محبوسًا في زنازين تفتقر إلى الضوء الطبيعي والتهوية المناسبة. وعلى الرغم من معاناته من أمراض مزمنة خطيرة، بما في ذلك السكري وأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم، فقد حرم باستمرار من الحصول على الرعاية الطبية الكافية. ولا تزال أسرته، التي حرمت من جميع أشكال الاتصال به، محرومة من الاطلاع بشكل رسمي عن صحته وظروف احتجازه. هذا الغياب المطول في التواصل يؤدي إلى تفاقم قلقهم ويعزز شكوكهم بشأن حالته.

على مرّ السنين، رفضت السلطات المصرية باستمرار جميع طلبات الزيارات العائلية أو التمثيل القانوني أو حتى الاتصالات الأساسية، تاركة الدكتور أبو العز معزولا تماما.

تؤكد الكرامة أن حبس أبو العز الانفرادي المطول ورفض السلطات تقديم تحديثات رسمية حول مكان وجوده يشكلان حالة مطولة من الاختفاء القسري، وهو ما يعترف به القانون الدولي كشكل خطير من أشكال التعذيب، ليس فقط ضد المحتجز ولكن أيضا ضد عائلته.

ولا تزال عائلته تعاني من ضائقة نفسية شديدة، ولا تعرف ما إذا كان لا يزال على قيد الحياة، كما أن عدم وجود علاج طبي لحالته يزيد من المخاوف من أن حياته في خطر شديد – مما يذكرنا بوفاة الرئيس السابق محمد مرسي، الذي فقدَ حياته في ظروف احتجاز مماثلة.

طلبات الكرامة إلى خبراء الأمم المتحدة

في شكواها، أكدت الكرامة أن الدكتور أبو العز حرم من حريته بشكل تعسفي وغير قانوني، وتعرض لمعاملة غير إنسانية، وحرم من حقوقه الأساسية بموجب القانون الدولي. وعلى هذا الأساس، طلبت إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إعلان احتجازه تعسفيًا والدعوة إلى الإفراج عنه فورًا، إلى جانب منحه حقًا قابلاً للتنفيذ في التعويض.

ونظرًا لخطورة ظروف احتجازه، حثت الكرامة أيضا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي على إصدار نداء عاجل لإطلاق سراحه، مشددةً على أن الحبس الانفرادي المطول، والحرمان من الاتصال العائلي، وحالة اختفائه القسري على مدى السنوات الـ 11 الماضية ترقى إلى التعذيب، ليس فقط للدكتور أبو العز ولكن أيضا لعائلته.

لا تزال الكرامة عازمة على مواصلة جهودها لتحقيق العدالة لضحايا الاحتجاز التعسفي في مصر والحصول على تعويض عن الأذى الجسدي والنفسي والظلم الذي لحق بالدكتور أبو العز وعائلته.

الجزائر: خبراء أمميون يحثون محكمة الاستئناف الجزائرية على إلغاء حكم السجن الصادر بحق شاعرة الحراك جميلة بن طويس

1 أكتوبر/تشرين الأول 2024

حثّ خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة محكمة الاستئناف الجزائرية على إلغاء حكم السجن الصادر بحق شاعرة الحراك جميلة بن طويس وتبرئتها من جميع التهم.

وقال الخبراء، في بيان: "نحن غاضبون من ممارسة الحكومة لتكميم أفواه حركة الاحتجاج السياسي من خلال الاعتقال التعسفي واحتجاز الأشخاص الذين يجرؤون على التحدث والتعبير عن أنفسهم."

وقالوا: "إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار احتجاز السيدة جميلة بن طويس، والحكم عليها في يوليو الماضي بالسجن لمدة عامين وغرامة قدرها 100 ألف دينار جزائري لمشاركتها في حركة الحراك الاحتجاجية الاجتماعية."

وقال الخبراء إن التهم الجنائية الموجهة إلى السيدة بن طويس تبدو مرتبطة بشكل مباشر بممارسة حقها في حرية التعبير، بما في ذلك التعبير الفني. وقالوا: "نطلب من محكمة الاستئناف إلغاء إدانتها وتبرئتها من جميع التهم الموجهة إليها، والتي تتعارض مع أحكام القانون الدولي."

في اليوم الدولي للاعنف.. الشعوب العربية تعاني من العنف بكل أشكاله

2 أكتوبر/تشرين الأول 2024

يحتفي العالم هذا اليوم، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2024، باليوم الدولي للاعنف الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 271/61 المؤرخ بـ 15 يونيو/حزيران 2007، كمناسبة لنشر ثقافة السلام والتسامح والتفاهم واللاعنف.

ترى منظمة الكرامة أنه يصعب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مناخ يسوده العنف، وتلاحظ بكل أسف أن الدول العربية تعاني من مختلف أشكال العنف بما في ذلك العنف المباشر الذي يهدد حياة البشر وسلامتهم الجسدية، والعنف الهيكلي الذي يمنعهم من التمتع بالحاجيات الضرورية والحقوق الأساسية لتحقيق الحياة الكريمة، والعنف الثقافي الذي يضفي الشرعية على مظاهر الظلم.

فالشعب الفلسطيني يعاني من عنف مباشر يتمثل في حرب شاملة يشنها عليه جيش الاحتلال الإسرائيلي ومليشيات المستوطنين المسلحة، ويطال هذا العنف أيضًا منذ أسبوعين المدنيين في لبنان في خرق صارخ للقانون الدولي، فيما تعاني شعوب السودان واليمن والصومال وليبيا وسوريا من حروب داخلية تأتي على الأخضر واليابس، تقودها فصائل ذات مصالح جهوية ومذهبية وأيديولوجية ضيقة، وتتحكم فيها قوى إقليمية ودولية.

كما تعاني معظم الدول العربية الأخرى من عنف هيكلي ترتكبه أنظمة تسلطية فاسدة وغير شرعية، تغلق الفضاء السياسي، وتخنق الحريات، وتمنع مواطنيها من التمتع بحقوقهم الأساسية بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والمشاركة السياسية، وتتسبب في ارتفاع منسوب الفقر والجهل، والجريمة، وتخلف المجتمع.

وتقوم بعض النخب الثقافية والدينية الموالية للأنظمة التسلطية بمحاولة إضفاء الشرعية على سياسات وممارسات هذه الأنظمة، عبر خطاب مطبّل وحجج باطلة لا تمتّ بصلة للشيم العربية والتعاليم الدينية التي تعزز قِيَم العدل والكرامة وترفض الاستعباد بكل أشكاله.

إن الكرامة ملتزمة منذ عقدين من الزمن بالعمل على الحد من العنف المباشر والوقاية منه في العالم العربي، والحثّ على التزام أدوات النضال اللاعنفي في مواجهة عنف السلطات، والدفاع عن ضحايا القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي، وإيصال أصواتهم إلى آليات حقوق الإنسان الدولية، ساعية إلى بناء دول ينعم فيها كل الأفراد بالعدل والحرية والأمن تحت حماية القانون.

الكرامة تشارك في الملتقى العالمي لأبناء تركستان الشرقية بإسطنبول

5 أكتوبر/تشرين الأول 2024

شاركت الكرامة في افتتاح أعمال الملتقى العالمي لأبناء تركستان الشرقية في إسطنبول، الذي يعقد لمدة ثلاثة أيام، ويهدف إلى التذكير بنضالات شعب تركستان الشرقية "الأويغور "ضد الاحتلال الصيني، وتشارك في الملتقى وفود من أنحاء العالم.

180

قضية تركستان الشرقية واحدة من القضايا الإنسانية المنسية، وتقع تركستان الشرقية في وسط آسيا الوسطى، ويعيش فيها شعب الأويغور الذي يعد أحد الشعوب التركية، وتطلق عليها السلطات الصينية اسم "شينغيانغ" أي "الأرض الجديدة"، لتوهم الناس بأنها مجرد منطقة غير مأهولة.

تعرضت تركستان الشرقية للغزو الصيني مرات عدة، وارتكبت الصين مجازر عدة وعمليات تهجير قسرية، كما مارست ضد شعب تركستان المسلم أسوأ أشكال الاضطهاد، حيث ألغت السلطات الكتابة العربية التي كان المسلمون يستخدمونها لمدة ألف سنة ماضية، وأتلفوا 730ألف كتاب باللغة العربية بما في ذلك نسخ من القرآن الكريم. وقد احتجزت السلطات الصينية في السنوات الأخيرة أكثر من مليون مسلم (أغلبهم من الأويغور) في معسكرات اعتقال سرية لإعادة التأهيل الثقافي والتلقين السياسي، أي محو الانتماء الإسلامي لديهم.

نشاط الكرامة

سلطت الكرامة مرات عدة الضوء على معاناة الأويغور، وقدمت شكاوى عدة بشأن ناشطين تعرضوا للاعتقالات في دول عربية وحذرت من مخاطر ترحيلهم إلى الصين.

ففي 2 فبراير/شباط 2016، وجّهت الكرامة نداء عاجلًا إلى المقررة الخاصة المعنية بشؤون الأقليات بالأمم المتحدة، ملتمسة منها مطالبة السلطات الإماراتية بعدم ترحيل اثنين من الأويغور المسلمين، يواجهان عقوبة الإعدام في حالة تسليمهما إلى الصين، هما: شمسي أحمد عبد المجيد، وومير جيانغ أيكيميلاي.

وفي وقت سابق، كانت الكرامة قد رفعت قضية اثنين من الأويغور إلى الأمم المتحدة سنة 2009، ويتعلق الأمر بكل من عبد الله سليم سالم، 35 عاما، وأكبر عمر، 33 عاما، الذين ألقي عليهما القبض أيضًا في الإمارات وحكم عليهما بالسجن بتهمة الإرهاب، ثم سلما إلى الصين التي أدانتهما بالإرهاب وأعدمتهما.

وفي تاريخ 13 يناير/كانون الثاني 2022، خاطبت الكرامة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب لتطلب منه التدخل بشكل عاجل لدى السلطات السعودية لحثها على عدم تسليم السيد حمدُ الله بن عبدالولي ورفيقه السيد نور محمد روزي إلى الصين، وهما من أقلية المسلمين الأويغور، اعتقلتهما الشرطة السعودية في مكة المكرمة بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

تواصل الكرامة الدفاع عن حقوق الأقلية الأويغورية المسلمة في الصين لحين نيل حقوقها، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الكويت: جولة جديدة من الاستدعاءات والتوقيف لترهيب وإسكات المجتمع

10 أكتوبر/تشرين الأول 2024

شنت السلطات الكويتية خلال يومي الثلاثاء والأربعاء 8 و 9 أكتوبر/تشرين الأول الجاري 2024 جولة جديدة من الاستدعاءات والتوقيف طالت ما لا يقل عن 43 شخصًا بينهم 12 نائبًا سابقًا في مجلس الأمة "البرلمان" أُخلي سبيلهم لاحقًا بكفالات مع منع السفر، كما طالت الاستدعاءات والتوقيف نشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي بهدف ترهيب وإسكات المجتمع.

وفي سياق متصل، رفضت السلطات في مطار الكويت دخول النائب السابق ورئيس اللجنة المالية في البرلمان شعيب المويزري للبلاد بحجة رفضه البصمة البيومترية، وكان المويزري أحد الناقدين بشدة لقضايا فساد المسؤولين في البلاد، ويعد منعه من دخول البلاد انتهاكًا لحقه في حرية التنقل وفي حرية مغادرة بلده والعودة إليه دون قيود، بحسب الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنصّ على أن: " لكلِّ فرد حقٌّ في مغادرة أيِّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده."

وأقرت وزارة الداخلية، بالحادثة، لكنها قالت في بيان إن "المواطن غادر (البلاد) بناء على رغبته الشخصية دون التقيد بالإجراءات الحكومية المتبعة، والتي تتضمن استكمال إجراءات البصمة البيومترية المعتمدة عند دخول البلاد ."

ولم تكتفِ السلطات بذلك، بل قامت باستدعاء المواطنين الذين تضامنوا معه، استمرارًا لسياسات الاضطهاد التي انتهجتها منذ حلها لمجلس الأمة في شهر مايو/أيار 2024.

وكان النائب شعيب المويزري أعلن في تاريخ 4 أكتوبر/تشرين الأول 2024، على حسابه في موقع إكس عن نيته للعودة إلى بلده الكويت في اليوم التالي ليلًا، وطلب في تغريدته من وزارة الداخلية أن تؤكد على "احترام حقوق الناس وعدم انتهاك خصوصيتهم، وعدم ربط البصمة البيومترية

بالإغلاقات والحظر، وأنها لن تستخدمها كوسيلة من وسائل الاجبار على التطعيم، وضمان عدم إمكانية اختراق قاعدة البيانات ".لقد أكد رفضه إجراء البصمة البيومترية دون تقديم هذه الضمانات له.

وفي أثناء وصوله في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2024، قامت القوات الأمنية في مطار الكويت الدولي بمنعه من دخول البلاد، في انتهاك لنص المادة 28 من الدستور الكويتي لسنة 1962 والتي ورد فيها ما يلي: "لا يجوز إبعاد كويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها."

وفي وقت مبكر من يوم الأربعاء 9 أكتوبر/تشرين الأول الجاري 2024، ألقت السلطات في مطار الكويت القبض على الإعلامي الكويتي فهد السلامة أثناء عودته من خارج البلاد وأحالته إلى محكمة الجنايات التي رفضت إخلاء سبيله وقررت سجنه تنفيذًا لحكم الحبس سنتين (غيابيًا) الصادر بحقه بتهمة الإساءة للذات الأميرية.

وكان الإعلامي فهد السلامة نشر تغريدة على منصة إكس يؤكد اعتزامه العودة الى البلاد، غير أنه اعتقل فور عودته.

تشير الكرامة إلى أنها بصدد تقديم تقرير موازٍ إلى مجلس حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل للكويت، تسلط من خلاله الضوء على حالة حقوق الإنسان في البلاد.

السعودية: الفشل مجددا في الحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان

11 أكتوبر/تشرين الأول 2024

في سياق محاولاتها لتحسين صورتها دوليًا في مجال حقوق الإنسان، فشلت السعودية مجددا في الحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة .

وشهدت مجموعة آسيا والمحيط الهادي، التي تضم السعودية، منافسة شرسة إذ تنافس ستة مرشحين على خمسة مقاعد.

وجرت الانتخابات بالاقتراع السري في الجمعية العامة للأمم المتحدة (193 دولة) بنيويورك.

ويتكون مجلس حقوق الإنسان، ومقره جنيف، من 47 دولة، ويتم توزيع مقاعد المجلس بين 5 مجموعات إقليمية هي المجموعة الإفريقية (13 دولة) ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (13) ومجموعة أوروبا الشرقية (6) ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (8 دول) ومجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى.(7)

وتستمر فترة ولاية أعضاء المجلس 3 أعوام، ولا تجوز إعادة انتخابهم مباشرة بعد شغل ولايتين متتاليتين.

ويعد مجلس حقوق الإنسان أحد أهم الآليات الأممية المعنية بحقوق الإنسان التي تتعامل معها الكرامة من خلال التقارير الموازية للدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

ليبيا: الكرامة تراسل الأمم المتحدة بشأن تطورات قضية النائب حسن الفرجاني

16 أكتوبر/تشرين الأول 2024

راسلت الكرامة بتأريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة بشأن تطورات قضية النائب البرلماني الليبي حسن الفرجاني سالم الذي حكمت عليه الدائرة الثالثة بالمحكمة العسكرية الدائمة في طرابلس، بالسجن لمدة 10 سنوات و6 أشهر، بتهمة الاشتراك مع عناصر "الكانيات" في قتل 8أشخاص، في هجوم مُسلح على منطقة الرواجح في ترهونة، عام 2017، وهو الأمر الذي نفته شخصيات اجتماعية، مؤكدين في بيان أن الفرجاني بذل مساعي لإنهاء الاقتتال والإصلاح بين المتحاربين، خلافًا للتهمة التي صدر على أساسها الحكم العسكري.

وتقول أسرة النائب الفرجاني إن الحكم الصادر عن محكمة عسكرية جاء بناءً على اعترافات انتزعت تحت التعذيب، وشهادات شهود تراجع أحدهم عنها لاحقًا، وأضافت أن الضحية أفصح عن تعرضه للتعذيب أمام القاضي في المحكمة العسكرية، لكن القاضي لم يلتفت إلى شكاويه، ومضى في إصدار الحكم غير القابل للاستئناف.

وكانت الكرامة أحالت في 10 يوليو/ تموز 2024، قضية السيد حسن سالم، عضو مجلس النواب الليبي، وشقيقه السيد محمد سالم، إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وقد تم اعتقالهما من قبل ميليشيات الردع الخاصة، وهما محتجزان حاليًا في قاعدة مطار معيتيقة، الذي يقع تحت سيطرتها .

خلفية القضية

بتأريخ27 فبراير/ شباط 2023، وبعد وقت قصير من مغادرته مقر "هيئة الرقابة الإداري "في طرابلس، اختطفت مليشيات الردع السيد حسن سالم من أمام الملأ دون مذكرة أو أي تفسير، ونقل إلى معيتيقة، حيث احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي ومحرومًا من أي اتصال بالعالم الخارجي لأكثر من شهرين .

ولم يُسمح له بزيارته العائلية الأولى إلا في 9 مايو/أيار 2023. وذكرت عائلته أنه لم يُسمح لها إلا بزيارة واحدة أخرى وفقدت كل الاتصال به منذ مارس/آذار 2024 .كما حُرم السيد حسن سالم من التمثيل القانوني حتى موعد أول جلسة استماع له أمام محكمة الفرناج العسكرية في 22 مايو/أيار 2023.

وخلال هذه الجلسة، أُبلغ للمرة الأولى بالتهم الموجهة إليه، بما في ذلك جريمة "الانضمام إلى عصابة إجرامية". وخلال هذه الجلسة، استشهد محاميه بحصانة موكله البرلمانية بتقديم خطاب رسمي من البرلمان الليبي يطالب بالإفراج عنه وعدم اختصاص المحكمة العسكرية بمحاكمة مدني .

ورغم أن المدعي العام نفسه طالب بالإفراج عنه، إلا أن المحكمة، تحت ضغط الميليشيات، أمرت باستمرار احتجازه، وصولًا الى الحكم عليه .

اعتقال الشقيق محمد سالم

وفي 31سبتمبر/أيلول 2023 اعتقلت مليشيات الردع السيد محمد سالم لدى وصوله إلى محكمة الفرناج العسكرية لحضور محاكمة شقيقه، ونقل على الفور إلى سجن معيتيقة، حيث احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي حتى 19 يناير/ كانون الثاني 2024، أي لمدة ثلاثة أشهر، قبل أن يُسمح له بأول زيارة عائلية له .

وخلال هذه الزيارة، أفادت عائلته برؤية علامات الضرب والإصابات على وجهه ويديه .ولم يُسمح له إلا بأربع زيارات طوال فترة احتجازه. وأفادت التقارير أن آخر اتصال له بعائلته كان في نهاية مايو/أيار 2024 .

ولم يسمح للمحامي المعين من قبل عائلته بزيارته أو الاطلاع على ملفه، حيث زعمت النيابة العامة أنها لا تملك سجلا لاعتقاله، حيث لم يخضع لأي إجراء قضائي.

نشاط الكرامة

أمام هذا الوضع الحافل بالانتهاكات الصارخة للحقوق الأساسية للضحيتين، لم يكن أمام أسرتهما خيار سوى التوجه لمناشدة خبراء الأمم المتحدة وطلب تدخلهم لدى الحكومة الليبية للإفراج عنهما .

وأشارت الكرامة في بلاغها إلى أن حرمان الشقيقين من حريتهما لا يستند إلى أي أساس قانوني لأنه يتعارض ليس فقط مع القانون الدولي، بل وأيضا مع القانون الليبي .

وسلطت الكرامة الضوء على كل الانتهاكات التي تعرض لها الشقيقان منذ اعتقالهما إلى اليوم، ودعت خبراء الفريق العامل المستقلين إلى الاعتراف بالطبيعة التعسفية لحرمانهما من الحرية .

مسؤولية الدولة الطرف عن انتهاكات ميليشيات الردع

وفي حالات مماثلة سابقة، دعت الكرامة فريق العمل إلى الاعتراف بمسؤولية الحكومة الليبية عن تصرفات مليشيات الردع. وفي الواقع، أشارت الكرامة إلى أنه على الرغم من أن الميليشيا لديها هيكل قيادي خاص بها، إلا أنها تخضع لسلطة وزارة الداخلية والنائب العام وتتلقى تمويلها من الحكومة، وبالتالي فهي مسؤولة بشكل كامل عن تصرفاتها .

ودعا الخبراء المستقلون الحكومة الليبية بشكل منتظم إلى ضمان وضع الميليشيات وجميع مواقع الاحتجاز غير الرسمية تحت سيطرتها الفعلية.

اليوم الدولي للقضاء على الفقر.. تذكير بالعدالة الاجتماعية

17 أكتوبر/تشرين الأول 2024

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 196/47، الذي اعتمدته بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون الأول 1992، السابع عشر من أكتوبر /تشرين الأول، يومًا دوليًا للقضاء على الفقر. ويهدف هذا اليوم إلى لفت الانتباه إلى ضرورة احترام الكرامة الإنسانية المتأصلة في البشر وتحمّل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمعات والأفراد الذين يعيشون في براثن الفقر، عوضًا عن السعي الحثيث لحصد المكاسب والأرباح على حساب الإنسان.

ونظرًا لكون العديد من حقوق الإنسان بعيدة عن متناول الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، فإنه في 1998، أنشأت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولاية معنية بهذا الموضوع متمثلة في المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، بغرض تسليط الضوء بشكل أكبر على محنة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، والتركيز على الانعكاسات التي تلحق بحقوق الإنسان بفعل الإهمال المنهجي الذي يتعرضون له.

وفي هذا السياق أيضًا، كانت الأمم المتحدة أطلقت موضوعًا للنقاش بهذه المناسبة عام 2023 حول شهادات مباشرة تُظهر أن من يعيشون في براثن الفقر المدقع غالبًا ما يعملون لساعات طويلة ومرهقة في ظروف خطيرة وغير منظمة، لكنهم مع ذلك عاجزون عن كسب ما يكفي لإعالة أنفسهم وأسرهم بشكل مناسب.

ترى الكرامة أن اتساع رقعة الفقر ليس مجرد مسألة اقتصادية فحسب، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل نقص مستوى الدخل وضعف المقدرة على العيش بكرامة وغياب ظروف عمل آمنة وعادلة، ناهيك عن الفساد واستئثار بعض الطبقات بالثروة وحرمان قطاعات واسعة منها كما هو الحال في العديد من أرجاء العالم العربي.

وتعبر الكرامة عن مخاوفها إزاء التقديرات التي تقول إن نحو 7% من سكان العالم – أي حوالي 575 مليون شخص – سيجدون أنفسهم محاصرين في الفقر المدقع بحلول عام 2030.

وتذكر الكرامة بمقاصد الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية التي تحث على ضرورة حصول الجميع على العمل اللائق والحماية الاجتماعية بوصفهما وسيلتين من وسائل دعم الكرامة الإنسانية لكل الناس، والتأكيد على أن العمل اللائق يجب أن يحسن من أحوال الناس، ويتيح أجوراً عادلة وظروف عمل آمنة، كما يقر كذلك بالقيمة المتأصلة والإنسانية لكافة العمال.

وقد قدم الإسلام أرقى صور العدالة الاجتماعية ومجابهة الفقر والقضاء عليه من خلال الحث على أمور عدة: السعي للرزق وتقدير العمل ودفع أجرة العامل دون تأخير وتحريم القسوة عليه، والتكافل الاجتماعي والتعاون، والإنفاق بنية الصدقة والإحسان إلى الفقراء والمساكين والإحساس بمعاناتهم وإطعام المحتاجين وشرعت لذلك الأوقاف والمبرات وكلها لا تلتفت إليها الرأسمالية المتوحشة التي تحكم قبضتها على العالم اليوم.

إنه يتوجب على القادة السياسيين وصانعي السياسات والمؤسسات الرسمية والشركات التجارية والمنظمات غير الربحية اعتماد الكرامة الإنسانية بوصلة إرشادية في كافة عمليات صنع القرار، لضمان النهوض بحقوق الإنسان الأساسية والعدالة الاجتماعية.

العراق: الكرامة توجه نداءً عاجلًا إلى خبير أممي بشأن قضية المواطن السعودي عايش الحربي

18 أكتوبر/تشرين الأول 2024

في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، وجهت الكرامة نداء عاجلا إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء بشأن خطر التسليم الذي يواجهه المواطن السعودي عايش الحربي، المحتجز حاليا في العراق .

في 10أكتوبر/ تشرين الأول 2024، مثل الحربي أمام محكمة الرصافة، التي أبلغته بتسليمه الوشيك إلى المملكة العربية السعودية، حيث يواجه خطر الإعدام، أو التعذيب في أحسن الأحوال.

اتصلت الكرامة على وجه السرعة بالمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء لحث العراق على الامتناع عن تسليمه.

الاعتقال والسجن

كان الحربي ويعرف أيضًا باسم "عايش علي حسين الفريدي" أحد خاطفي طائرة تابعة للخطوط الجوية السعودية من جدة إلى بغداد في سبتمبر/ أيلول 2000، إلى جانب فيصل ناجي حمود البلوي، احتجاجا على الوضع الكارثي لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

ولدى وصولهما إلى بغداد، ألقي القبض عليهما واحتجزا لفترة وجيزة. وبعد تحقيق أمني أظهر ترددهما في ارتكاب أعمال عنف، أطلق سراحهما ومُنحا حق اللجوء السياسي في العراق. ثم رفض طلب التسليم الذي تقدمت به السلطات السعودية.

في أعقاب الغزو الأمريكي وسقوط صدام حسين عام 2003، اختطف شريك الحربي، البلوي، في ظروف غامضة وسُلّم إلى المملكة العربية السعودية، حيث اختفى منذ ذلك الحين. ولم تتلقَ عائلته أي أخبار أخرى عنه وتخشى أن يكون قد أعدم.

في 17 يوليو/ تموز 2005، ألقت القوات المسلحة الأمريكية القبض على الحربي مرة أخرى في بغداد وتعرض للتعذيب أثناء استجوابه حول اختطاف الطائرة السعودية. واحتجز لمدة ثلاث سنوات دون تهمة أو محاكمة قبل الإفراج عنه في 27 سبتمبر/أيلول 2008.

وفي 18ديسمبر/ كانون الأول 2008، اعتقلته الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية العراقية مرة أخرى. تم استجوابه مجددًا حول اختطاف الطائرة السعودية، وتعرض للتعذيب الشديد. وحوكم في وقت لاحق أمام محكمة الرصافة في بغداد وحكم عليه بالسجن لمدة 15 عاما بعد محاكمة جائرة بشكلٍ واضح.

الكرامة تناشد المقرر الخاص المعني بالتعذيب

احتجز الحربي في ظروف غير إنسانية وفي انتهاك لحقوقه الأساسية، وكلف الكرامة بلفت انتباه خبراء الأمم المتحدة المستقلين إلى قضيته.

في رسالة مؤرخة في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، أحالت الكرامة قضية الحربي إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي .

وفي 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أرسل الإجراءان الخاصان رسالة ادعاء إلى الحكومة العراقية يطلبان فيها معلومات مفصلة عن وضع الضحية، ولكن دون جدوى .

وبينما لم ترد السلطات العراقية على رسالة الادعاء، فقد امتنعت عن تسليمه في عام 2013 وأبلغته أنه لن يتم تسليمه إلا بعد قضاء عقوبته.

خطر التسليم الوشيك إلى المملكة العربية السعودية

في 31مارس/ آذار 2022، مثل الحربي مرة أخرى أمام محكمة الرصافة، التي وافقت، بعد إجراء مستعجل، على طلب تسليم المملكة العربية السعودية.

بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي شكلت فريق دفاع قانوني، استأنف الحربي القرار، وفي 16 يونيو/ حزيران 2022، ألغت المحكمة العراقية العليا، أعلى سلطة قضائية في البلاد، حكم التسليم ورفضت طلب السعودية.

ومع ذلك، على الرغم من هذا القرار النهائي، فوجئ الحربي بمثوله مرة أخرى أمام محكمة الرصافة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

وبعد إجراء مستعجل رفض خلاله رئيس المحكمة طلبات تأجيل الجلسة والسماح للحربي بتعيين محامٍ من اختياره، تقرر تسليمه إلى المملكة العربية السعودية.

الكرامة تدعو العراق إلى الامتناع عن المضي قدما في عملية التسليم

الكرامة، في ندائها العاجل، أعربت عن قلقها إزاء هذا القرار الأخير الصادر عن محكمة الرصافة، مشيرة إلى أنه ينتهك مبدأ "عدم جواز المحاكمة على الجرم ذاته مرتين"، وهو مبدأ يحول دون محاكمة شخص مرتين على نفس الجريمة التي صدر فيها حكم بات.

وذكرت الكرامة بأن الحربي قد خضع بالفعل لإجراءات تسليم انتهت بقرار نهائي من أعلى محكمة في البلاد.

كما ذكرت الكرامة بأنه إذا تم تسليمه بشكل غير قانوني إلى المملكة العربية السعودية، فمن المحتمل أن يواجه نفس مصير المتهم الآخر، فيصل ناجي حمود البلوي. ومن شأن أي تسليم أن يعرضه لعقوبة الإعدام، رغمًا عن أي ضمانات دبلوماسية قد تقدمها السفارة السعودية في بغداد، وفي أحسن الأحوال، للتعذيب الشديد والمحاكمة الجائرة أمام محكمة تسيطر عليها وزارة الداخلية السعودية بالكامل.

لكل هذه الأسباب، دعت الكرامة بشكل عاجل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء إلى التدخل وحثت السلطات العراقية على الامتناع عن تسليم الحربي إلى المملكة العربية السعودية، مذكرة بأن هذا التسليم سيشكل انتهاكا خطيرا للمادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب، والعراق طرف فيها.

قضية الحربي أمام لجنة مناهضة التعذيب

تتابع الكرامة عن كثب قضية عايش الحربي منذ سنوات عديدة.

وفي الآونة الأخيرة، ذكرت حالته الخاصة في مذكرتها الإضافية المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب خلال الاستعراض الثاني للعراق .

في ذلك الوقت، أعربت الكرامة عن قلقها إزاء انتهاكات المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب ومبدأ عدم الإعادة القسرية، وأبلغت اللجنة بترحيل العديد من الأفراد إلى بلدان المنطقة، على الرغم من خطر التعذيب الشديد الذي يواجهونه .

وتنص المادة 3 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز لأي دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيده ("أن ترده") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب ."

فلسطين: أنطونيو غوتيريش يدين استمرار الخسائر في الأرواح في غزة

22 أكتوبر/تشرين الأول 2024

أدان الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" استمرار الخسائر في الأرواح في غزة، بما في ذلك الناجمة عن الغارات الجوية للاحتلال الإسرائيلي في بيت لاهيا، والتي قتلت وأصابت مئات الفلسطينيين، من بينهم العديد من النساء والأطفال، مشددًا على ضرورة احترام المدنيين وحمايتهم في جميع الأوقات، وإتاحة الوصول الفوري وغير المقيد للفرق الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح.

بدوره، أبدى مكتب حقوق الإنسان قلقا متزايدا من أن الطريقة التي يدير بها الجيش الإسرائيلي الأعمال العدائية في شمال غزة، إلى جانب التدخل غير القانوني في المساعدات الإنسانية والأوامر التي تؤدي إلى النزوح، قد تتسبب في تدمير السكان الفلسطينيين في شمال غزة.

الكويت: الكرامة تقدم تقريرها في إطار الاستعراض الدوري الشامل الرابع

22 أكتوبر/تشرين الأول 2024

في 11 أكتوبر/تشرين الأول الجاري 2024، قدمت الكرامة تقريرها الموازي كجزء من الاستعراض الدوري الشامل الرابع للكويت، الذي سيعقد خلال الدورة 49 في الفترة (من 28 أبريل/نيسان إلى 9 مايو/أيار 2025) في جنيف.

يسلط تقرير الكرامة الضوء على الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي تفاقمت بسبب الأزمة السياسية والمؤسسية الحالية. يأتي هذا التقرير في سياق يتسم بعدم الاستقرار السياسي وتركز جميع السلطات في يد الأمير من خلال تعليق الدستور والقضاء التام على السلطة التشريعية وإخضاع القضاء.

ويتزامن هذا الاحتكار للسلطات مع قمع متزايد لأي شكل من أشكال النقد أو المعارضة، فضلا عن التعدي على الحريات الأساسية، مما يثير مخاوف جدية بين الجهات الفاعلة السياسية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

أصبحت القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع الآن ذات مشروعية من خلال ترسانة قضائية قمعية تستخدم بانتظام ضد النشطاء السياسيين ونشطاء وسائل التواصل الاجتماعي.

أثار إدخال التسجيل البيومتري الإلزامي في الكويت، اعتبارا من مارس/آذار 2024، مخاوف جدية بشأن خصوصية المواطنين الكويتيين. ويفرض هذا الإجراء، الذي تبرره شواغل الأمن القومي، الجمع الإلزامي للمعلومات البيومترية الحساسة. ومع ذلك، فإنه مصحوب بتدابير انتقامية تنتهك الحقوق الأساسية، مثل تجميد الحسابات المصرفية، ومنع الوصول إلى الخدمات الحكومية، وحرمان أولئك الذين يرفضون الامتثال من الرعاية الصحية، والمواطنون المحتجون الذين يطالبون وزارة الداخلية بالالتزام بضمان عدم استخدام البيانات التي جُمعت على نحوٍ ينتهك خصوصيتهم ليس لديهم أي سبيل قانوني للطعن في هذا الالتزام.

على مدار العامين الماضيين، استمرت القضايا المتعلقة بعديمي الجنسية (البدون) دون حل، وكذلك استخدام الأمير لمراسيم سحب الجنسية، وهو قرار لا يخضع للمراجعة القضائية، في انتهاك المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه الكويت.

وعليه، تدعو الكرامة إلى إجراء إصلاحات عاجلة لوضع حد لهذه الانتهاكات وضمان احترام حقوق الإنسان. وينبغي للدولة على وجه الخصوص أن تضع إطارا تشريعيا واضحا وشفافا للتسجيل البيومتري، يضمن حماية البيانات الشخصية والحقوق الأساسية للمواطنين، مع توفير سبل انتصاف قانونية فعالة ضد الانتهاكات، وحماية حرية التعبير وحماية السكان المستضعفين مثل البدون.

في اليوم السنوي للأمم المتحدة، أي فشل وصلت إليه؟!

24 أكتوبر/تشرين الأول 2024

بناء على قرار الأمم المتحدة 168 المؤرخ بـ 31 أكتوبر 1947 يُحتفل باليوم السنوي للمنظمة الأممية الذي يصادف 24 تشرين الأول/أكتوبر، إحياء للذكرى السنوية لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ في عام 1945 .

ويحدد هذا الميثاق في مادته الأولى مقاصد المنظمة، ويتمثل المقصد الأول في: "(1) حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها".

غير أن تاريخ المنظمة يبين أنها في كثير من الحالات عجزت عن تحقيق هذا المقصد .وجاءت الحرب على غزة لتظهر بشكل جلي ضعف المنظمة وعجزها عن القيام بمهامها في إحلال السلم، وهوانها على حكومة ناتنياهو الذي وصل بها الأمر إلى اعتبار الأمين العام أنطونيو غوتيريش شخصا غير مرغوب فيه في إسرائيل، وذلك بعد عدة وقائع مهينة للمنظمة، كمهاجمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في غزة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وتمزيق السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة لميثاق المنظمة أمام الملأ.

إن هذا الوضع المزري لمنظمة الأمم المتحدة يكشف عن فشل فادح في أسلوب الحوكمة وعملية اتخاذ القرار على أعلى مستويات المنظمة، وهو الأمر الذي فطنت إليه العديد من الأطراف الدولية وطالبت بإصلاح المنظمة، وأطلق البعض شعار "العالم أكبر من خمسة"، في إشارة إلى الدول الخمس الدائمة العضوية التي تمتلك زمام القرار من خلال حق النقض (الفيتو).

لقد ساعد استخدام "حق الفيتو" الولايات المتحدة على تقديم أفضل دعم للحكومة الإسرائيلية بإفشال صدور أي قرار من مجلس الأمن يلزمها بضرورة وقف احتلال أراضي فلسطين وجريمة الإبادة الجماعية وأعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني أو إفشال أي قرار يدين جيش الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القوة المفرطة.

إن الأمم المتحدة، التي تضم بين صفوفها موظفين وخبراء مستقلين مؤهلين وملتزمين بتحقيق مقاصد المنظمة – وتتعامل الكرامة مع العديد منهم في مجال حقوق الإنسان –، لا يمكن أن تثبت مصداقيتها إلا إذا قامت بتنفيذ إصلاحات جوهرية في نظامها الداخلي وطرائق عمل أجهزتها ووكالاتها المختلفة.

ليبيا: فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي يدعو إلى الإفراج عن عبد الرحمن الفرجاني

25 أكتوبر/تشرين الأول 2024

أقر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في رأي مؤرخ في 20 سبتمبر/أيلول 2024، بالطبيعة التعسفية لحرمان عبد الرحمن عبد الجليل محمد الفرجاني من الحرية، وهو شاب ليبي اعتقل في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2014، من منزله في حي الليثي من قبل ميليشيا مسلحة تابعة لخليفة حفتر .

وكانت الكرامة قد قدمت قضيته في بلاغ مؤرخ في 24 أبريل/نيسان 2024، داعية الخبراء المستقلين إلى حث السلطات الليبية على إطلاق سراحه .

ووصف الفريق العامل في رأيه احتجازه الذي دام قرابة عشر سنوات بأنه تعسفي وانتهاك صارخ لحقوقه الأساسية، ودعا السلطات الليبية إلى إطلاق سراحه.

الوقائع

ولد الفرجاني عام 1997، وكان يعيش في بنغازي عندما اعتقل من منزله في 27 ديسمبر/كانون الأول 2014 من قبل أعضاء من كتيبة طارق بن زياد، وهي ميليشيا مسلحة يسيطر عليها خليفة حفتر. كان يبلغ من العمر سبعة عشر عاما وقت اعتقاله، ولم توجه إليه أي تهم، ولم يبلغ أبدا بأسباب اعتقاله. كما واجهت عائلته، التي عارضت نظام حفتر، ضغوطا وتهديدات.

وبعد اعتقاله، اقتيد إلى مركز احتجاز حيث تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي لانتزاع اعترافات. وبعد عدة أسابيع من الاستجوابات العنيفة، نقل إلى سجن الكوفية، تحت السيطرة الفعلية

للميليشيات الموالية لحفتر، حيث لا يزال محتجزا. ولم يمثل أمام محكمة قط أو توجه إليه تهم رسمية.

حرمان تعسفي من الحرية وفقا لخبراء الأمم المتحدة

خلص الفريق العامل في رأيه رقم 2024/42 الصادر في 20 سبتمبر/ أيلول 2024 إلى أن احتجاز الفرجاني ينتهك العديد من أحكام القانون الدولي، بما في ذلك المادتان 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللتان تكفلان لكل فرد الحق في الحرية والمحاكمة العادلة والحماية من الاحتجاز التعسفي.

كما دعا الفريق العامل الحكومة الليبية إلى الإفراج الفوري عن الفرجاني وتعويضه عن الضرر الذي لحق به. كما حث الخبراء السلطات الليبية على إجراء تحقيق مستقل في ظروف اعتقاله واحتجازه ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات وفقا لالتزاماتها التعاقدية.

دور الميليشيات في انتهاكات حقوق الإنسان

قضية الفرجاني هي مثال مأساوي على الواقع الذي يواجهه العديد من المعتقلين في ليبيا، حيث الاعتقالات التعسفية والاحتجاز المطول دون محاكمة منهجية، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات.

ولهذا السبب، شددت الكرامة، في عدة تقارير سابقة إلى الفريق العامل، على ضرورة وضع الميليشيات تحت السيطرة الفعلية للدولة .

وبهذا القرار، تكرر الكرامة الإعراب عن قلقها وتذكر بالحاجة الملحة لإجراء إصلاح عميق لنظام العدالة في ليبيا لضمان حماية الحقوق الأساسية للمحتجزين ووضع حد لإفلات الميليشيات التي تسيطر فعليا على العديد من مراكز الاحتجاز في البلاد من العقاب.

العراق: الجهات الرسمية المسؤولة عن الإعدامات الجماعية معرّضة للملاحقة أمام القضاء الدولي

28 أكتوبر/تشرين الأول 2024

تذكّر الكرامة بإمكانية اللجوء إلى الولاية القضائية العالمية لملاحقة المسؤولين الحكوميين في العراق الضالعين في إصدار وتنفيذ الإعدامات التعسفية الجماعية التي زادت وتيرتها في الآونة الأخيرة.

وكانت السلطات العراقية أقدمت مؤخرًا على تنفيذ واحدة من أوسع عمليات الإعدام في البلاد منذ عام 2003، حيث جرى تسليم ما لا يقل عن جثامين 50 معتقلا لذويهم خلال سبتمبر/أيلول الماضي، تم إعدامهم شنقا في سجن الناصرية المركزي جنوبي البلاد.

يقول مدير الكرامة المحامي رشيد مصلي: "إنه لمن المفزع استمرار السلطات العراقية على مدى السنوات الماضية في إزهاق الأرواح وارتكاب مجازر مروعة تحت لافتة عقوبة الإعدام بموجب محاكمات مسيّسة تفتقد للحد الأدنى من معايير العدالة"، وأوضح مصلي "أن الكرامة تتابع بقلق شديد منذ سنوات استرخاص الحق في الحياة في البلد الذي لا يزال يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في بنيته الإدارية، كما أن منظومة العدالة غير جديرة بإصدار عقوبات الإعدام في ظل بقاء البلد تحت نفوذ قوى أجنبية عدة متصارعة، ما يلقي بظلاله على استقلال المؤسسات وبالأخص القضاء ."

جريمة ضد الإنسانية

ولفت مدير الكرامة إلى أن "الإعدامات الجماعية في العراق ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية"، وهو الأمر الذي لفت إليه خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

وكان خبراء في مجال حقوق الإنسان حذروا من أن عمليات الإعدام الممنهجة التي تنفذها حكومة العراق بحق السجناء المحكوم عليهم بالإعدام استناداً إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب، وبموجب قانون غامض لمكافحة الإرهاب، ترقى إلى الحرمان التعسفي من الحياة بموجب القانون الدولي وقد ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

وقال المقررون الخاصون في بيان صادر بتأريخ 27 يونيو/ حزيران 2024: "إننا نشعر بالفزع إزاء العدد المرتفع لعمليات الإعدام التي جرى الإبلاغ عنها علناً منذ عام 2016، والتي بلغت ما يقرب من أربعمائة حالة، بما في ذلك 30 حالة هذا العام، والالتزام السياسي الصريح بمواصلة تنفيذ أحكام الإعدام، في تجاهل تام للمخالفات المبلغ عنها في إدارة العدالة، وحالات الاختفاء القسري، والاعترافات الملوثة بالتعذيب، والتي أدت إلى هذه الأحكام غير العادلة."

وحثّ الخبراء مرةً أخرى الحكومة العراقية على الوقف الفوري لجميع عمليات الإعدام، وضمان إعادة محاكمة السجناء المحكوم عليهم بالإعدام بشكل عادل، ولا سيما المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب، والبدء على الفور في تحقيقات شاملة ونزيهة في جميع مزاعم الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة، وفقا للمعايير الدولية، وأن تكون النتائج متاحة للجمهور.

وتقول التقديرات إن هناك سجلاً رسمياً يضم 8000 سجين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم في العراق، قال الخبراء إنه عندما تكون عمليات الإعدام التعسفية منتشرة على نطاق واسع وبشكل منهجي، فإنها قد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، مما يستتبع المسؤولية الجنائية لأي مسؤول متورط في مثل هذه الأعمال، إما بشكل مباشر أو بالموافقة.

نشاط الكرامة

عملت الكرامة على مدى عقدين على العديد من قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك الإعدام بموجب محاكمات غير عادلة والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاءات القسرية والاعتقالات التعسفية والتعذيب وغيرها، وقدمت شكاوى أمام الإجراءات الخاصة، لكن المشكلة المزمنة أن البلد غير متعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

على سبيل المثال، وجّهت الكرامة نداءات عاجلة عديدة إلى الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة بشأن الشاب اليمني صالح موسى أحمد محمد البيضاني (1993) المفقود منذ اختطافه في عام 2009، بينما تقول السلطات العراقية إنها نفذت بحقه عقوبة الإعدام، متجاهلةً كل المطالبات والرسائل الصادرة عن الآليات الأممية بشأن وقف تنفيذ الإعدام .

إن الكرامة تحثّ منظمات المجتمع المدني وعائلات الضحايا المحكومين بالإعدام في العراق على الخروج من دائرة الصمت والتحرك على وجه السرعة لتوثيق الأحكام الصادرة وكافة المعلومات المطلوبة بما في لك أسماء القضاة والقادة السياسيين وزعماء المليشيات وكل المتورطين في هذه الجريمة ضد الإنسانية وستكون منظمتنا على استعداد للتعاون مع عائلات الضحايا، بما في ذلك رفع شكاوى أمام القضاء الدولي بالمسؤولية الجنائية ضد أي شخص ثبت ضلوعه في المحاكمات الهزلية وغير العادلة التي أفضت إلى أحكام الإعدام.

اليمن: في اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم ضد الصحفيين.. كأن الجحيم المستمر ضد الصحفيين منذ 10 سنوات قد بدأ للتو

2 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

في هذا اليوم، وبينما يحتفي العالم بـ"اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين" يعيش صحفيو اليمن وضعًا مأساويًا وقلقًا عميقًا، لما يواجهونه من عنف وترهيب وقتل على خلفية كتاباتهم وإبداء آرائهم. ساهم في حدته إفلات المرتكبين والمتورطين من العقاب. نود نحن المنظمات الموقعة على البيان أن نُذكّر المجتمع الدولي بأهمية التركيز على الانتهاكات المتزايدة التي يتعرض لها الصحفيون في اليمن، واتخاذ إجراءات ملموسة لحمايتهم.

تمر الصحافة في اليمن بأسوأ مرحلة في تاريخها، فخلال عقد كامل لم تتوقف الانتهاكات بحق الصحفيين، في ظل إفلات المرتكبين والمتورطين من العقاب، وقد ساهم ذلك في تصنيف اليمن كثالث أخطر بلد في العالم على حياة الصحفيين وفقاً لمنظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها الصادر 2021 .وأكدت المنظمة في أحدث تقاريرها أن اليمن يحتل مراتب متأخرة في حرية الصحافة، إذ جاءت في المرتبة 154 من أصل180 دولة لعام 2024.

لعدة سنوات، واجه الصحفيون في اليمن مستويات متزايدة من العنف والمخاطر، من جهات عدة. بما في ذلك الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، والمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة، والجماعات المتطرفة، والجماعات المسلحة الأخرى. كما سيطرت مختلف أطراف النزاع على وسائل الإعلام، مما انعكس على شحة المعلومات المستقلة في اليمن.

تؤكد المنظمات الموقعة على البيان أنّه خلال السنوات العشر الماضية، كان الصحافيون ضحايا لجرائم وانتهاكات متنوعة، شملت التصفية الجسدية والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والتضييق على حرية التعبير. وفي جميع الحالات يفلت الجناة من المساءلة والعقاب. وبدلاً عنه، يُقدَّم الضحايا إلى محاكمات جائرة، أمام المحاكم الجزائية المتخصصة- في قضايا الإرهاب وأمن الدولة- وتصدر بحقهم أحكام قاسية تفتقر لأبسط معايير التقاضي العادل والنزيه، ناهيك عن كون تلك المحاكم غير مختصة بقضايا الصحافة والنشر. هذه الانتهاكات تُضعف من دور الإعلام في بناء مجتمع ديمقراطي، وتحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها المواطنون.

سجلت المنظمات المنضوية في تحالف" ميثاق العدالة"، ونقابة الصحفيين اليمنيين، خلال عقد من الزمن، أكثر من 3000 انتهاك تعرض له الصحفيون والمؤسسات الإعلامية والناشطون الإعلاميون. ذكر تقرير مرصد الحريات الإعلامية للعام 2023 أنه وثق خلال تسع سنوات فقط أكثر من 2515 انتهاك. ووفقاً لنقابة الصحفيين فإن 1700حالة انتهاك واعتداء قد وقعت ضد الصحفيين منذ بدء الحرب، وقتل 45 صحافيا بينهم صحفيتان، وتوقفت 165 وسيلة إعلام وحُجب قرابة 200 موقع إلكتروني محلي وعربي ودولي. وكدليل على تفشي الإفلات من العقاب، فإن 44 من حالات القتل قد أفلت مرتكبوها من العقاب وحُرم الضحايا من الانتصاف.

توصل مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية من خلال العمل على تحقيقات معمقة حول مقتل 12 صحفياً، إلى نتائج سيئة، وعيوب واضحة في إجراءات الجهات المختصة المفترض بها تحقيق العدالة، مثلاً :أوقفت النيابة في صنعاء، التحقيق في قضية اغتيال الصحفي الاستقصائي محمد عبده العبسي، ولم تستجوب النافذين الذين وردت أسماؤهم في محاضر الاستدلال .وتوقفت التحقيقات في المباحث الجنائية بمحافظة عدن في جريمة اغتيال الصحفية رشا الحرازي التي قُتلت بتفجير استهدفها وزوجها الصحفي محمود العتمي. وفي تعز حكمت المحكمة ببراءة المتهم بقتل الصحفي فواز الوافي، لأن المتورطين بقتله لم يتم تقديمهم للمحاكمة، وتدخلت السلطات المحلية عندما حاولت المباحث الجنائية التحقيق مع البعض منهم.

وفي الوقت الذي نطالب فيه بتحقيق العدالة، وعدم إفلات المتورطين من العقاب، ومحاسبة المسؤولين عن كافة الجرائم ضد الصحفيين ونشطاء الإعلام، وبدلاً من توفير سبل الحماية التي تساعدهم على العمل من أجل الحقيقة، نشهد توحشاً غير معهود، وكأن الجحيم المستمر ضد الصحفيين قد بدأ للتو.

احتجزت جماعة أنصار الله (الحوثيين) الصحفي محمد المياحي، في 20 سبتمبر/ أيلول 2024، ورفضت الكشف عن مصيره .نُشير بقلق إلى حكم الإعدام الصادر غيابيًا بحق طه المعمري مالك شركة "يمن ديجتال ميديا" من المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، ومصادرة ممتلكاته. وإعادة محاكمة أربعة صحفيين سبق وأن أُفرج عنهم بصفقة تبادل أسرى بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي برعاية أممية، كانت الكرامة لحقوق الإنسان تابعت قضيتهم وقدمت بشأنهم

شكاوى أمام الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، بما في ذلك فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيرهما. هذه الممارسات التعسفية تكشف عن النهج الوحشي والقمعي الذي تتبعه جماعة الحوثيين ضد الصحفيين، مما أدى إلى تصحر مناطقهم من الصحافة المستقلة والحزبية.

شهدت المناطق الحكومية حملات اعتقالات ومضايقات ضد الصحفيين والنشطاء، كان آخرها احتجاز الصحفي عادل النزيلي من قبل قوات المقاومة الوطنية في الساحل الغربي من تعز، في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وبحسب نقابة الصحفيين فإن الجهود التي بذلتها للإفراج عنه قوبلت بتعنت غير مفهوم .وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول 2024 استدعت مباحث الأموال العامة التابعة للحكومة في محافظة تعز، الصحفي وجدي السالمي على خلفية قضايا نشر ضد مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية، الذي يشغل منصب مديره التنفيذي. وفي عدن قُدِم سبعة صحفيين ونشطاء للمحاكمة بتهمة خطيرة، حيث يُحاكمون أمام المحكمة الجزائية المتخصصة باعتبارهم فارين من وجه العدالة، في قضية مقتل العميد عدنان الحمادي قائد اللواء 35، مما يعكس حالة من المخاطر التي تحول دون ممارستهم لعملهم بحرية.

في هذا اليوم نود أن نشيد بشكل خاص بأولئك الصحفيين الذين لا تزال أسرهم تنتظر العدالة ومحاسبة المتورطين بقتلهم. علينا التذكير بأن الإفلات من العقاب لا يمثل فقط فشلاً في محاسبة الجهات المعتدية، بل يشجع أيضاً على استمرار هذه الممارسات. لذا، يتطلب من أطراف النزاع الالتزام بضمان أن تكون مؤسسات العدالة ومؤسسات إنفاذ القانون، محايدة ولا تخضع للتأثير على قراراتها .ويجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده عبر الآليات الدولية التي تحمي حرية الصحافة، ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات، وتعزيز دور المدافعين عن حقوق الإنسان لإنهاء الإفلات من العقاب.

رسائل إلى المعنيين:

أطراف الصراع:

- ندعو جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماية الصحفيين . يجب أن تكون الالتزامات تجاه حقوق الإنسان معياراً مهماً في جميع العمليات العسكرية والسياسية.
- تحييد الصحافة عن الصراعات في إطار تحقيق العدالة والمصالحة، والعمل على خلق بيئة آمنة تتيح للصحفيين القيام بعملهم دون خوف.
- العمل من أجل محاسبة المتورطين في الجرائم ضد الصحفيين، واتخاذ تدابير فعّالة لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة.
- فتح الباب أمام المقرر الخاص بحرية التعبير، لدراسة المستوى المتزايد للعنف واقتراح حلول تعالج الإفلات من العقاب، مرة واحدة وإلى الأبد.

المجتمع الدولي:

- ندعوكم للدفاع عن حقوق الصحافيين في اليمن، من خلال إيجاد آليات عملية وفعالة تنهي بشكل حاسم حالة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.
- الضغط على الأطراف المعنية في الصراع لوضع حد للاعتداءات وتعزيز الحماية للصحفيين.

الصحفيّون:

- نود أن نعبر عن تضامننا معكم في كفاحكم الشجاع لنقل الحقيقة. ونحثكم على مواصلة عملكم في هذه الظروف الصعبة. صوتكم هو أداة هامة في رواية الواقع وكشف الحقائق وتحقيق العدالة.
- تذكروا أن صوتكم قوي ومعبر، وأن الاستمرار في نقل الواقع هو خطوة أساسية نحو بناء مستقبل أفضل.

الموقعون:

1. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
2. مرصد الحريات الإعلامية في اليمن
3. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
4. منظمة مساءلة
5. مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية
6. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
7. مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
8. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
9. منظمة رصد حقوق الإنسان
10. منظمة رابطة أمهات المختطفين
11. منظمة سام للحقوق والحريات
12. المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين "صدى"
13. منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان
14. المركز الأمريكي للعدالة (ACJ)
15. مؤسسة "يمن فيوتشر" للتنمية الثقافية والإعلامية
16. المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي
17. المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني
18. مؤسسة ميديا ساك للإعلام والتنمية
19. القرية الإعلامية للتنمية والمعلومات
20. مركز يني يمن الإعلامية – تركيا
21. مؤسسة الصحافة الإنسانية (hjf)
22. منظمة مساواة للحقوق والحريات

23. شبكة صحفي مراقب
24. مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
25. مؤسسة دفاع للحقوق والحريات
26. مؤسسة انقاذ للتنمية
27. منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
28. رابطة نساء من أجل السلام
29. منظمة الكرامة – جنيف
30. منظمة الراصد لحقوق الإنسان
31. المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع
32. مركز حماية لحقوق الإنسان
33. مؤسسة مسارات السلام PPF
34. نادي الإعلاميين اليمنيين في تركيا
35. مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية وحقوق الإنسان
36. مؤسسة شباب عدن الواعد
37. منتدى الدبلوماسية الشبابية
38. مؤسسة باحث للتنمية وحقوق الإنسان
39. المركز القانوني اليمني
40. مؤسسة لأجلك للاستجابة والتنمية
41. مركز يمن ميديا جايد للتنمية
42. مؤسسة إنسان التنموية HDF
43. مركز الآخر للسلام والتنمية
44. مؤسسة أرض السلام للإعلام والتنمية الإنسانية والحقوقية
45. مؤسسة الشروق لتنمية المرأة والطفل

السعودية: الأكاديمي محمد فهد القحطاني يتصل بزوجته لأول مرة منذ عامين وعشرة أيام رغم انتهاء محكوميته

3 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

أفادت زوجة الأكاديمي والناشط السعودي الدكتور محمد فهد القحطاني بتلقيها اتصالًا من زوجها لأول مرة منذ عامين وعشرة أيام رغم انتهاء محكوميته، دون مزيد من التفاصيل.

وعبرت مها القحطاني @Maha1410 في تغريدة على منصة إكس عن أملها في إطلاق سراحه قريبًا.

تذكّر الكرامة بأن القحطاني أحد أبرز معتقلي الرأي في السعودية، ولا يزال رهن الاحتجاز التعسفي رغم إكمال محكوميته، ورغم تأكيد فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة في رأيه رقم 2015/38 بأن احتجاز القحطاني يعد تعسفيًا، مطالبًا بإطلاق سراحه.

أثارت الكرامة قضيته مراتٍ عدة أمام آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وأثيرت قضيته مرتين في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأعمال الانتقامية ضد الأفراد المتعاونين مع آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

فلسطين: قتل الصحفيين سياسة إسرائيلية ممنهجة

4 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

أحيا العالم في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين، في وقت يواصل الاحتلال الإسرائيلي حربه دون هوادة ضد الصحفيين والصحفيات في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قتل ما لا يقل عن 174 صحافياً فلسطينياً خلال عام واحد، حسب نقابة الصحافيين الفلسطينيين، بينهم 19 صحافية، فيما أُصيب قرابة 200 صحافي وصحافيّة بجروح متفاوتة، والعديد من الضحايا الصحفيين أبيدوا مع عائلاتهم .

ووثقت لجنة الحريات في نقابة الصحفيين الفلسطينيين 1639 جريمة وانتهاكا بحق الصحافة في فلسطين منذ بدء حرب الإبادة التي ترتكبها إسرائيل .

يقول المحامي رشيد مصلي مدير الكرامة " إن الاحتلال الإسرائيلي يتعمد استهداف الصحفيين ووسائل الإعلام خلال عملياته العسكرية المستمرة في قطاع غزة لإخفاء الحقيقة ولتغييب الشهود على جريمة الإبادة هناك وجرائم الحرب التي أدت إلى تدمير القطاع ومقتل وإصابة أكثر من 150 ألفًا من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال."

تقول نقابة الصحفيين الفلسطينيين" إن جيش الاحتلال الإسرائيلي قتل خلال عام واحد من حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، أكثر من ضعف عدد الصحفيين الذين يُقتلون سنويا في كل العالم."

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، قد قال في هذه المناسبة إن "السنوات الأخيرة شهدت معدلا مثيرًا للجزع من الوفيات في مناطق النزاع - لا سيما في غزة، التي شهدت أكبر عدد من حالات قتل الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في أي حرب منذ عقود."

وتقول الأمم المتحدة إن "إنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين يشكل أحد أهم التحديات وأكثرها تعقيدًا في العصر الحديث، وهو شرط أساسي لضمان حرية التعبير وحصول جميع المواطنين على المعلومات."

وقد سجلت عمليات الرصد التي أجرتها اليونسكو في عام 2023 أن أكثر من 50% من حالات قتل الصحفيين وقعت في مناطق الأزمات والصراعات، مع ارتفاع الأعداد باستمرار في النصف الأول من عام 2024 .

وتلاحظ الكرامة غياب أي إجراءات رادعة في مواجهة سياسة استهداف الصحفيين في غزة على يد الجيش الإسرائيلي.

ففي بيانه بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب إزاء الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين أدان الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات على الصحفيين داعيًا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لحماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، لكن على الصعيد الفعلي لم يتخذ أي إجراءات عقابية ضد الحكومة الإسرائيلية.

يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت في قرارها 163/68 يوم 2 تشرين الثاني/ نوفمبر يومًا دوليًا لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، وحثت فيه الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير محددة لمواجهة ثقافة الإفلات من العقاب الحالية.

العراق: الدعوة مجددًا إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتحديد أماكن ضحايا اختفاء قسري

5 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

دُعي العراق مجددًا، بوصفه طرفًا في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري منذ 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتحديد مكان ضحايا الاختفاء القسري وتقديم إجابات ملموسة للعائلات التي تبحث عن الحقيقة والعدالة .

وكانت الكرامة أحالت إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري العديد من حالات الاختفاء في البلاد التي لا تزال دون حل منذ الغزو الأمريكي للبلاد. وهذه اللجنة المعنية بمراقبة تنفيذ الاتفاقية، هي الهيئة الأممية المتخصصة بمنع ومكافحة حالات الاختفاء القسري في جميع أنحاء العالم .

وقد أحالت الكرامة بشكل خاص قضايا كلٍ من: خميس الغريري، وعلي علوان خلف الجنابي، وجلال تركي حمود الشهماني، ورائد الجنابي، وسلام البومهيدي، وسامي حامد إسماعيل سليمان الجحيشي، إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بصفتهم ضحايا للاختفاء القسري. هؤلاء الأفراد، اختطفوا بين عامي 2015 و2017 واقتيدوا إلى أماكن مجهولة، ظلوا مجهولين منذ ذلك الحين .
وشددت الكرامة على أن الدولة تتحمل المسؤولية الكاملة، بغض النظر عمن ارتكب عمليات الاختطاف، وحثت السلطات العراقية على تسليط الضوء على مصيرهم .

وبناء على ذلك، طلبت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري من العراق إجراء تحقيقات فعالة، وإبقاء عائلات المختفين على اطلاع، وتقديم تقرير إلى اللجنة عن التدابير المتخذة والنتائج المحققة .

تذكّر الكرامة بأنه لطالما جرى حثّ العراق في أحيان كثيرة على العمل بشكل وثيق مع اللجنة الأممية كجزء من عملية المتابعة لضمان شفافية وفعالية الإجراءات المتخذة.

ومنذ ما يقرب من عقد من الزمان، قدمت الكرامة آلاف الحالات لقضايا الاختفاء القسري في العراق وتراقب عن كثب تطوراتها .

كما أثارت الكرامة هذه المسألة خلال الاستعراضات الدورية الأخيرة التي أجراها العراق أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و لجنة مناهضة التعذيب، مؤكدة التزامها بالمطالبة بتحقيق العدالة وضمان حقوق الضحايا وأقاربهم وإنصافهم .

المغرب/مصر: اعتقال المعارض المصري عبدالباسط الإمام الذي يحمل الجنسية التركية، في الدار البيضاء

6 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

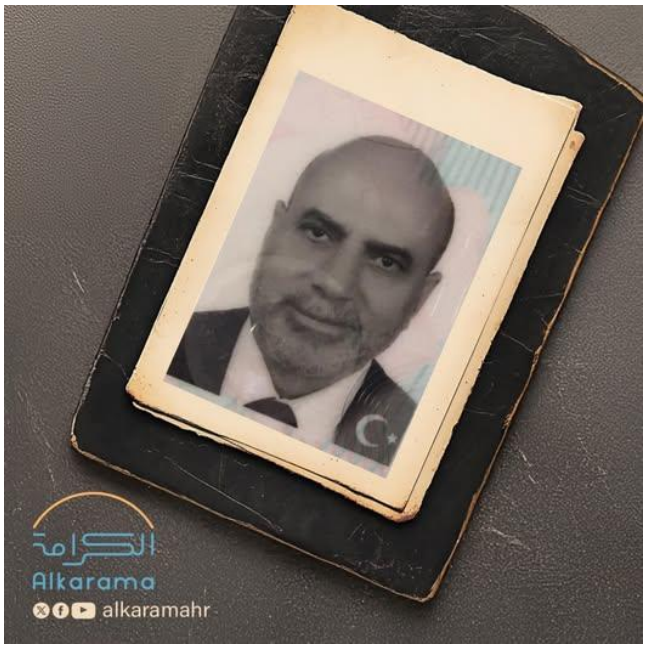

توصلت الكرامة بشكوى من عائلة الناشط والطبيب المصري المعارض عبدالباسط الإمام الذي يحمل الجنسية التركية، تفيد باعتقاله في الدار البيضاء بالمغرب لدى وصوله مطار محمد الخامس يوم الأحد 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، بموجب مذكرة طلب من السلطات المصرية على خلفية نشاطه السياسي، ولا يزال رهن الاحتجاز حتى اللحظة.

وتعبر أسرة السيد الإمام عن خشيتها من تسليمه إلى السلطات المصرية حيث سيكون بالتأكيد في خطر تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة .

تذكّر الكرامة بأن المغرب طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب التي تنص في المادة الثالثة على أنه "لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أى شخص أو تعيده ("ان ترده") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقة تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب."

وتعيد الكرامة التذكير بضرورة التوقف عن إساءة استخدام آليات المساعدة الدولية في مكافحة جرائم الإرهاب طرف بعض الحكومات العربية لتدويل قمع المعارضين السياسيين، وبالأخص ما يتعلق بإصدار إخطارات حمراء إلى الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول."

تطالب الكرامة السلطات المغربية باحترام تعهداتها في مجال حقوق الإنسان الإسراع في إطلاق سراح الطبيب المصري عبدالباسط الإمام فورًا وضمان سلامته وحريته في التنقل، كما تحث الحكومة التركية على التحرك الجاد لحماية أحد مواطنيها الحاملين لجنسية البلد.

فلسطين: تقرير أممي يؤكد بأن 70 بالمائة من ضحايا الحرب الإسرائيلية في غزة أطفال ونساء

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

قال تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن التحقق من التفاصيل الشخصية للضحايا الذين قتلوا في الحرب الإسرائيلية على غزة تبين حتى الآن أن قرابة 70٪ من الوفيات من الأطفال والنساء.

وكانت المفوضية نشرت تقريرا" يفصل الواقع المروع الذي يعيشه سكان إسرائيل وغزة "منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، مشددة على ضرورة تحقيق العدالة في ما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي الجسيمة التي ارتُكبت.

ويعلق مفوض حقوق الإنسان على التقرير في بيان صحفي بأن التفاصيل تثير مخاوف بشأن أعمال الجيش الإسرائيلي في ما يتعلق بالنقل القسري والهجمات على المستشفيات -بشكل يبدو منهجيا- وعلى الصحفيين، بالإضافة إلى تقارير عن استخدام ذخائر الفوسفور الأبيض.

ويفصّل التقرير بشكل معمق عمليات قتل المدنيين وانتهاك القانون الدولي، التي قد ترقى في كثير من الأحيان إلى جرائم حرب. ويضيف التقرير أنه إذا تم ارتكاب هذه الانتهاكات كجزء من هجوم واسع أو منهجي ضد السكان المدنيين، في إطار تنفيذ سياسة دولة أو منظمة، فقد تشكل جرائم ضد الإنسانية. كما يحذر من أنه إذا تم ارتكابها بقصد التدمير، الكلي أو الجزئي، لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، فقد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

وأشار التقرير إلى تصريحات متكررة صادرة عن مسؤولين إسرائيليين تربط إنهاء الصراع بتدمير غزة بالكامل ورحيل الشعب الفلسطيني. كما وثّق جهودًا تهدف إلى تبرير التمييز والأعمال العدوانية والعنف تجاه الفلسطينيين، بل وحتى إبادتهم.

ويوضح التقرير العبء الأكبر الذي يتحمله المدنيون جراء الهجمات، بما في ذلك "الحصار الكامل" الذي فرضته القوات الإسرائيلية على غزة في بداية الصراع، بالإضافة إلى استمرار الحكومة

الإسرائيلية غير القانوني بعدم السماح بوصول المساعدات الإنسانية وتدمير البنية التحتية المدنية والنزوح الجماعي المتكرر.

وقال التقرير الأممي إن هذه الممارسات من قبل القوات الإسرائيلية أدت إلى مستويات غير مسبوقة من القتل والموت والإصابات والجوع والمرض والأوبئة.

وكانت محكمة العدل الدولية، أكدت في سلسلة أوامر بشأن تدابير مؤقتة، على "الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق إسرائيل بمنع أعمال الإبادة الجماعية والممارسات المحظورة المصاحبة لها والحماية منها ومعاقبة مرتكبيها."

وذكّر المفوض السامي بواجب الدول أن تتحرك لمنع الجرائم الوحشية، وحَثَّها على دعم عمل آليات المساءلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، في ما يتعلق بالنزاع الحالي، فضلاً عن ممارسة الولاية القضائية العالمية للتحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم في المحاكم الوطنية بموجب القانون الدولي وتماشياً مع المعايير الدولية.

الجزائر: الكرامة ترفع قضية الصحفي عمري تيجاني إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، أحالت الكرامة قضية السيد عمري تيجاني، وهو صحفي استقصائي، إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

اختطف السيد عمري في 27 مايو/ أيار 2019 في تبسة واقتيد إلى مركز احتجاز بن عكنون، حيث تعرض للتعذيب حتى 4 يونيو/ حزيران 2019 على يد الجيش.

واستهدف السيد عمري بسبب نشاطه، بما في ذلك إدانته للفساد بين كبار المسؤولين الجزائريين ومشاركته في الاحتجاجات الشعبية السلمية، وأصبح السيد تيجاني ضحية للاختفاء القسري.

مدافع عن حقوق الإنسان

وكان السيد عمري تيجاني، وهو مدافع عن حقوق الإنسان، عضوًا في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية النهوض بالمواطنة وحقوق الإنسان.

كصحفي، كشف السيد تيجاني فضائح فساد تورطت فيها شخصيات سياسية وعسكرية رفيعة المستوى، ما أدى إلى أعمال انتقامية ضده.

في مايو/ أيار 2019، أثناء عودته من رحلة إلى الخارج، اعتقل السيد عمري لأول مرة على الحدود الجزائرية التونسية، واحتجز لمدة خمسة أيام، ووضع تحت الإشراف القضائي.

وفي وقت لاحق، اعتقل عمري تعسفيًا مرات عدة بسبب تغطيته لاحتجاجات "الحَراك" وعرضه لافتات تحمل أسماء شخصيات مدنية وعسكرية بارزة متورطة في فضائح فساد.

اختفى بعد اختطافه

في 27مايو/ أيار 2019، أثناء سفره مع صديق إلى محطة وقود على طريق عنابة (شمال شرقي الجزائر)، اختطف السيد عمري في وضح النهار من قبل عدة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية.

تم نقله أولا إلى ثكنة تبسة قبل نقله إلى مركز احتجاز "عنتر" في بن عكنون، الجزائر العاصمة، وهو موقع سيء السمعة لممارسات التعذيب، وفيه اختفى آلاف الجزائريين في تسعينيات القرن العشرين .ولا يزال يستخدم اليوم لاحتجاز المعارضين السياسيين. وظل السيد عمري هناك حتى 4 يونيو/حزيران 2019، عندما أطلق سراحه دون الشروع في أي إجراءات قانونية.

وأثناء احتجازه في مركز بن عكنون، عُزل السيد عمري عن العالم الخارجي وتعرض للتعذيب. وزاره مسؤولون سياسيون وعسكريون انتقدهم لتورطهم في الفساد وإساءة استخدام السلطة. هدده هؤلاء المسؤولون بالقتل وشاركوا في تعذيبه انتقامًا منه لما كشفه عن أفعالهم.

وأثناء استجوابه، جرى التحقيق مع السيد عمري حول منشوراته ومشاركته في احتجاجات الحراك. كما سئل عن صلاته المزعومة بحركات المعارضة في الخارج ومصادر معلوماته.

في 4 يونيو/ حزيران 2019، أخرج السيد عمري من الثكنة في سيارة لا تحمل علامات وألقي به على جانب الطريق على بُعد بضع مئات من الأمتار في حالة يرثى لها، بعد تحذيره من أن المرة القادمة ستكون أسوأ.

وعلى الرغم من إصاباته، حاول السيد عمري الابتعاد قبل أن ترصده سيارة شرطة .وبعد شرح حالته للشرطة، أخذوه مباشرة إلى محطة الحافلات، حيث أرسل إلى تبسة، ونقل إلى المستشفى لدى وصوله.

أُجبر على مغادرة الجزائر

في 10ديسمبر/ كانون الأول 2021، استدعي السيد عمري إلى المحكمة العسكرية في البليدة في الجزائر العاصمة، حيث أبلغ بأنه يواجه تهمًا بزعم الانتماء إلى جماعة إرهابية، في إشارة إلى حركة رشاد.

خوفا من عقوبة قاسية في محاكمة جائرة، فر السيد عمري سرًا من الجزائر إلى سويسرا في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

اتصال من المخابرات الجزائرية في سويسرا

ومنذ وصوله إلى سويسرا، أعرب السيد عمري عن قلقه من أن عائلته، التي بقيت في الجزائر، قد تواجه أعمالا انتقامية بعد تلقيها تهديدات.

في عام 2023، اتصلت أجهزة المخابرات الجزائرية بالسيد عمري، وعرضت عليه "العودة الآمنة إلى الجزائر" إذا تخلى عن أنشطته على وسائل التواصل الاجتماعي.

الكرامة ترفع القضية إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

في 10يونيو/حزيران 2019، قدم السيد عمري شكوى إلى وكيل الجمهورية في تبسة بشأن اختطافه والتعذيب الذي تعرض له، ولكن لم يتم فتح أي تحقيق. وعلى الرغم من انتظام الإجراءات والالتزام القانوني للسلطات القضائية بفتح تحقيق، فإنها لم تستجب، تاركة السيد عمري دون وسيلة لتحقيق العدالة في بلده. وقد دفعه ذلك إلى طلب المساعدة من الكرامة.

في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، قدمت الكرامة شكوى إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة نيابة عنه، موثقة جميع انتهاكات حقوقه الأساسية، بما في ذلك حرمانه التعسفي من الحرية والاختفاء القسري والتعذيب الذي تعرض له بسبب ممارسته لحريته في التعبير وتكوين الجمعيات.

كما نددت الكرامة بإخفاقات الجزائر المتكررة في الوفاء بالتزاماتها الدولية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه الجزائر منذ عام 1989.

وحثت الكرامة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على معالجة الانتهاكات المرتكبة ضد السيد عمري، ودعت السلطات الجزائرية إلى إجراء تحقيق، ومقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات؛ مدنيين وعسكريين، وتقديم تعويضات عن الضرر الذي لحق بالسيد عمري.

فلسطين: حرب إسرائيل في غزة تتوافق مع خصائص الإبادة الجماعية

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

من المقرر أن تقدم (لجنة الأمم المتحدة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة)، تقريرًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، اليوم الاثنين الثامن عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري.

وتفيد اللجنة الأممية في تقريرها، أن "حرب إسرائيل في غزة تتوافق مع خصائص الإبادة الجماعية مع سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى والظروف المهددة للحياة المفروضة عمدا على الفلسطينيين هناك."

وأُنشئت لجنة الأمم المتحدة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1968 للنظر في وضع حقوق الإنسان في الجولان السوري، والضفة الغربية - بما فيها القدس الشرقية - وقطاع غزة.

وقالت اللجنة في تقرير لها: "منذ بداية الحرب، دعم مسؤولون إسرائيليون علنا سياسات تسلب الفلسطينيين من الضروريات الأساسية لاستمرار الحياة من الغذاء والماء والوقود. هذه التصريحات مع التدخل المنهجي وغير القانوني في المساعدات الإنسانية، يجعل نية إسرائيل واضحة في استغلال الإمدادات المنقذة للحياة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية."

ويوثّق التقرير كيف أن حملة القصف الإسرائيلية المكثفة في غزة دمرت الخدمات الأساسية وتسببت في كارثة بيئية ستكون لها آثار صحية طويلة الأمد .

وقالت اللجنة: "بحلول أوائل 2024، تم إسقاط 25 ألف طن من المتفجرات- بما يعادل قنبلتين نوويتين- على غزة مما تسبب في دمار واسع وانهيار أنظمة المياه والصرف الصحي وتدمير الزراعة والتلوث السام."

اليمن: الكرامة و 21 منظمة حقوقية تطالب بحماية الأطفال من العنف والتجنيد

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

طالبت الكرامة وإحدى وعشرون منظمة حقوقية، باتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الأطفال في اليمن وضمان مستقبلهم، مؤكدة أنهم يعانون من العنف والتجنيد والعنف الجنسي والحرمان من المساعدات. وأوضحت المنظمات في بيان بمناسبة اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف العشرين من نوفمبر، أن آلاف الأطفال سقطوا ضحايا خلال عقد من الحرب، إضافة إلى انتهاكات جسيمة ارتكبت بحقهم.

وشدد البيان على ضرورة إنشاء آليات للمساءلة الدولية؛ وتنفيذ خطة شاملة لإعادة تسجيل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، داعيا الحوثيين إلى وقف حملتهم التضليلية ضد اللقاحات وتسهيل الوصول دون عوائق إلى الخدمات الأساسية للأطفال.

وجاء في البيان: "يجب على أطراف الصراع وخاصة جماعة الحوثي وقف جميع الانتهاكات ضد الأطفال على الفور، بما في ذلك القتل والتشويه، والتجنيد، والعنف الجنسي، والاختطاف، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية ."

وطالبت المنظمات بالامتناع عن الهجمات على المنشآت الطبية والتعليمية واستخدامها لأغراض عسكرية.

وحثت أطراف الصراع والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على إعطاء الأولوية لحماية الأطفال في محادثات السلام المستقبلية، لضمان العدالة والمساءلة، وإشراك منظمات المجتمع المدني المحلية وضحايا الانتهاكات في تلك المحادثات.

وشدد المنظمات على وجوب الحد من تفشي الإفلات من العقاب، وأوصت المجتمع الدولي بأن لا يسمح بتسييس الملف الحقوقي في اليمن، "وعليه أن يتحرك من أجل إنشاء فريق دولي للتحقيق

وجمع الأدلة ومراقبة جميع انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، لضمان المساءلة."

ودعت المنظمات الحكومة اليمنية والأمم المتحدة إلى وضع خطة شاملة، تضمن عودة جميع الأطفال غير الملتحقين حالياً إلى المدارس، بمن في ذلك المهمشون والمعرضون للخطر، وإعطاء الأولوية لحماية وإعادة تأهيل المدارس.

كما طالبت المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته، لمواجهة أزمة تقليص المساعدات الغذائية التي ستضر بملايين الأطفال اليمنيين وعائلاتهم.

ووفقًا لأبحاث أجراها التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان فقد تم تسجيل (283) حالة انتهاك جسيم ضد الأطفال، خلال الفترة من فبراير/ شباط 2023 إلى سبتمبر/ أيلول 2024، شملت الانتهاكات: التجنيد (85) حالة، والقتل والتشويه (75)حالة، والهجمات على المدارس والمستشفيات (45) حالة، والخطف (24) حالة، والعنف الجنسي (14) حالة، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (7) حالات.

هذه الأرقام لا تعكس الواقع الحقيقي، فإنه وفقاً لتقرير الأمين العام للأطفال والنزاع المسلح، تحققت الأمم المتحدة من (809) انتهاك جسيم بحق (666) طفلاً، خلال العام 2023 وحده. وتحدثت اليونيسف أنه خلال تسع سنوات فقط قُتل أو أُصيب أكثر من 11,500 طفل لأسباب مرتبطة بالنزاع، بما في ذلك مقتل 3,900طفل وإصابة 7,600.

نص البيان:

من أجل مستقبل اليمن: يجب تمكين الأطفال من العيش حياة كريمة وتحقيق العدالة

في اليوم العالمي للطفل، تمر هذه الذكرى على أطفال اليمن وهم يعيشون أسوأ حقبة من أعمارهم. ففي الوقت الذي يحتفي الملايين من أقرانهم في بلدان مختلفة وقد حصلوا على الكثير من حقوقهم، يعاني الأطفال اليمنيون مأساة الحرب في عامها العاشر. إن كل سنة تمر عليهم دون التوصل لتسوية سياسية مستدامة يعني أن مستقبل الأجيال القادمة بلا معالم. يُذكِّر تحالف ميثاق العدالة من اجل اليمن والمنظمات الموقعة على البيان، كافة أطراف النزاع بوجوب أن يكون هذا اليوم نقطة وثب ملهمة لحماية الأطفال وصون حقوقهم وترجمتها إلى أفعال.

اليوم قبل غدٍ، ومن أجل أطفالنا جميعاً، من أجل مستقبلنا، من أجل الأطفال أبناء المنخرطين في أطراف الصراع، ينبغي أن يتوقف النزاع. ويجب على أطراف الصراع الانخراط المباشر في محادثات السلام، والعمل من أجل حصول الأطفال على كامل حقوقهم، بما في ذلك تحقيق العدالة، وتمكينهم من العيش حياة كريمة.

لقد عانى أطفال اليمن عشر سنوات من الألم والمعاناة بسبب الحرب. ولا يمكن لأي طرف في الصراع أن ينكر مسؤوليته عن هذه المعاناة، فجماعة أنصار الله (الحوثيين)، والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب جميعهم ارتكبوا انتهاكات بحق الأطفال اليمنيين.

في العام 2024، استمر الجناة في اليمن في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال، خاصة الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، بما في ذلك الهجمات الأرضية العشوائية، والهجمات بطائرات بدون طيار، والقنص، واستخدام الألغام الأرضية، والعنف الجنسي وخاصة اغتصاب الفتيات، وتجنيد واستخدام الأطفال كجنود، وحرمانهم من المساعدات الإنسانية. إن هذه الانتهاكات تعتبر من بين تلك التي صنفتها الأمم المتحدة بأنها "الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال."

أكدت الأبحاث التي أجراها التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان عضو تحالف ميثاق العدالة، تسجيل (283) حالة انتهاك جسيم ضد الأطفال، خلال الفترة من فبراير 2023 إلى سبتمبر 2024. وشملت الانتهاكات، التجنيد (85) حالة، والقتل والتشويه (75) حالة، والهجمات على المدارس والمستشفيات (45) حالة، والخطف (24) حالة، والعنف الجنسي (14) حالة، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (7) حالات. وشمل الضحايا نازحين داخلياً ومهمشين (مجموعة عرقية مهمشة في اليمن). بينما أكثر الضحايا (79٪) من الفتيان. وقد ارتكب الحوثيون معظم هذه الانتهاكات بنسبة (84٪)، بينما ارتكبت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والمجلس الانتقالي الجنوبي (14%)، وارتكب منها (2%) مسؤولون مجهولون.

لا تعكس هذه الأرقام الواقع الحقيقي. وفقاً لتقرير الأمين العام للأطفال والنزاع المسلح، فإنه خلال العام 2023 وحده، تحققت الأمم المتحدة من (809) انتهاك جسيم بحق (666) طفلاً. وتحدثت اليونيسف أنه خلال تسع سنوات فقط قُتل أو أُصيب أكثر من 11,500 طفل لأسباب مرتبطة بالنزاع، بما في ذلك مقتل 3,900 طفل وإصابة 7,600.

ينتظر أطفال اليمن مستقبل مجهول، بل ويمكن وصفه بالخطير. يكفي لقول ذلك أن 4,5 مليون طفل غير ملتحقين في المدارس، وهذا يعني أننا أمام ملايين الصواعق التي ستنفجر في وجه اليمن وستجعله مدمراً حتى النهاية، من المحزن أن الجميع أصبح متعايش مع هذا الوضع. إلى جانب ذلك فإن الهجمات على البنية التحتية التعليمية مستمرة، وكانت اليونيسف في أكتوبر 2022 قد أعلنت عن تدمير أو إعادة استخدام حوالي 3000 مدرسة لأغراض عسكرية خلال سبع سنوات فقط!

على الصعيد الإنساني لا يزال هناك قرابة 10 مليون طفل بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، وفقاً لأحدث تقارير اليونيسف. وفي ظل الإجراء الذي نفذه برامج الغذاء العالمي لتقليص عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية في الأشهر الأخيرة، فإن احتمالية زيادة ارقام الأطفال المحتاجين للغذاء، أو تعرضهم لسوء التغذية الحاد، واردٌ بشكلٍ كبير خلال الأشهر القادمة. كان

ممثل اليونيسف في اليمن بيتر هوكينز قد حذر مما وصفها بأزمة المستقبل" التي تهدد اليمن. حيث يعاني أطفال اليمن من تفاقم أزمة سوء التغذية، خاصة مع استمرار النزاع والانهيار الاقتصادي، مشيراً إلى أن معدلات سوء التغذية الحاد تجاوزت 30% في بعض المناطق، في حين يعاني 48% من الأطفال من التقزم، مما يعيق نموهم البدني والمعرفي. ينبغي على المجتمع الدولي وبرنامج الغذاء العالمي ابتكار حلول سريعة لمواجهة أزمة تقليص المساعدات.

وفي خضم الازمة الإنسانية، يواجه الأطفال تحديات كثيرة للوصول إلى المستشفيات، والأخطر هو التدني الحاد في الوصول إلى اللقاحات المنقذة للحياة. في تقرير حديث للأمم المتحدة فإن طفل من كل أربعة أطفال لا يحصلون على اللقاحات الموصى بها، و17٪ من الأطفال لم يحصلوا على أي لقاح. وفي الواقع، إن أكثر تلك الأرقام هي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثي، حيث تشهد ارتفاعاً في معدل الإصابة بمرض شلل الأطفال والأمراض التي يمكن الوقاية منها، كالحصبة. يأتي ذلك نتيجة لحملات يشنها الحوثيون مستهدفين لقاحات شلل الأطفال وتوعية المواطنين من خطورتها. وعلى صعيد متصل كشفت منظمة الصحة العالمية أن 62 ألف طفل دون سن الخامسة يموتون كل عام، بسبب تردي مستوى الخدمات الصحية.

تحت ضغط العجز الاقتصادي لملايين الأسر، والتسرب الكبير للأطفال من التعليم، أجبرت العائلات أطفالها إلى العمل لمساعدتها .أشارت دراسة مشتركة للجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة اليونيسف للعامين 2022-2023 أن نسبة عمالة الأطفال بلغت 15.9% ونسبة الأطفال في الأعمال تحت ظروف خطرة 23.4%.

يستمر وجع أطفال اليمن، كما أن الانتهاكات بحقهم لم تتوقف، في ظل عدم وجود آلية محاسبة دولية يمكنها ردع أطراف الصراع عن الانتهاكات. ولهذا تتطلع منظمات المجتمع المدني اليمنية بفارغ الصبر إلى اتفاق سلام، وتأمل أن تشارك جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة اليمنية، وتفي بمسؤولياتها لحماية الأطفال .ومع ذلك، حتى تكون المفاوضات الجارية فعالة في إحلال سلام دائم في اليمن، يجب أن تكون هذه المحادثات شاملة للمجتمع المدني، ويجب أن تتضمن أيضاً العدالة الانتقالية والمحاسبة كأحد الركائز الأساسية.

تُقدم المنظمات الموقعة أدناه التوصيات التالية:

- يجب على أطراف الصراع وخاصة جماعة الحوثي وقف جميع الانتهاكات ضد الأطفال على الفور، بما في ذلك القتل والتشويه، والتجنيد، والعنف الجنسي، والاختطاف، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. ويجب عليهم الامتناع عن الهجمات على المنشآت الطبية والتعليمية واستخدامها لأغراض عسكرية.
- يتعين على أطراف الصراع والأمم المتحدة والمجتمع الدولي إعطاء الأولوية لحماية الأطفال في محادثات السلام المستقبلية، لضمان العدالة والمساءلة. وإشراك منظمات المجتمع المدني المحلية وضحايا الانتهاكات في تلك المحادثات.

- للحد من تفشي الإفلات من العقاب، يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بتسييس الملف الحقوقي في اليمن. وعليه أن يتحرك من أجل إنشاء فريق دولي للتحقيق وجمع الأدلة ومراقبة جميع انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، لضمان المساءلة.
- يجب على الحكومة اليمنية والأمم المتحدة وضع خطة شاملة، تضمن عودة جميع الأطفال غير الملتحقين حالياً إلى المدارس، بما في ذلك المهمشين والمعرضين للخطر، وإعطاء الأولوية لحماية وإعادة تأهيل المدارس.
- على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته، لمواجهة أزمة تقليص المساعدات الغذائية التي ستضر بملايين الأطفال اليمنيين وعائلاتهم.
- على جماعة الحوثي أن تتوقف عن دعايتها المظللة ضد لقاحات الأطفال، وأن تسمح للعاملين في الجهات الطبية بإعطاء اللقاحات وتدشين حملات التحصين للأطفال دون عوائق.

المنظمات الموقعة:

1. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
2. منظمة مساءلة
3. مؤسسة الامل الثقافية الاجتماعية النسوية
4. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
5. مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
6. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
7. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
8. منظمة رصد حقوق الإنسان
9. منظمة رابطة أمهات المختطفين
10. منظمة سام للحقوق والحريات
11. مؤسسة إنسان التنمويةHDF
12. منظمة رصد للحقوق والحريات
13. مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
14. المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني EOHM
15. منظمة الكرامة – جنيف
16. مؤسسة معًا نرتقي لرعاية المرأة والطفل
17. مؤسسة مسارات السلام PPF
18. القرية الإعلامية للتنمية والمعلومات
19. منظمة خبراء للتنمية
20. مؤسسة لأجلك للاستجابة والتنمية الانسانية
21. مركز يمن ميديا جايد للتنمية YMGD
22. مؤسسة SOS للتنمية

المرأة في العالم العربي مثلها مثل الرجل ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان

25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

تركز الكرامة في تعاملها مع العنف ضد المرأة في العالم العربي على نوع تهمله في الكثير من الأحيان العديد من المنظمات الحقوقية وهو العنف الذي ترتكبه الدولة في حق المواطنات أو تتغاضى عنه. ففي العديد من السياقات تتعرّض المرأة ليس فقط للعنف البدني والجنسي والنفسي، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة المهينة من طرف أجهزة الدولة القمعية، بل تتعرّض أحيانًا للعنف النفسي من جراء انتهاك حقوق فرد من أفراد أسرتها :زوجها أو ابنها أو أبيها أو أخيها المعتقل تعسفيًا أحيانًا لعقود، أو المختطف من طرف أجهزة الدولة، ولعلّ معاناة أمهات وأزواج المختفين قسريًا أفضل شاهد على هذا العنف النفسي.

226 يصادف هذا العام مرور 25 عامًا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "A/RES/54/134" المعتمد بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1999، معلنًا "25 تشرين الثاني/نوفمبر" باعتباره "اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة"، بهدف التأمل في التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في سبيل القضاء على هذا النوع من العنف.

وحسب" إعلان القضاء على العنف ضد المرأة "المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1993(A/RES/48/104) ، فإن العنف ضد المرأة يشمل العنف البدني والجنسي والنفسي (1) الذي يحدث في إطار الأسرة، (2) والذي يحدث في إطار المجتمع العام، (3) والذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع.

نشاط الكرامة

ساهمت الكرامة على مدى سنوات في إبراز قضايا الانتهاكات ضد المرأة في العالم العربي وبخاصة أولئك اللواتي يخضن نضالا سلميا من أجل حقوق الإنسان ومواجهة الظلم.

وتكريمًا لنضالات المرأة العربية اختارت الكرامة المحامية والناشطة الفلسطينية شيرين عيساوي شخصية العام 2014، ومنحتها جائزة الكرامة للمدافعين عن حقوق الإنسان تخليدًا لكفاحها ضد انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وهي جائزة رمزية غير مادية كانت تمنح سنويًا بالتزامن مع

اليوم العالمي لحقوق الإنسان، لشخصية أو منظمة ساهمت بشكل فعال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي. وفور عودة عيساوي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة تعرضت وأسرتها مجددًا للقمع والانتهاكات على يد الاحتلال، انتقامًا منهم على مقاومتهم السلمية، خاصة بعد مشاركتهم في جائزة الكرامة 2014 للمدافعين عن حقوق الإنسان في جنيف.

وفي السعودية، تابعت الكرامة قضايا العديد من الناشطات المدافعات عن حقوق الإنسان إثر تعرضهن للقمع والاعتقال، من بينهن سمر بدوي زوجة الناشط السعودي وليد أبو الخير، وقدمت بشأنها مذكرة إلى المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، قبل أن يطلق سراحها لاحقًا. وتشير مصادر حقوقية إلى اعتقال 87 امرأة تعسفيا في السعودية خلال السنوات الأخيرة الماضية، غالبيتهن في عهد الملك سلمان وولي عهده.

وفي مصر و سوريا و العراق و الجزائر و السودان و لبنان و تونس و الإمارات و اليمن وغيرها من البلدان العربية عشرات الأمثلة التي تجسد عدم احترام السلطات لالتزاماتها بموجب القانون الدولي في ما يتعلق بحظر وتجريم العنف ضد المرأة.

السعودية: حكم جائر ضد المعتمر اليمني محمود البروشي بموجب محاكمة غير عادلة

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

علمت الكرامة بأن محكمة سعودية قضت بالحبس 18 سنة ضد الشاب اليمني المعتمر محمود حميد قائد البروشي المعتقل في سجن ذهبان منذ أبريل/نيسان 2022، بموجب اتهامات ملفقة ومحاكمة تفتقد لمعايير العدالة، وفقًا لإفادة بعض أقارب الضحية.

والبروشي أحد أربعة يمنيين اعتقلوا في أبريل/نيسان 2022، خلال رحلتهم إلى الأراضي المقدسة لأداء العمرة بموجب تأشيرات دخول من السعودية، وقد أحالت الكرامة قضيتهم إلى الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة في مايو/ أيار 2023، وأطلق سراح ثلاثة منهم وعادوا إلى صنعاء في يونيو/حزيران 2023، بينما ظل البروشي رهن الاحتجاز التعسفي.

يقول المحامي رشيد مصلي مدير الكرامة: "إن العقوبات الجائرة الصادرة عن الجزائية المتخصصة في السعودية ضد ضحايا الاعتقال التعسفي تجسيد واضح لتسييس القضاء وغياب الالتزام بمعايير العدالة في التقاضي أمام المنظومة العدلية في المملكة."

وتابع: "من خلال القضايا التي تابعتها الكرامة لعدد من الضحايا يبدو جليًا أن السلطات السعودية تعمد إلى إصدار أحكام جائرة إما للانتقام من الضحايا وعائلاتهم بسبب لجوئهم إلى آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة خلال فترة الحجز التعسفي أو الإخفاء القسري لطلب الانتصاف ورفض الظلم، أو محاولة لغسل سلسلة من الانتهاكات التي تعرض لها الضحايا، هروبًا من الإقرار بعدم مشروعية الاعتقال، لا سيما أولئك الذين عبروا بطرق سلمية عن آرائهم سابقًا إزاء قضايا تتعلق بالشأن العام في المملكة."

قضية البروشي

بخصوص السيد محمد البروشي فقد قُدم لمحاكمة في منتصف سبتمبر/أيلول 2023 أمام الجزائية المتخصصة في الرياض بتهمة الانتماء لجماعة الحوثي التي تطلق على نفسها اسم "أنصار الله"، وتقديم الدعم لها وارتكاب جرائم إلكترونية، دون الإفصاح عن التفاصيل ودون أن يسمح له بالحصول على نسخة من عريضة الاتهام.

وفي منتصف أبريل/نيسان قضت المحكمة بإدانة البروشي بثلاث تهم؛ الأولى: الانتماء لجماعة الحوثي وعقوبتها ثلاث سنوات، والثانية الإساءة للملك السعودي وولي عهده وعقوبتها خمس سنوات، والثالثة بتهمة ارتكاب جرائم معلوماتية وعقوبتها عشر سنوات، بناء على مزاعم العثور على رسائل واتس آب في هاتف أحد رفاقه الذين أطلق سراحهم.

تقول أسرة البروشي إنه لم يسمح لها بالحصول على نسخة من حكم المحكمة ولا قرار الاستئناف الذي أيّد الحكم الابتدائي بعد نحو شهر على صدوره.

ووفقًا لإفادات أقارب البروشي فإن آخر زيارة سمح له فيها بعد جهود كبيرة كان في تأريخ 15 سبتمبر/ أيلول 2024، بينما آخر اتصال سمح له كان في أبريل/نيسان 2022، ولم يسمح له بعده بأي اتصال رغم عشرات الطلبات التي قدمها الضحية وأسرته لإدارة السجن.

يمنيون في سجون السعودية

السيد محمود البروشي ليس سوى أحد ضحايا الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة ضد يمنيين دخلوا الأراضي السعودية بصورة قانونية لكنهم يتعرضون لسلسلة من القمع والانتهاكات وصولا إلى أحكام جائرة بالحبس لسنوات طويلة بموجب محاكمات تفتقد للحد الأدنى من معايير العدالة.

في هذا السياق تعيد الكرامة التذكير بالسيد محمد الوادعي وهو داعية يمني معتقل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022، ويقضي حكمًا بالحبس 19 سنة بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية على خلفية إعادة نشر تغريدتين على صفحته في منصة فيس بوك حول الخلاف الذي طرأ بين السعودية وتركيا في أعقاب مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده في إسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

تزايد الاعتقالات للحجاج والمعتمرين

تعرب الكرامة مجددًا عن قلقها بشكل خاص إزاء الاعتقالات المتكررة للحجاج في السنوات الأخيرة. من بين القضايا التي تابعتها الكرامة إلقاء الشرطة السعودية القبض على اثنين من الحجاج

الصينيين من أصل أويغوري يعيشان في مدينة إسطنبول التركية، هما: حمدُ الله بن عبدالولي و نور محمد روزي.

ومنذ نقلهما إلى الرياض في مارس/آذار 2023 لم تتلق عائلاتهما أي أخبار منذ ذلك الحين، وهو ما دفع الكرامة لتوجيه نداءٍ عاجلٍ إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري في 10 مايو/أيار 2023، لتسليط الضوء على مصيرهما.

تشدد الكرامة مجددًا على ضرورة احترام الحرية الدينية وأمن الحج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة في السعودية، ولن تتوانى عن إثارة هذه القضية أمام مختلف الهيئات والإجراءات الأممية المعنية بحقوق الإنسان.

رسالة "عيد الشكر" 2024 لعضو اللجنة الاستشارية للكرامة البروفيسور ريتشارد فولك

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

احتفل المستعمرون في نيو إنجلاند وكندا بعطلة "عيد الشكر لأول مرة كـ"أيام شكر" عشوائية، في شكل صلوات من أجل بركات الرحلات الآمنة أو الانتصارات العسكرية أو الحصاد الوفير. وقد صمم الأمريكيون في وقت لاحق احتفالهم بالعيد على غرار عيد الحصاد الذي أقيم في عام 1621، والذي شارك فيه الوامبانواغ وبعض المستعمرين الإنجليز الذين كانوا يبحثون عن ملجأ من الاضطهاد في وطنهم البريطاني، وأصبحوا يعرفون باسم "الحجاج".

231

في معظم بيوت أمريكا الشمالية، تحتفل العائلات الآن بشكل أساسي بنعمة التواجد معًا دون أي اعتراف أو حتى وعي بالأساطير التاريخية المحيطة بتحول الطقوس الدينية إلى العيد الوطني المعروف لدى الجميع باسم "عيد الشكر". لقد أصبح هذا العيد طريقة لتقديم الشكر على نعمة الحياة دون الانتباه إلى الأسس المظلمة التي قامت عليها هذه المستعمرات البريطانية الانفصالية بما في ذلك أساليب الإبادة الجماعية التي استخدمت لتطهير الأراضي من السكان الأصليين واستيراد العبيد من أفريقيا لجعل الأرض منتجة، مع التنكيل الوحشي بهؤلاء العمال في حقول القطن والأراضي الزراعية الذين تم انتزاعهم قسرًا من أوطانهم البعيدة بفعل أكثر جرائم الرأسمالية المبكرة افتراسًا. بالنسبة للتقدميين، كما هو الحال مع بعض الأعياد الأخرى التي يتم الاحتفال بها بسذاجة، وأبرزها "يوم كولومبوس"، أصبحت هذه المناسبات الاحتفالية أوقاتًا متزايدة للتذكير بالإخفاقات الأخلاقية الماضية من إجرام المجتمع والدولة.

يتخذ "عيد الشكر" هذا العام طابعًا إشكاليًا بشكل خاص، ليس بسبب الماضي، ولكن بسبب الحاضر. وبالنسبة لي من الأفضل أن يُحتفل به كيوم للذكرى والندم. ويمكّن هذا المنظور المظلم من إنتاج توترات خلاقة بين الاستمتاع بوجبة الديك الرومي، مع بداية المجاعة الجماعية المتعمدة في قطاع غزة بين الفلسطينيين الناجين من الهجوم الإسرائيلي في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك التدخل في إيصال الغذاء من قبل عمال الإغاثة والمساعدات الدولية. كما أن هذا العام أيضًا

يعدّ بمثابة تذكير قاتم بالدور الفعال لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تصعيد المخاطر النووية ورفض الدبلوماسية في الحرب الأوكرانية. فالولايات المتحدة، إلى جانب العديد من حلفائها في حلف شمال الأطلسي، مستعدة لأغراض واهمة للتضحية بأرواح الأوكرانيين ورفاهيتهم مع زيادة احتمالات نشوب حرب كبرى، حتى تتمكن من إذلال روسيا بهزيمة في ساحة المعركة.

من خلال التذكر والندم هذا العام، يمكننا أن نعيد إضفاء الرصانة على عيد شعبي من خلال نظرة فاحصة على روحنا الوطنية للهيمنة الغربية العالمية التي تعيشها شعوب العالم الخائبة والخائفة. نأمل أن نحتفل بـ"عيد الشكر" لعام 2025 بإيمان معتدل، ولكن بوعي وحسن نية بأن بركات الحياة الثمينة هي للجميع.

***

يمكن الاطلاع على النسخة الإنجليزية على مدونة الكاتب "العدالة العالمية في القرن 21"

البروفيسور ريتشارد فولك، عضو اللجنة الاستشارية لمنظمة الكرامة، هو باحث في القانون الدولي والعلاقات الدولية درّس في جامعة برينستون لمدة أربعين عاماً. يدرّس في الحرم الجامعي المحلي لجامعة كاليفورنيا في الدراسات العالمية والدولية. بين عامي 2008 و2014، شغل منصب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة. رُشّح مرارًا لجائزة نوبل للسلام منذ عام 2009.

فلسطين: بين تضامن الشعوب وتخاذل الحكومات

29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

يصادف هذا اليوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 47 عامًا في "القرار 40/32 باء" المؤرخ بـ 2 كانون الأول/ديسمبر 1977. ودعت الجمعية العامة في هذا القرار "جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف".

تذكّر الكرامة بهذه المناسبة في الوقت الذي تستمر الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة، للشهر الرابع عشر على التوالي، حيث يبدو أن التضامن مع الشعب الفلسطيني لا يصدر إلا من الشعوب التي تتعاطف مع الفلسطينيين في المحنة الشديدة التي يمرون بها جراء جرائم الاحتلال الإسرائيلي. وهذا ما أبرزه تفاعل شرائح واسعة من المواطنين في دول كثيرة في العالم، وأيضًا من عدد من المنظمات الحقوقية الدولية. أما الحكومات فمعظمها فشلت في ذلك فشلًا ذريعًا، بل ومنها من لم تكتف بعدم إظهار شيء من التضامن مع الشعب الفلسطيني، بل انخرط في الدعم الكامل واللامشروط للحكومة الإسرائيلية في ما تقوم به من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وإبادة، وذلك بإمدادها بالأسلحة الفتاكة وتوفير الحماية السياسية والدبلوماسية والقانونية لها.

أما منظمة الأمم المتحدة التي اعتمدت هذا اليوم التضامني فلم يبق لها أي اعتبار لدى إسرائيل إلى درجة أعلنت حكومة الاحتلال الأمين العام للمنظمة الدولية شخصًا غير مرغوب فيه في إسرائيل، وهي الكيان الذي استحدث –للمفارقة – من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار تقسيم فلسطين الذي اعتمدته في مثل هذا اليوم، 29 نوفمبر 1947 (القرار 181 (II)).

السعودية: الكرامة تقدم نداء عاجلا إلى الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بشأن تجاهل معايير حقوق الإنسان في استضافة كأس العالم 2034

6 كانون الأول/ديسمبر 2024

وجهت الكرامة نداءً عاجلًا إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة الأخرى، تدعو فيه إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن عملية تقديم العطاءات التي تقوم بها الفيفا لاستضافة كأس العالم 2034 في المملكة العربية السعودية. يسلط النداء الضوء على المخاوف الجدية بشأن الجدول الزمني المعجل الذي حددته الفيفا لمدة 27 يومًا، وعدم وجود عناية واجبة مستقلة وشاملة لحقوق الإنسان، وعدم استقلالية التقييم المطلوب لمخاطر حقوق الإنسان الذي كلفت به المملكة العربية السعودية شركة "إيه إس آند إتش كليفورد تشانس".

تشير هذه الإجراءات مجتمعةً إلى عدم امتثال شديد لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتجاهل لسياسة الفيفا الخاصة بحقوق الإنسان. واستنادًا إلى وقائع الشكوى وتحليلها، أصدرت الكرامة أيضًا تقريرًا يشرح بالتفصيل خلفية عملية تقديم العطاءات وانتهاكات القانون الدولي الناجمة عنها.

الخلفية: عملية المزايدة المعجلة تثير مخاوف بشأن الشفافية والعناية الواجبة

في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا FIFA) – بشكل غير متوقع عن عملية تقديم عروض متزامنة لاستضافة بطولتي كأس العالم 2030 و2034، وفرض مهلة 27 يومًا للدول المهتمة باستضافة بطولة 2034. وأثار إعلان المملكة العربية السعودية السريع عن عرضها، الذي جاء بعد دقائق فقط من دعوة الفيفا، تساؤلات حول التنسيق المسبق المحتمل.

وبحلول الموعد النهائي في 31 أكتوبر، ظلت المملكة العربية السعودية المرشح الوحيد بعد انسحاب كل من إندونيسيا وأستراليا، مما جعل عملية تقديم العطاءات غير تنافسية وفيها تحايل على التزام الفيفا بإجراءات اختيار شفافة وعادلة. هذا الجدول الزمني المعجل حدّ بشدة من قدرة الفيفا على إجراء العناية الواجبة لحقوق الإنسان، كما هو متوقع بموجب سياسته لحقوق الإنسان والتزامه بمبادئ الأمم المتحدة العالمية.

يتجاهل عرض المملكة العربية السعودية، الذي يشمل خمس مدن وينطوي على مشاريع بناء واسعة النطاق، المخاوف الموثقة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويزيد إدراج مدينة نيوم كمكان رئيسي لاستضافة المونديال من هذه المخاطر، نظراً لارتباط المدينة بعمليات الإخلاء القسري والإعدام . ويواجه العمال المهاجرون الضروريون لمشاريع كأس العالم الاستغلال، بينما يتم إسكات الأصوات المستقلة الحاسمة للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل منهجي من خلال قوانين الجرائم الإلكترونية وقوانين مكافحة الإرهاب التي تخنق الانتقاد والمعارضة السلمية.

سياق حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية: مخاطر جسيمة لحدث رياضي ضخم

استندت الكرامة في ندائها العاجل إلى الحالات التي وثقتها في المملكة العربية السعودية إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي تسلط الضوء على الطبيعة الاستبدادية والقمعية لسياسات السلطات في المجالات الرئيسية، مما يثير مخاوف جدية بشأن قدرتها على استضافة كأس عالم تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

كما سلطت الكرامة الضوء على التجريم المنهجي للمعارضة السياسية وغيرها من الأنشطة السلمية من خلال القوانين والعقوبات الصارمة التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعلماء وغيرهم من المنتقدين السلميين.

وفي حين أن الاحتجاز التعسفي كوسيلة لقمع المعارضة منهجي لدرجة أن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أثار مخاوف من أنه يرقى إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية، فإن التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز قد تسبب في إعاقة دائمة ووفاة بين السجناء السياسيين.

وفي الوقت الذي تعد فيه المملكة العربية السعودية ببناء 11 موقعًا جديدًا في وقت قياسي، كان من المفترض أن تثار مخاوف كبيرة بشأن عدم حماية حقوق العمال، بما في ذلك حرية التعبير وقدرة العمال على التجمع والتنظيم للتنديد بالانتهاكات المحتملة. وبالإضافة إلى قمع أي شكل من أشكال الانتقاد، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، سلطت الكرامة الضوء على تعرض العمال المهاجرين الشديد لسوء المعاملة وسرقة الأجور والعمل القسري.

أخيراً، سلطت الكرامة الضوء على تناقضات ادعاءات المملكة العربية السعودية بالشمولية واحترام حقوق الأقليات والفئات المحمية الأخرى، نظراً لسجلها المروع من التمييز المنهجي والتحيز المؤسسي ضد هذه الفئات. وتشكل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان تحدياً كبيراً لقدرة المملكة العربية السعودية على استضافة حدث دولي يتماشى مع سياسة الفيفا لحقوق الإنسان والمعايير العالمية لحقوق الإنسان.

انتهاكات المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من قبل الفيفا وشركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس"

جادلت الكرامة بأن كلاً من الفيفا و "إيه إس آند إتش كليفورد تشانس" كشركتين متورطتين بشكل وثيق في منح كأس العالم 2034 للمملكة العربية السعودية، انتهكتا العديد من الأحكام الرئيسية في مبادئ الأمم المتحدة العامة للأمم المتحدة من خلال عدم الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة لحقوق الإنسان الأساسية وإشراك أصحاب المصلحة والشفافية في تقييم العرض السعودي.

إن انتهاكات الفيفا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في قرارها بدعم عرض المملكة العربية السعودية أمر مهم، لا سيما فيما يتعلق بالمبدأ 13 الذي يتناول مسؤولية احترام حقوق الإنسان. يتطلب المبدأ 13 (أ) من المنظمات تجنب التسبب أو المساهمة في انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن قرار الفيفا بالمضي قدماً في عرض المملكة العربية السعودية دون الحصول على التزامات ملزمة في مجال حقوق الإنسان أو إجراء تقييم شامل يساهم بشكل مباشر في زيادة مخاطر حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المبدأ 13 (ب) من المنظمات منع أو تخفيف الآثار الضارة بحقوق الإنسان المرتبطة مباشرة بأنشطتها. إن افتقار الفيفا إلى تدابير استباقية أو ضمانات ملزمة في مجال حقوق الإنسان يؤكد فشلها في التخفيف من هذه المخاطر بشكل فعال.

بالإضافة إلى أن الجدول الزمني المتسارع للفيفا قد أضر بقدرته على إجراء عملية عناية واجبة شاملة على النحو المطلوب في المبدأ 17. يتطلب هذا المبدأ من المنظمات تحديد الآثار على حقوق الإنسان ومنعها والتخفيف من حدتها ومعالجتها. وفي حالة الفيفا، فإن اعتمادها على تقييم محدود أجرته شركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس"، والذي اعتمد بشكل كبير على مصادر حكومية سعودية – وبالتالي استبعاد أصحاب المصلحة المستقلين – يعني أن قضايا حقوق الإنسان الهامة التي أثارتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما انتهاكات الحق في الحياة والحرية والأمن، لم يتم تضمينها في التقييم. وقد تم إجراء التقييم في ستة أسابيع فقط، وكان التقييم محدود النطاق بشكل صارم من قبل السلطات السعودية نفسها لدرجة أنه فشل في تلبية مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية.

علاوة على ذلك، فإن فشل الفيفا و "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس" في التعامل مع منظمات المجتمع المدني المستقلة أو المدافعين عن العمال المهاجرين أو الفئات الأخرى المتأثرة مباشرة بقضايا حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية يتعارض بشكل مباشر مع المبدأ 18، الذي يتطلب تحديد وتقييم الآثار المترتبة على حقوق الإنسان.

كما أن قرار الفيفا بحجب معلومات شاملة عن اعتبارات حقوق الإنسان المرتبطة بالعرض السعودي، والطبيعة المحدودة لتقييم "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس" يقوضان المساءلة. كما أن مثل هذا السلوك يتعارض بشكل مباشر مع متطلبات الشفافية المنصوص عليها في المبدأ 21، والتي تتطلب التواصل المفتوح بشأن الآثار في مجال حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتم اتباع المبدأ 23، الذي يتطلب بذل العناية الواجبة الخاصة بالسياق في بيئات عالية المخاطر. فالبيئة عالية المخاطر في المملكة العربية السعودية، التي تتسم بقوانين تقييدية وعدم كفاية الحماية القانونية وانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة، تتطلب مستوى أعلى من العناية الواجبة.

وأخيراً، تتعارض تصرفات الفيفا مع المبدأ 24 الذي يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لتدابير معالجة الآثار الخطيرة على حقوق الإنسان. إن قرار الفيفا بالمضي قدماً في المزايدة دون وضع معايير قوية لحقوق الإنسان أو آليات إنفاذ قوية لحقوق الإنسان يدل على تفضيل النفعية على حماية الفئات السكانية الضعيفة .وقد فشل النطاق المحدود لتقييم شركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس" في توفير ضمانات كافية للفئات المتضررة، مما يعكس تجاهل المبدأ 24 الذي يعطي الأولوية لقضايا حقوق الإنسان العاجلة.

خاتمة ومساءلة الاتحاد الدولي لكرة القدم وشركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس"

إن الفيفا وشركة "إيه إس آند إتش كليفورد تشانس" مسؤولتان بشكل مشترك عن الفشل في الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في عملية تقديم العطاءات الخاصة بكأس العالم 2034. يشير الإطار الزمني القصير غير المعقول الذي اتبعته الفيفا، وعدم وجود تقييم مستقل، واستبعاد المجتمع المدني إلى تجاهل خطير لحقوق الإنسان. كما أن التقييم المحدود الذي أجرته شركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس" في ظل قيود فرضتها الحكومة وبدون مشاركة أصحاب المصلحة، يقوض مصداقية عملية العناية الواجبة هذه.

وقال رشيد مصلي، مدير منظمة الكرامة: "إن قرار الفيفا بالمضي قدما في تنظيم كأس العالم دون بذل العناية الواجبة الكافية أو التشاور الجاد مع أصحاب المصلحة يعرض الحماية الأساسية لحقوق الإنسان للخطر، وهو حالة نموذجية لتواطؤ الشركات في الغسيل الرياضي". وأضاف: "نحث خبراء الأمم المتحدة على التدخل الفوري لمحاسبة الفيفا وشركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس" ومنع التواطؤ المحتمل في المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان."

وفي ضوء ذلك، دعت الكرامة الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والإجراءات الخاصة المعنية الأخرى إلى القيام بما يلي فيما يتعلق بالفيفا وشركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس":

- **الطلبات المقدمة إلى الفيفا:**

دعت الكرامة خبراء الأمم المتحدة إلى حثّ الفيفا على اتخاذ إجراءات فورية لضمان نزاهة عملية تقديم العطاءات، وتحديداً بتعليق عملية تقديم العطاءات الحالية، بما في ذلك التصويت المزمع إجراؤه في ديسمبر/ كانون الأول 2024 .ينبغي للفيفا إعادة فتح عملية تقديم العطاءات بجدول زمني منقح يتيح الوقت الكافي لإجراء تقييمات شاملة لحقوق الإنسان والتشاور الهادف مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. علاوة على ذلك، ينبغي للفيفا إجراء تقييم مستقل لحقوق الإنسان، بعيدًا عن أي تأثير حكومي، لضمان الحياد. للمضي قدمًا، يجب حث الفيفا على وضع معايير

حقوقية قابلة للقياس والتنفيذ لجميع الدول المستضيفة في المستقبل وتأمين تعهدات ملزمة من السعودية لمعالجة المخاطر الحقوقية التي تم تحديدها.

- **الطلبات المقدمة إلى شركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس":**

دعت الكرامة الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وغيره من الخبراء إلى تقديم النصح لشركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس" بالالتزام الكامل بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين. ويشمل هذا الالتزام مراجعة تقييمها الحالي لضمان إجراء تحليل شامل ومستقل لحقوق الإنسان، خالٍ من التحيز والتأثير الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على شركة "أيه إس آند إتش كليفورد تشانس" أن تشارك بقوة مع منظمات المجتمع المدني المستقلة والمجتمعات المحلية المتضررة، لتعزيز شفافية ومصداقية النتائج التي توصلت إليها من خلال التشاور الواسع مع أصحاب المصلحة المعنيين.

سوريا: الكرامة تأمل أن يكون طي صفحة النظام المستبد مؤذنًا بعهد الحرية وحقوق الإنسان

8 كانون الأول/ديسمبر 2024

تشاطر الكرامة أقارب المخفيين قسريًا والمعتقلين تعسفيًا في سوريا أفراحهم بعودة أحبائهم بعد سنوات من التغييب والترهيب في سجون النظام العائلي المستبد الجاثم على صدر الشعب السوري زهاء 54 سنة.

وصرّح المحامي رشيد مصلي مدير الكرامة: "آمل أن يؤدي طي صفحة النظام الديكتاتوري المستبد في سوريا إلى فتح صفحة جديدة في البلاد يستعيد فيها الشعب حرياته وحقوقه السياسية والمدنية ويحظى بنظام حكم يعوضه سنوات الحرمان والقمع والترهيب".

وكانت قوى المعارضة المسلحة أعلنت فجر اليوم الأحد 8 ديسمبر/كانون الأول 2024 تحرير كل المعتقلين في سجن صيدنايا سيء الصيت كما أعلنت في وقت سابق تحرير العديد من السجناء السياسيين في مختلف المحافظات التي حررتها، بما في ذلك حلب وحماة وحمص والأخيرة كانت معقل الانتفاضة السلمية ضد النظام قبل 13 عامًا.

عانى الشعب السوري طيلة عقد ونيف ظروف الحرب والقمع والتهجير على يد النظام الحاكم وشاركت كل من روسيا وإيران عبر غارات جوية ومليشيات مسلحة في ارتكاب مجازر مروعة ضد المدنيين السوريين.

واضطر ملايين السوريين إلى اللجوء في أنحاء العالم هربًا من بطش النظام عبر البراميل المتفجرة والسلاح الكيماوي والاعتقالات والتعذيب وغيرها من وسائل القتل والتنكيل، وتعرض الكثيرون للغرق مع أطفالهم ونسائهم في عرض البحر في رحلة الشتات على متن قوارب الموت.

واكبت الكرامة تطورات الأحداث في سوريا على مدى الأيام الماضية وتابعت العديد من شهادات الناجين والناجيات من سجون نظام بشار الأسد من ضحايا الاعتقالات والإخفاء القسري والتعذيب الرهيب، وتشدد

الكرامة في هذا السياق على ضرورة تحقيق العدالة وجبر الضرر وضمان عدم إفلات كل الذين تورطوا في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من العقاب بصرف النظر عن أي تسويات سياسية محتملة.

نشاط الكرامة

عملت الكرامة طوال سنوات على ملف انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وقدمت مئات الشكاوى الفردية أمام الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة وساهمت في إعداد تقارير معمقة أمام الهيئات التعاقدية.

من بين حالات كثيرة، لا يزال مصير الناشطة السورية طل الملوحي مجهولًا، حيث تفيد معلومات حصلت عليها الكرامة أن الملوحي كانت في سجن عدرا المركزي بريف دمشق وقد حررته قوى المعارضة المسلحة أخيرًا. وكانت الكرامة، وجّهت في 17 فبراير/شباط 2017، مراسلة إلى فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي في الأمم المتحدة بشأن المدونة الشابة طلّ الملوحي المعتقلة تعسفياً منذ 27 كانون الأول/ديسمبر 2009 وقد صدر حكم جائر بحقها في 14 شباط/فبراير 2011 .كما قدمت الكرامة قضيتها إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب. واعتقلت على خلفية ممارستها حرية التعبير.

ومن بين القضايا التي عملت عليها الكرامة قضية الضابط جميل قسوم النمر، رئيس المخابرات العامة السابق في جسر الشغور بمحافظة إدلب، والذي لا يزال مصيره مجهولًا حتى هذه اللحظة، وقد اعتقل في حزيران/يونيو 2011 بسبب عصيان أوامر بإطلاق الرصاص الحي على متظاهرين سلميين، واحتجز في سجن صيدنايا العسكري .لكنه اختفى فجأة في كانون الأول/ديسمبر 2012، بعد آخر زيارة لزوجته له حيث رفضت سلطات السجن إعطاءها معلومات عن مصيره ومكان تواجده. وقد رفعت الكرامة ومنظمة حماة حقوق الإنسان قضيته إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي معربة عن قلقها إزاء مصيره والتمست منه مطالبة السلطات السورية بالكشف عن مكانه وإبلاغ أسرته.

اليوم العالمي لحقوق الإنسان: إبادة جماعية مستمرة في فلسطين وسقوط للنظام المستبد بسوريا

10 كانون الأول/ديسمبر 2024

عام آخر في عالمنا العربي يتسم بالصراع الدامي وجريمة حرب الإبادة الجماعية المستمرة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة مع اتساع خارطة الصراع إلى لبنان وسط تصاعد أعداد الضحايا المدنيين، وتفاقم الأوضاع الإنسانية وغياب أي إرادة دولية للمساءلة ووضع حدٍ لانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

يعد العاشر من ديسمبر/ كانون الأول مناسبة عالمية للاحتفاء بـ يوم حقوق الإنسان، وإحياء ذكرى واحدٍ من أكثر التعهدات العالمية ريادة، وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتكرس هذه الوثيقة التاريخية الحقوق غير القابلة للتصرف التي يحق لكل فرد أن يتمتع بها بغض النظر عن العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو أي صفة أخرى.

فلسطين.. إبادة مستمرة

تأتي هذه المناسبة، بينما يواصل الاحتلال الإسرائيلي حربه ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة، رغم الاحتجاجات الشعبية في العالم وقرارات محكمة العدل بفرض تدابير مؤقتة في سياق دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وإصدار الجنايات الدولية مذكرتي اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت.

ومنذ 7أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تشن إسرائيل إبادة جماعية بغزة خلفت نحو 150 ألف قتيل وجريح من الفلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم.

سوريا.. عهد جديد

في سوريا، أدت الانتفاضة الشعبية خلال الأيام الماضية إلى إسقاط نظام بشار الأسد المستبد بعد عقود من الظلم والانتهاكات، لتتكشف مشاهد مروعة من ممارسات النظام بحق الشعب السوري، وقد أطلق سراح الآلاف من المعتقلين والمغيبين في السجون بينما لا تزال أعداد كبيرة في عداد المفقودين.

رغم سقوط النظام وإنهاء حقبة مظلمة اتسمت بالقمع الرهيب، إلا أن البلاد ما زالت تعاني من آثار سنوات طويلة جراء ذلك، في حين تبرز جملة من التحديات الحقوقية التي تواجه البلاد في المرحلة الراهنة تشمل: العدالة الانتقالية، وما يعنيه ذلك من الحاجة إلى محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات التي ارتُكبت خلال النزاع، وضمان عدم الإفلات من العقاب وحق الضحايا في العدالة، والعمل على معالجة ملف المعتقلين والمختفين قسريًا، وإعادة النازحين واللاجئين، مع توفير الظروف الملائمة والآمنة لعودة ملايين السوريين إلى ديارهم، وضمان حقهم في السكن والحياة الكريمة، ناهيك عن الحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة، بما يضمن احترام مبادئ حقوق الإنسان والشفافية والعدالة.

في بقية أنحاء العالم العربي تتفاقم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى رأسها القمع السياسي، والاعتقالات التعسفية، والمحاكمات الجائرة، وسط مناخ سائد للإفلات من العقاب.

تأمل الكرامة أن يقدم سقوط النظام السوري المستبد درسًا بليغًا لبقية الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية، من أجل الإصغاء لمطالب الشعوب وضمان الحقوق المدنية والسياسية والتخلي عن سياسات القمع والترهيب ومصادرة الحقوق والحريات، لا سيما الحق في حرية الرأي والتعبير.

وفي هذه المناسبة، تجدد الكرامة دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات جادة لوقف القمع في فلسطين وضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة، ونحث الحكومات العربية على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية واحترام الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وإطلاق معتقلي الرأي لا سيما في السعودية، والإمارات، ومصر، وتونس، والسودان، والجزائر.

ولا يفوتنا التذكير بدور المؤسسات الحقوقية ونشد على أيديها من أجل تكثيف جهودها لرصد وتوثيق الانتهاكات، وصولاً إلى تقديم مرتكبيها للعدالة.

في هذا اليوم، نجدد التزامنا بالدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي، مؤكدين أن الكرامة الإنسانية ليست خيارًا، بل حقًا أصيلاً يجب صونه وحمايته.

سوريا: تحرير الناشطة السورية طل الملوحي

11 كانون الأول/ديسمبر 2024

الناشطة السورية طل الملوحي تستعيد حريتها بعد 15 سنة من الاعتقال التعسفي والتغييب في سجون نظام بشار الأسد الذي سقط أخيرًا.

وكانت الكرامة قدمت شكاوى عدة أمام الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة بشأن قضية الملوحي، لكن النظام لم يكن يظهر أي قدر من التعاون مع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

السعودية: أسرة الدويش ضحية للانتقام والقمع الرهيب

12 كانون الأول/ديسمبر 2024

اعتقل الداعية سليمان أحمد الدويش بتاريخ 22 أبريل/نيسان 2016 من فندق بمكة المكرمة واقتيد بطائرة خاصة إلى أحد القصور الملكية في الرياض، بحسب إفادات حقوقية، حيث تعرض هناك للضرب والإهانة على يد ولي العهد محمد بن سلمان نفسه، قبل أن يودع في قبو بأحد القصور الملكية حيث أقيمت هناك زنازين خشبية وأدوات للتعذيب بحسب نشطاء سعوديين، ومنذ ذلك الحين أخفي قسريًا ولا يعلم مصيره، وتفيد مصادر حقوقية أيضًا أنه تعرض للصعق الكهربائي في بداية الاحتجاز.

تفيد مصادر حقوقية أن سبب الاعتقال والانتقام الشخصي منه على يد بن سلمان هو كتابته تغريدة عن "مخاطر قيام الأفراد بمنح أبنائهم المدللين صلاحيات ومسؤوليات مفرطة دون مراقبة ومحاسبة"، الأمر الذي يفهم منه بأنه انتقاد ضمني للملك سلمان الذي أطلق يد ابنه محمد لإدارة شؤون الدولة.

وفي 25 نيسان/أبريل 2016، خلال اليوم الثاني من استعراض المملكة أمام لجنة مناهضة التعذيب، أبلغت الكرامة خبراء اللجنة باعتقال السعودية للدويش وآخرين خلال تلك الفترة.

لم تكتفِ السلطات السعودية باعتقال السيد الدويش وتعذيبه وإخفائه قسرًا، بل طالت الانتهاكات ثلاثة من أبنائه ففي تاريخ 14 أغسطس/آب 2021 ذهب نجله عبدالوهاب سليمان الدويش إلى السلطات للاستفسار عن والده لكن السلطات اعتقلته هو الآخر.

وفي تاريخ 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 اعتقل عبدالرحمن سليمان الدويش لأنه اتصل بالنيابة العامة للاستفسار عن والده، أما الابن الثالث مالك سليمان الدويش فقد اعتقل في تأريخ 5 يوليو/تموز 2022 لأنه تحدث لصحيفة WSJ الأمريكية عن إخفاء السلطات لأبيه واعتقال شقيقيه، وتفيد مصادر حقوقية بصدور حكمٍ قضائي ضده بالسجن مدة 27 سنة.

فلسطين: خبراء أمميون يطالبون بمنع نقل الأسلحة إلى إسرائيل

16 تشرين الثاني/ديسمبر 2024

دعا أربعة من مقرري الأمم المتحدة المستقلين في مجال حقوق الإنسان، المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات في ما يتعلق بسير العمليات العدائية من قبل إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستعادة الثقة في نظام العدالة الدولي عبر التخلي عن "المعايير المزدوجة والتفسيرات المتطرفة" في تطبيق المعايير التي تحكم سير الحروب.

وفي سياق متصل، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين أحدهما يطالب بالوقف الفوري وغير المشروط والدائم لإطلاق النار في غزة بأغلبية 158 عضوا، والآخر يدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا).

تشيد الكرامة بهذه المواقف والتحركات التي من شأنها وضع حدٍ لواحدة من أكبر مآسي القرن في حال توفرت الإرادة السياسية للحكومات للمضي في تنفيذ هذه المطالب والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بحقوق الإنسان.

وكان خبراء حقوق الإنسان عقدوا مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا دعت فيه فرانشيسكا ألبانيز مقررة الأمم المتحدة لوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى وقف نقل الأسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إسرائيل ومراجعة اعتماد عضويتها في الأمم المتحدة "لإظهار عدم التسامح مع الإفلات من العقاب."

ودعت ألبانيز إلى حل قضية فلسطين بشكل نهائي يتماشى مع القانون الدولي. وقالت إن ذلك يعني "ثلاثة أشياء: أولا إنهاء الإبادة الجماعية الآن، إنهاء الاحتلال بحلول أيلول/سبتمبر من العام المقبل لأن هذا هو الموعد النهائي الذي حددته الجمعية العامة لإسرائيل للامتثال للرأي الاستشاري الصادر من محكمة العدل الدولية، والبدء في إعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني."

أما المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب بن سول فقد قال إن "إحدى السمات البارزة خلال الأشهر الأربعة عشر الأخيرة تتمثل في كيفية استخدام إسرائيل لخطاب محاربة الإرهاب لتبرير العنف الشديد الاستثنائي ضد الفلسطينيين، يصاحب ذلك نزع الإنسانية المزمن عن الشعب الفلسطيني- بما يسمح بقتلهم بأعداد كبيرة- وذلك على المستوى السياسي وأيضا عبر الإجراءات القانونية التي اتخذتها إسرائيل." وقال سول إن "الحملة الأخيرة في غزة غير مسبوقة في تاريخ الحروب خلال السنوات الأخيرة". وأضاف أن ذلك شمل "اعتداءات متعمدة على المدنيين وهجمات عشوائية وغير متناسبة والتجويع والحرمان من الإغاثة الإنسانية وقمع منظمات المجتمع الدولي وغياب المساءلة من الجيش ونظام العدالة المدني."

بدورها، ركزت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين مارغريت ساترثويت، في كلمتها في المؤتمر الصحفي على الإفلات من العقاب وجهود المجتمع الدولي والخطوات التي يتعين اتخاذها الآن.

وتطرقت إلى دور العدالة الدولية، وخاصة محكمة العدل الدولية، في مساءلة مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وانتقدت السلطات في الولايات المتحدة لما وصفته بتقويض المحكمة "بتهديدات مشينة"، وشددت على الحاجة لتطبيق العدالة الدولية على الجميع بشكل متكافئ.

وقالت: "حان وقت إنهاء المعايير المزدوجة. إما إن توجد العدالة الدولية أو لا توجد. لا يمكننا تطبيق العدالة تجاه أناس من بعض الدول مع إفلات آخرين من العقاب."

وفي كلمته، أكد المقرر الخاص لتعزيز النظام الدولي الديمقراطي والعادل "جورج كاتروغالوس"، فقد أكد على الشعور بالقلق بشأن العواقب الواسعة للإفلات من العقاب على النظام الدولي.

وحذر من أن أفعال إسرائيل تهدد بإنشاء نظام ذي طبقتين تكون فيه بعض الدول محصنة من العواقب. وقال: "أحد سبل الضغط على الحكومات لاحترام التزاماتها القانونية، تتمثل في تأكيد عزمنا على الدفاع عن حقوق الإنسان وأن نقف ضد الظلم."

إرهاب الطائرات من دون طيار الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية وباتت تتجرعه الآن

19 كانون الأول/ديسمبر 2024

نشر موقع الإنترسبت (The Intercept) الأمريكي تقريرًا مطولاً حول إرهاب الطائرات من دون طيار الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية وباتت تتجرعه الآن، مستشهدًا بتقرير أعدته الكرامة قبل سنوات بشأن تأثير هجمات الطائرات الأمريكية من دون طيار في اليمن.

وقال التقرير الذي أعده الصحفي نيك تورس، إن المسؤولين الأميركيين، الذين حلقت مسيراتهم لعقدين من الزمن فوق رؤوس ملايين الأشخاص وراقبتهم وطاردتهم وحتى قتلت بعضهم في اليمن وغيرها من البلدان، مصابون بالصدمة من مسيرات غامضة يقال إنها بدأت تحلق فوق الولايات المتحدة نفسها.

وأضاف التقرير أنه في أعقاب سلسلة من الهجمات شنتها الولايات المتحدة وأسفرت عن مقتل 36 فردا من عائلتين يمنيتين كبيرتين بين عامي 2013 و2018، وجدت دراسة أجرتها مؤسسة الكرامة الحقوقية عام 2015 أن اضطراب ما بعد الصدمة كان "منتشرا للغاية" بين اليمنيين الذين يعيشون في قريتين تعمل فيهما طائرات مسيرة أميركية.

وكانت الكرامة عملت على مدى سنوات على ضحايا الهجمات الأمريكية بواسطة الطائرات المسيرة في اليمن، وأجرت تحقيقات استقصائية ميدانية والتقت العديد من أقارب الضحايا والضحايا الناجين من تلك الهجمات في العديد من البلدات اليمنية.

التضامن الإنساني مبدأ عالمي يتعرض لمحاولات التجريم

20 كانون الأول/ديسمبر 2024

يحتفي العالم في 20 ديسمبر/كانون الأول من كل عام باليوم العالمي للتضامن الإنساني باعتباره يومًا للاحتفاء بوحدة البشرية في إطار التنوع.

وقد حددت الجمعية العامة، في قرارها 60/209 المؤرخ في 17 آذار/مارس 2006، التضامن باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب, وتقرر، في هذا الصدد، أن تعلن 20 كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن الإنساني، لتذكير الحكومات بضرورة احترام التزاماتها في الاتفاقات الدولية، ولرفع مستوى الوعي العام بأهمية التضامن، وتشجيع النقاش بشأن سبل تعزيز هذه القيمة الإنسانية.

تأتي هذه المناسبة بينما تعمد العديد من الحكومات العربية لتجريم التضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو مع القضية الفلسطينية العادلة، وهو الأمر الذي وثقته الكرامة في العديد من حالات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري في السعودية والإمارات على وجه التحديد.

وطبقًا للعديد من الحالات، فإن ضحايا تجريم التضامن الإنساني يخضعون لمحاكمات جائرة بموجب قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية أو قوانين مكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، لاحظت الكرامة أن الحكومة السعودية مارست على مدى عقود سياسة القمع والتضييق ضد كل الأصوات السلمية المعارضة، لكن لا يزال من غير المفهوم زيادة وتيرة القمع ضد أي صوت مناهض للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين أو داعم لحقّ الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير ومقاومة الاحتلال.

وهو الأمر ذاته الذي درجت عليه الإمارات العربية المتحدة في التضييق على كل من يتضامن مع الشعب الفلسطيني من مختلف الرعايا الأجانب المقيمين في البلاد، و قد عبرت الكرامة عن قلقها البالغ إزاء ذلك، مشيرة إلى أن هذه الممارسات تشكل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والتزامات البلد بموجبه.

ليبيا: الكرامة تخاطب الفريق العامل التابع للأمم المتحدة بشأن الاحتجاز التعسفي للأخوين الخازمي

20 كانون الأول/ديسمبر 2024

في 9 ديسمبر/كانون الأول 2024، خاطبت الكرامة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة بشأن احتجاز الأخوين الشقيقين: أبو بكر إبراهيم أبو بكر الخازمي، ومبارك إبراهيم أبو بكر الخازمي، عقب اعتقالهما من قبل قوات مصراتة في 7 سبتمبر/أيلول 2021.

اختفاء قسري بعد الاعتقال

249 اعتُقل الضحيتان من منزلهما العائلي في بني وليد (على بُعد 180 كم جنوب غربي طرابلس) على يد عدد من أفراد القوات المشتركة في مصراتة، كانوا ملثمين ومسلحين ويرتدون زيًا عسكريًا. بعد تطويق المنزل، أطلقوا النار على الباب مما أدى إلى إصابة مبارك الخازمي في قدمه، ثم اقتيد الشقيقان بعد ذلك بالقوة إلى وجهة مجهولة واحتجازهما في عزلة تامة لعدة أسابيع، دون أي اتصال بالعالم الخارجي. ولم تعلم عائلتهما بمكان احتجازهما إلا بعد عدة أسابيع، حيث تبين أنهما كانا في سجن مصراتة، وتم السماح للعائلة بزيارتهما.

في فبراير/شباط 2023، وخلال محاولة جديدة لزيارتهما، أُبلغت العائلة بأن الأخوين نُقلا إلى طرابلس في الشهر السابق، دون تقديم أي معلومات حول مكان احتجازهما الجديد. ورغم المناشدات المقدمة إلى النيابة العامة في طرابلس، واصلت السلطات رفضها الكشف عن مكان احتجازهما، ناهيك عن السماح للعائلة بزيارتهما.

إجراءات الكرامة لمواجهة صمت السلطات

أمام هذا الصمت، لجأت العائلة إلى منظمة الكرامة التي أحالت القضية بشكل عاجل إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في 14 أغسطس/آب 2023. وفي

2 أكتوبر/تشرين الأول 2023، تم تقديم الأخوين أخيرًا أمام محكمة طرابلس بعد أن كانا محتجزين في مركز اعتقال معيتيقة الخاضع لقوات الردع.

الكرامة تُدين الاحتجاز التعسفي

في مذكرتها المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، سلطت الكرامة الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الشقيقين الخازمي الأساسية، بما في ذلك اعتقالهما دون مذكرة توقيف، واحتجازهما لفترة طويلة في عزلة تامة، ومحاكمتهما غير العادلة، وهي جميعها تُعد انتهاكات لالتزامات ليبيا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، الذي تُعد ليبيا طرفًا فيه.

دعوة الكرامة للإفراج الفوري وغير المشروط عن الأخوين

لهذه الأسباب، دعت الكرامة الخبراء المستقلين في الفريق العامل إلى حث السلطات الليبية على الإفراج الفوري وغير المشروط عن أبو بكر وامبارك الخازمي، وإجراء تحقيق مستقل لتحديد المسؤولين عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تعرض لها الأخوان.

السعودية: الأكاديميان ناصر العمر وسلمان العودة يستحقان التكريم وليس الاعتقال والقمع

25 كانون الأول/ديسمبر 2024

الباحثان الأكاديميان السعوديان ناصر العمر وسلمان العودة من أبرز الأصوات التي ناضلت ضد التدخلات الأجنبية في العالم العربي ومواجهة مشاريع العنف والطائفية، والوقوف إلى جانب المطالب الحقوقية العادلة للشعوب العربية بما في ذلك حق الشعب السوري في الحرية والانعتاق من ربقة الاستبداد والظلم. ألا يستحقان التكريم بدلا عن السجن والاضطهاد؟!

لبنان: الحكومة ملزمة باحترام اتفاقية مناهضة التعذيب عقب اعتقالها عبد الرحمن القرضاوي وهي مطالبة بالإفراج الفوري عنه

31 كانون الأول/ديسمبر 2024

تعبر الكرامة عن إدانتها الشديدة لاعتقال السلطات اللبنانية الناشط والشاعر عبد الرحمن يوسف القرضاوي نجل الداعية الإسلامي الراحل يوسف القرضاوي، أثناء عودته من سوريا، وتطالب بإطلاق سراحه فورًا.

وتحذر الكرامة من أي خطوة لتسليمه إلى مصر أو الإمارات حيث سيكون بالتأكيد عرضة للتعذيب وسوء المعاملة، مشيرة إلى أنها بصدد مخاطبة الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة بهذا الشأن.

وتذكّر الكرامة بأن لبنان طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتي تنص في المادة الثالثة على أنه: "لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو تعيده ("أن ترده") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب."

والسيد عبد الرحمن يوسف القرضاوي (54 سنة)، مقيم في قطر ويحمل الجنسية التركية، وكانت السلطات اللبنانية أوقفته بتأريخ السبت 28 ديسمبر/ كانون الأول 2024، أثناء دخوله إلى لبنان عبر معبر المصنع الحدودي قادمًا من سوريا بعد زيارته لمشاركة السوريين فرحتهم بنجاح إسقاط بشار الأسد.

واستغرب محامي القرضاوي السيد محمد صبلوح ظهور طلب التوقيف فجأة بعد عودته من سوريا بينما كان السيد القرضاوي قد دخل إلى لبنان عبر مطار بيروت ثمّ إلى سوريا عبر منفذ المصنع الحدودي ولم يخبره أحد بوجود مذكرة من هذا النوع.

وجاء اعتقال السيد عبد الرحمن القرضاوي بناء على مذكرة اعتقال صادرة عن القضاءِ المصري، ومعممة عبر الإنتربول، فيما تقول السلطات الإماراتية أيضًا أنه مطلوب لديها.

وقد أثار القرضاوي جدلا بعد نشره فيديو في دمشق ينتقد فيه السلطات السعودية والإماراتية والمصرية.

وتقول السلطات اللبنانية إن القضاء اللبناني سيطلب من السلطات المصرية تقديم الملف القضائي الخاص بالقرضاوي للنظر في طلب تسليمه.

وكانت المباحث المركزية اللبنانية استدعت القرضاوي الاثنين 30 ديسمبر 2024، لإجراء تحقيق أولي معه على خلفية توقيفه بناء على مذكرة "الإنتربول "استنادا إلى بلاغين أحدهما مصري والآخر إماراتي.
وبحسب المحامي المتابع للقضية محمد صبلوح فإن الفيديو الأخير الذي نشره الناشط المصري من المسجد الأموي أثناء احتفاله بالثورة السورية أثار غضب الإمارات ومصر نظرًا لذكرهما خلال المقطع، ليطالبا بتوقيفه من جديد.

وقال القرضاوي خلال التحقيقات إن التهم التي يواجهها لا أساس لها من الصحة خاصة أنه شاعر وكاتب وما قام به يندرج تحت بند حرية الرأي الذي يكفله له الدستور المصري والقانون الدولي، كما أنه يحاسب بسبب والده الراحل الدكتور يوسف القرضاوي.